



المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس
الأمانة العامة

شهادة المطابقة المبادئ والممارسات



4SMD

المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس
الأمانة العامة

المكتبة
المنظمة العربية للتجارة والصناعة
رقم التسجيل: 10
التاريخ: 9 أبريل 2001
S.A

شهادة المطابقة المبادئ والممارسة

Certification
Principles and Practice

الصادر عن

المنظمة الدولية للتقييس و مركز التجارة الدولية

ITC

ISO

ترجمة

المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس

طبعة 1980

تشرين الثاني (نوفمبر) 1983

عمان - المملكة الاردنية الهاشمية

المحتويات

رقم الصفحة

	مقدمة المنظمة	3
	تقديم	5
	المقدمة	13
	الفصل الاول	40
	الفصل الثاني	52
	الفصل الثالث	63
	الفصل الرابع	85
	الفصل الخامس	88
	الفصل السادس	89
	الملحق (1)	92
	الملحق (2)	100
	الملحق (3)	105
	الملحق (4)	119
	الملحق (5)	131
	الملحق (6)	
	الملحق (7)	

المحتويات

رقم الصفحة

- الملحق (8) — فئات العيوب التي قد تكون موضوع شكوى 134
- الملحق (9) — دليل ايزو / آييسي 1982-7 - 147
- متطلبات المواصفات المناسبة لشهادة مطابقة المنتج .
- الملحق (10) — دليل ايزو / آييسي 1977-15 - 153
- دستور مبادئ ايزو / آييسي الخاص بالاشارة الى المواصفات .
- بيليوغرافيا — مختارات بيليوغرافية (باللغة الانجليزية) a - h
- تتعلق بمختلف اوجه الشهادة بالمطابقة .

مقدمة المنظمة

تقدم الامانة العامة للمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس الى القارئ العربي ترجمة هذا الكتاب الهام الصادر عن مؤسستين دوليتين مختصتين هما المنظمة الدولية للتقييس (ايزو ISO) ومركز التجارة الدولية (متد I.T.C) وكلاهما يهدف الى تسهيل التجارة الدولية . وهو هام لانه مرجع رئيسي حول هذا الموضوع الجديد . والموضوع بذاته هام لانه يهدف لخدمة كل من المنتج والتاجر والمستهلك .

يمكن ان نبين هنا بايجاز المفهوم من شهادة المطابقة . ان المقصود به هو عملية الشهادة . اما المطابقة فهي المطابقة مع صفات محددة تبينها بتفصيل ودقة وثيقة فنية هي المواصفة . اما هذا الذي يشهد بالمطابقة فقد يكون الصانع نفسه ولكن شهادة الانسان بحق نفسه ضعيفة . وقد تكون جهة حيادية مختصة تقوم بعملية التدقيق بين السلع المنتجة والاصواف البيئية في المواصفة باشكال مختلفة او نظم او خطط مختلفة كما يشرحها الكتاب .

هذه الشهادة من طرف حيادي - الطرف الثالث كما يسميه الكتاب - هامة بالنسبة للصانع لانها تدعو الى الثقة بمنتجاته ، واذا كانت المواصفة الزامية فالشهادة - وما يرافقها من مراقبة خارجية لضبط الجودة في مصنعه - هامة ايضا لانها تحميه من مخالفة قد يقع فيها دون قصد منه .

والشهادة هامة بالنسبة للمستهلك لانها تحميه من البضائع المجهولة الهوية وتضمن له جودة معروفة المستوى ولا يتبدل مستواها بين يوم وآخر . وهي هامة ايضا بالنسبة للاقتصاد الوطني الذي يستطيع بواسطتها ان ينال ثقة الاسواق الخارجية بصادراته ، اضافة الى ثقة المستهلك الداخلي ، واطافة الى توفير الجهد والوقت الذي يمكن ان يصرفه كل مشتر للتأكد من جودة السلعة .

وان كان لنا من تعليق فهو ان الكتاب مكتوب في الاصل بلغة بعيدة عن السلاسة ومقتضبة ، ولذلك يجد القارئ طعم اسلوبه حتى في الترجمة العربية التي توخى عدم الابتعاد عن النص الاصلي ، لامانة الترجمة . وقد اضيفت وعدلت بعض الملاحق وفق آخر ما وصلت اليه لجنة شهادة المطابقة سرتيكو .

ونأمل ان نعيد طباعة الكتاب بصيغة جديدة ، تتوخى الوضوح أكثر مما تتوخى التقيد بالنص ، بعد تلقي الملاحظات على هذه الطبعة التجريبية الاولى .

ونتطلع اخيرا الى ان يؤدي هذا الكتاب الخدمة التي نرجوها المنظمة من ورائه لعالمنا العربي ، والله الموفق .

الامانة العامة

تقديم

أعدت ايزو هذا التقرير عن مبادئ شهادة المطابقة وممارستها ونشرته بدعم من مركز التجارة الدولية (ITC) التابع لاونكتاد : غات (UNCTAD / GATT) وكان القصد من نشره توفير المعلومات للاقطار الناشطة في انشاء نظم شهادة المطابقة . ويشترك مركز التجارة الدولية في هذا الاهتمام بمفهوم الشهادة اذ يعتبره وسيلة لتحسين الجودة وتشجيع التصدير في الاقطار النامية .

كان الانتقال الى مراجع عن موضوع هذه الشهادة سببا رئيسيا لاصدار هذا التقرير . ويحدونا الامل ان تكون المعلومات المضمنة ذات اهمية خاصة لمن يعملون في هذا الميدان في الاقطار النامية .

وتعتبر اقطار كثيرة شهادة المطابقة للمواصفات بالنسبة لكثير من المنتجات دعما قيما للعلاقة بين المشتري والبائع . كما قد تكون عاملا هاما في تمكين الاقطار النامية من تأمين الوصول الى الاسواق الاجنبية .

يجري التشغيل المباشر او غير المباشر لنظم شهادة المطابقة في معظم الاقطار برعاية هيئة التقييس الوطنية التي هي عضو في ايزو ، وتخدم الهيئات الوطنية مجتمعاتها بمساعدتها على تطوير مواصفات متكيفة مع المتطلبات المحلية وعلى مواجهة حاجات المنتجين المحليين الى شهادة المطابقة . ويسعد ايزو ولجنتها المتخصصة لشهادة المطابقة (سرتيكو) ان تقدم المشورة والارشاد لاي قطر حول انشاء نظم شهادة المطابقة وتكييفها لاجراض تشجيع التصدير ، كما ان لدى مركز التجارة الدولية اهتماما اساسيا في التعاون في هذا الشكل من المساعدة الانمائية .

تقوم لجنة شهادة المطابقة (سرتيكو) التابعة لايزو حاليا باعداد ارشادات لتأسيس نظم وطنية لشهادة المطابقة ، بناء على طلب من الاقطار النامية الاعضاء . وتذهب هذه الارشادات الى ابعد من المعلومات الواقعية التي يشتمل عليها هذا التقرير . كما وتحفظ ايزو بسجل للخبراء القادرين على تقديم المشورة في ظروف خاصة ، كما ان الخبراء من الاقطار النامية المهتمين بتأسيس نظم وطنية لشهادة المطابقة مدعوون للاتصال مع ايزو او مركز التجارة الدولية من اجل الحصول على مشورة الخبراء . غير ان افضل السبل عادة هو الاتصال بهيئة التقييس الوطنية المناسبة .

هذا التقرير محاولة اولى لتقديم الارشاد العلمي . وترحب الهيئتان المشرفتان بأي تعليق او انتقاد .

اولي . ستورن
الامين العام
ايزو

بي . سي . الكسندر
مدير مركز التجارة الدولية
اونكتاد / غات

المقدمة

حظيت شهادة المطابقة في السنوات الاخيرة بالشهرة في عالم التقييس ، غير أن مفهومها ليس جديدا ، إذ تمتد جذوره في الحقيقة الى اساس التقييس ذاته .

لقد ظهر الشكل الاساسي لشهادة المطابقة عندما ادعى حرفي لأول مرة ان منتجه يتفق مع مستوى قياسي مقبول بصورة عامة . ويندرج دمج المصوغات واعداد قوائم المنتجات او اقرارها ، ومنح العلامات او الشهادات للدلالة على المطابقة للمواصفة تحت المفهوم العام لشهادة المطابقة . غير ان تغير الاحوال الاجتماعية والاقتصادية العالمية يعني تبدا في الاساليب .

لقد انتقلنا من نوع شهادة المطابقة البسيطة ورخيصة الكلفة نسبيا ، التي يقوم بها الحرفي أو المنتج ، الى اشكال اكثر تعقيدا ، يفرضها جزئيا البعد المتناهي بين المنتج والمشتري النهائي خاصة على مستوى التجارة الدولية .

يجد المنتج بصورة متزايدة انه بحاجة الى مساعدة لضمان مطابقة منتجاته لمواصفات مقبولة ، ولا تكون هذه المساعدة في احيان كثيرة مسألة خيار بل مسألة الزام قانوني . يضاف الى ذلك تنوع الاجراءات الادارية التي جرى تطويرها بصورة رئيسية لتلبية حاجات وطنية ، وان التجارة الدولية في بعض الحالات لم تعد مسألة سهلة .

وتعترف لجنة شهادة المطابقة (سرتيكو) التابعة لايزو التي تسعى للوصول الى الطرق والوسائل المؤدية لكسب قبول متبادل لشهادة المطابقة ، بانه لا بد من تطوير مواقف ونظم جديدة اذا كان لشهادة المطابقة ان تحسن امكانيات التجارة الدولية بدلا من ان تكون عائقا ممكنا . الا انه نظرا لان الحل المستقبلي قد ينبع من الماضي ، وان من الواضح بان هناك سوء فهم وعدم تقدير للاشكال القائمة لشهادة المطابقة حتى بين المعنيين بها ، فقد تقرر ان يتم التوثيق بالمعلومات ، بطريقة عامة ، للوضع الحاضر . ولنا الامل بان يكون ما جرى اعداده مساعدا ومهما لمن سيشارون في تطوير برامج شهادة المطابقة .

لا تقصد لجنة شهادة المطابقة (سرتيكو) من قيامها بهذه المهمة ان تشجع شكلا لشهادة المطابقة دون آخر . ويعالج جزء رئيسي من الكتاب شهادة المطابقة التي تتولاها وكالات هذه الشهادة ، لسبب رئيسي هو ان لبرامج هذه الوكالات الاثر الاعظم على التجارة الدولية فيما يخص كلا من تشجيع التجارة والعوائق المحتملة لها .

الفصل الاول

مقدمة للموضوع

الشهادة بالمطابقة هي :

(ان نشهد بواسطة المطابقة بان منتجا أو خدمة ما مطابقة لمواصفات
تجارية أو مواصفات فنية محددة) .

هذا الكتاب بحث عام عن شهادة المطابقة . وهو يصف النظم القائمة والمروية
فيما بينها في محاولة لتوفير المعلومات التي قد تكون أساسا لنظم موحدة ، لا تشكل
عقبة في سبيل التجارة الدولية ، بينما تقي بالحاجات الوطنية .

كان البدء بالمشروع على يد لجنة شهادة المطابقة (سرتيكو CERTICO) — الاسم
الذي يطلق على لجنة مجلس ايزو المسؤولة عن شؤون شهادة المطابقة — وفي
الملحق 1 بيان لنطاق صلاحية هذه اللجنة التي شكلت عام 1971 . سرمان ما ابرز
النشاط الاولي للجنة ، والذي تضمن اعداد دستور مبادئ شهادة المطابقة من طرف
ثالث المواصفات ذات العلاقات (الملحق 2) ، الحاجة الى تحليل الممارسات القائمة
لشهادة المطابقة على المستوى الوطني على أمل الوصول الى أعلى درجة ممكنة من
الانسجام . وذلك لجعلها مقبولة بصورة متبادلة لدى أكبر عدد من الهيئات الوطنية .

يلقي الوضع في عام 1971 الضوء على أصل هذا التقرير وغرضه . ففي ذلك
الوقت كان عدد من هيئات التقييس الوطنية مسجلا كمناخ لخدمات شهادة المطابقة
للاستخدام الداخلي ، أي الوطني ، في الغالب . وكانت خطط اقليمية قليلة قائمة آنذاك
في الميدان الكهربائي ، مثل هيئة شهادة المطابقة (CB) للجنة الدولية لقواعد اقرار
المعدات الكهربائية (CEE) ، كما كان اعداد العمل التحضيري الفصل جاريا في
الميدان غير الكهربائي في اللجنة الأوروبية للتقييس (CEN) برعاية CENEC
شعبتها المسؤولة عن شهادة المطابقة . كذلك كانت خطط أخرى في الميدان الكهربائي
تتبع الاعداد ، مثل خطة علامة E ، ولجنة المركبات الالكترونية (CECC) التابعة لـ
CENEL (اللجنة الأوروبية لتنسيق المواصفات الكهربائية) التي أدت إلى
الخطة المشابهة التي تديرها اللجنة الدولية للكهربائية (IEC) .
وفي أوروبا أصمى تأسيس السوق الأوروبية المشتركة وتوسيعها ، وتطوير نشاطات اللجنة
اقتصادية لأوروبا (ECE) ، تأكيدا على التحرك العالمي نحو تقليص العوائق

اللاتعرفية للتجارة ، والذي بدا ايضا في الاتفاقية المقترحة بشأن العوائق الفنية للتجارة (التي كثيرا ما يشار اليها باسم دستور المواصفات (Standards Code) التي تبحث في ظل الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (غات GATT) .

لم تكن ازالة عوائق التجارة اللاتعرفية السبب الوحيد لهذا الاهتمام بممارسة شهادة المطابقة على اساس عالمي ، فقد ازداد الطلب وما زال يزداد على شهادة المطابقة يدعمه التشريع في احوال كثيرة . والتشريع ومطالب المؤمنين والضغط من المستخدمين جميعها تتطلب توفير الضمان بان المنتج مأمون ، بينما يطالب المستهلكون ، الذين هم الان احسن تنظيما واكثر صراحة وجذبا لانتباه الحكومة ، بحماية اكبر من اساءة الوصف ، ويصرون على طلب معلومات دقيقة ومساعدة اكبر في اتخاذ قرارات الشراء من اسواق تقدم انواعا متزايدة من المنتجات . ازدادت استجابة الصانع لهذه المطالب واتجهت الهيئات الوطنية للمواصفات المستعدة لتقديم خدمات شهادة المطابقة ، الى اصحاب المهن للاسترشاد بهم عن كيفية تأسيس هذه الخدمات وربطها بخططها الاقتصادية الاجتماعية الوطنية .

لقد ظهرت خطط جديدة لشهادة المطابقة ووضع البطاقة ، ووسعت الخطط القائمة . لكن هذه الخطط لم تتبع نمطا ثابتا بل كانت تعكس التغيرات في اساليب الحياة وفهم حاجات السلامة والمتطلبات المختلفة للمعولية والخدمة التي تلبى الحاجات المحلية والوطنية . وكانت الرغبة جلية لدى ايزو في اتباع اسلوب متوافق لنظم شهادة المطابقة لتشجيع القبول المتبادل لهذه النظم في سبيل تقليص امكانية تحولها الى عوائق للتجارة . ويلاحظ ، بصرف النظر عن هذا التنوع في النظم ، أن التأكيد الذي يقدمه البائع للمشتري بان المنتج أو الخدمة مطابقة لمواصفة أو عقد ، هو اقدم وأبسط شكل للممارسة العامة للشهادة .

وترداد عمومية الامر عندما نرى ان وثيقة المطابقة قد تكون محدودة المجال او ان الشهادة بالمطابقة ضمنية وغير معلنة . ويشار الى هذه الصيغة من شهادة المطابقة بين طرفين باسم (الشهادة الذاتية بالمطابقة *) على اساس التأكيد المباشر او الضمني من الصانع أو مقدم الخدمة للمشتري عند عملية الشراء ذاتها بان المنتج أو الخدمة تتمشى مع الانظمة (اللوائح) التي تحكم الاداء او الجوانب الاخرى المشمولة .

* استبدلت هذه الصيغة بصيغة (تصريح الصانع بالمطابقة) في مشروع دليل ايزو 2 (الملحق 6)

(الامانة العامة)

وتعترف مؤسسات التقييس دائما بشهادة المطابقة بين البائع والمشتري ، كما يتضمن دستور المبادئ (الملحق 2) الذي سبقت الاشارة اليه ، اشارة محددة الى هذا الشكل في الفقرة الرابعة .

كما لابد من الملاحظة بأن المواصفة قد تحدد الخاصية وطريقة الاختبار دون ان تحدد مستويات هذه الخاصية ، ودون ان تلزم الصانع بأكثر من الاشارة الى المستوى على بطاقة توفر المعلومات عن المنتج . ويسمح هذا بتنوع الفئات أو المستويات لنفس الخاصية ضمن مواصفة معينة . وفي مثل هذه الحالات يمكن لهيئة شهادة المطابقة ان تشهد على البيان الذي اعده الصانع .

لم يدخل هذا الكتاب في التفصيل الواسع لوصف ومناقشة الطرق المختلفة التي يستطيع البائع ان يقدم من خلالها الشهادة الذاتية بالمطابقة بالنسبة لمنتجاته . وعوضا عن ذلك فضلنا ، لاغراض التجارة الدولية ، معالجة الامور الاكثر اثارا للخلاف والمرتبطة (بشهادة المطابقة من طرف ثالث) .

وقد وجدت اللجنة ايضا ان اية محاولة لتغطية شهادة المطابقة بين البائع والمشتري على اساس دولي تتطلب خبرة اكبر مما لدى المجموعة المعنية بالمشكلة المباشرة لعوائق التجارة الناشئة عن شهادة المطابقة من طرف ثالث . ولذا ارتأت اللجنة بأن مجرد بيانها هنا لهذه الحقيقة كاف ويتفق مع اهدافها .

حتى قبل ظهور النظم الحديثة لشهادة المطابقة ، كانت مؤسسات التقييس ملتزمة بتوفير المتطلبات الفنية من خلال اجراءات الاتفاق الجماعي (Consensus) لديها كأساس للتجارة الدولية بالاضافة الى اغراض وطنية اخرى . وقد مارس عدد منها الشهادة المطابقة ، رغم أن ذلك كان في الغالب على المستوى الوطني ، كما وضع القليل منها خططا تشمل الاعتراف المتبادل بشهادة المطابقة في ميادين منتجات محددة . وادى هذا التطور الى القول بان مفهوم شهادة المطابقة بحاجة الى دراسة وان تطويرها بحاجة الى توجيه لكي يخدم حاجات الاتجار الوطني والدولي وفي المتطلبات التشريعية للاعتبارات التي تتخطى الحدود الوطنية مثل حماية البيئة والانتظمة المتعلقة بالسلامة والصحة .

لقد سهلت الدراسات السابقة التي اعدتها ايزو مهمة لجنة شهادة المطابقة (CERTICO) ، فقد قامت اللجنة الفنية 73 ، التي تأسست عام 1950 ، بأعمال رائدة قيمة : كانت معنية على وجه الخصوص بشهادة المطابقة من النوع الموصوف تحت رقم 5 في الفصل الثاني أو العلامات الدالة على المطابقة للمواصفات

كما كان يدعى آنذاك . واعدت اللجنة مشروعا لدستور ممارسة هذا الشكل من الشهادة بعنوان تشغيل علامات المطابقة واهميتها بالنسبة للمستهلك ، وهو الذي تنبأه ايزو واللجنة الدولية الكهترتقنية (ISO/IEC) . وقد نشرت اللجنة في عام 1953 مسحا لعلامات المطابقة للمواصفات التي جرى تسجيلها آنذاك لدى اعضاء ايزو . وتتضمن الطبعة الاخيرة من هذا المسح لعلامات المطابقة ، الخطط المتعلقة بالاشكال الاخرى لشهادة المطابقة في بعض الاقطار .

ولم يكن لدى اللجنة اي اعتقاد بأن عملها سيؤدي ، ان كان له ان يفعل ذلك ، الى تشغيل عالمي لشهادة المطابقة بسرعة . وعلى كل فقد برزت في عام 1971 الحاجة الى الاهتمام بشهادة المطابقة في تطبيقها الدولي ، وكذلك بالمشاكل المشتركة التي تعاني على المستوى الوطني . تتكرر هذه المشاكل كلما جرت ممارسة شهادة المطابقة ، ولا بد من حلها كلما جرت هذه الممارسة على المستوى الدولي ، حتى المصطلحات التي يستخدمها الشاهدون بالمطابقة غير معرفة ، كما قد تستخدم بعمان مختلفة . وزاد ذلك في مشكلة التفاهم بين الشاهدين بالمطابقة ، كما جعل مهمة التفاهم مع الآخرين اكثر صعوبة . وهناك مشاكل جديدة للسيادة والتبادلية اضافة الى المشاكل القديمة مثل تحديد المعايير للاعتراف بوكالات الاختبار والتفتيش ، والمشاكل الخاصة بتسجيل علامات المطابقة والمسؤولية القانونية . ويضاف الى كل ذلك عدم وجود وصف منشور للأنواع المختلفة لنظم شهادة المطابقة او للمقارنة بين هذه الأنواع . وقد دعت هذه الامور وغيرها اللجنة الى الاستنتاج بان طرح المشكلة للنقاش كخطوة اولى نحو ايجاد الحلول المقبولة امر ملائم وفي حينه ، وهو اولا واخرا مهمة لجنة شهادة المطابقة (سرتيكو) . ان نطاق صلاحيتها يلزمها بان تكون حسنة الاطلاع اذا كان لها ان تحقق اهدافها . وقد تقبلت اللجنة حتمية وجود اختلافات معينة في الممارسة ، لكنها تأمل في توسيع قالب القبول المتبادل للنظم المختلفة وفي ضمان ان اي انحراف عن الامور الهامة لاي مبدأ او ممارسة راسخة سيكون على الاقل غير متعمد .

ينظر الى مجرد وجود الترتيبات المتباينة لشهادة المطابقة على انه للتجارة ، ويعتقد ان ظهور خطط جديدة قد يخلق عوائق جديدة الا اذا تحقق انسجام افضل . فقد اورد كتاب ايزو عن التقييس ، اهداف التقييس ومبادئه * الذي حرره ت. ر. ب.

* اصدرت المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ترجمة له بعنوان (اهداف التقييس ومبادئه) .

(الامانة العامة)

عيران ، 1981



بيناندرز ونشرت في ايزو عام 1972 ، كما يلي (قد يبدو المفهوم الكلي لشهادة المطابقة مثيرا للجدل للعنف ووجهات النظر المتضاربة) . ان شهادة المطابقة في الممارسة انواع كثيرة مختلفة ، ولذلك عندما تتبع هيئات مختلفة لشهادة المطابقة هذه النظم المختلفة ، وعندما تختلف الممارسة بموجب اي نظام محدد ، لا يستغرب ان لا تكون المنتجات المشهود بمطابقتها في احد الاقطار مقبولة دائما في قطر آخر . ولهذا فان هذا الكتاب معني بمفهوم هذه الانواع المختلفة للشهادة كما هو معني بممارستها ايضا .

لقد رأت لجنة شهادة المطابقة (سرتيكو) ان الحاجة تدعو الى نقطة مشتركة يرجع اليها : وجهة نظر عالمية ملائمة تجاه شهادة المطابقة يمكن ان تشكل الاساس للتطبيق المتوافق . وبهذه الطريقة ، يؤمل تطوير ترتيبات الشهادة ، كلما برزت الحاجة ، وفق خطوط مماثلة او مشابهة ، او على الاقل ليس وفق خطوط قيد اكتشاف فيما بعد انها معيقة للتفاهم . غير ان المراقبين يرون ان التفاهم حول شهادة المطابقة قلما يكون ضروريا ، او ان تحقيقه ممكن دون صعوبة ان كان ضروريا في بعض الحالات النادرة . وهذا ناتج عن الافتراض بان الشرط الهام الوحيد هو ان تكون مواصفة المتطلبات المتعلقة بخصائص المنتج محددة باحكام .

ان مواصفة المتطلبات او المواصفة القياسية التي تبنى عليها شهادة المطابقة هي الاكثر اهمية . وقد غطي هذا الموضوع في الفصل الرابع تحت العلاقة بين مؤسسات شهادة المطابقة وهيئات التقييس . ومع ذلك ، لا بد من الاشارة الى ان مهمة الشاهد بالمطابقة في الوقت الحاضر هي التحقق من مطابقة المواد للمواصفة بطريقة ترضي المشتري والسلطة التشريعية والبائع والصانع . وبقية الشاهد بذلك ، له ان يدعي ، وله بعض العذر في ذلك ، بانه قد قلص مجازفة المشتري باستلام منتجات دون المستوى القياسي الى حد ما الادنى . وقد يتطلب ذلك اختبار الطريقة المثلى لحل وسط بين الاصرار على المطابقة لكل مادة على حدة وبين التجاوز عن عدد مقبول من المنتجات غير المطابقة .

ويتيم ذلك بتطبيق النظام الانسب لشهادة المطابقة وبضمان تنفيذها بصورة ملائمة (انظر الفصل الثاني) . كما انه لا بد من ابلاغ المشتري بعد ذلك بدون تحريف وبطريقة مفهومة عن حدود المطابقة التي قامت بها الشهادة بالضبط ، وكذلك عن اهمية نوع شهادة المطابقة المستخدم ومضمونه .

وقد لا يكون هناك اتفاق دائما حول ما هو مقبول وما هو غير مقبول . نظرا لوجود طرق كثيرة للشهادة بالمطابقة . والنتيجة هي خلق عوائق او احتمال خلق عوائق

للتجارة . أن الهدف الرئيسي للجنة شهادة المطابقة (سرتيكو) في سعيها نحو انسجام ترتيبات هذه الشهادة ليس الانسجام في حد ذاته . وهيئات شهادة المطابقة معنية وبحق ، مثل الهيئات المسؤولة عن اعداد مشاريع المواصفات ، بتأثير عدم الانسجام على التجارة الدولية .

ما هو نوع مشاكل المقبولة التي لوحظ بروزها في الممارسة ؟ دعنا نفترض أن المتطلبات الفنية للمنتج محددة بالكامل وبدقة ، وأن طريقة قياس هذه المتطلبات مضمّنة أيضا في وثيقة منشورة . لقد اظهرت التجربة انه حتى عندما تكون المتطلبات الفنية الاساسية متوافقة ومقبولة ، قد تبرز عقبات للتجارة بسبب الاختلافات بين النظم وبين اساليب تشغيل هذه النظم . ويتناسب ازدياد احتمال حدوث عقبة للتجارة مع تزايد عدد النظم المستخدمة .

قد لا تكون نظم شهادة المطابقة مقبولة لسبب من الاسباب التالية :

1- النظم المختلفة لشهادة المطابقة :

1-1- قد يختلف نظام شهادة المطابقة بالنسبة للمنتج بين قطر وآخر بسبب القانون او الممارسة (انظر الفصل الثاني) .

2-1- قد يختلف اسلوب التشغيل المفصل لنفس النظام في بعض النواحي الحساسة .

2- المكانة المختلفة لهيئات شهادة المطابقة :

قد تختلف مكانة هيئة شهادة المطابقة بين قطر وآخر . فقد تكون في احدها دائرة (ادارة) حكومية بينما هي هيئة من القطاع الخاص في قطر آخر حيث لا تقي ببعض معايير المقبولة (مثل الاستقلالية والمعولية البرهنة) .

3- **المعايير المختلفة لقبول وكالة الاختبار أو التفتيش التي تستخدمها هيئة**

شهادة المطابقة :

قد تبدو صورة عدم المقبولة مشمولة في البندين 1 و 2 اعلاه ، حيث يحدد أي نظام للشهادة معايير اختيار وكالات الاختبار أو التفتيش التي يستخدمها وفق ذلك النظام وبتفويض من هيئة شهادة المطابقة .

وقد تكون لعوامل أخرى تأثيرات قوية . فمثلا ، قد يؤدي قبول خطة شهادة مطابقة تشغيلها هيئة معينة ، أو تعيين هيئة اختبار أو تفتيش معينة ، الى حرمان هيئة أخرى من العمل او على الاقل الى تقليص حجم عملها ونفوذها .

الى جانب الاختلافات التي تظهر بين قطر وآخر ، قد تكون للولايات والمقاطعات المختلفة ضمن القطر الواحد متطلباتها التجارية الخاصة بها ، كما قد يكون للمشتري ، كبيرا كان أم صغيرا ، افضلياته المطلقة حول اية معايير قائمة . فاذا كانت شهادة المطابقة المنظمة وطنيا او دوليا غير مقبولة ، واذا كانت هذه الشهادة لا تزال لازمة ، فان البديل العام ، والعالي الكلفة ، هو ان يتولى كل مشتر التحقق بنفسه . وهذه الازدواجية لشهادة المطابقة من قبل مختلف المشترين مكلفة . فبينما يتحمل المشتري الثمن في النهاية ، يرهق الصانع بأكثر من مجرد كلفة تنفيذ خطة محددة ، حيث سيعاني من عواقب المحاولة المستنفذة للوقت والشاقة لمواجهة المتطلبات المختلفة لتأكيد الجودة لعدد من المشترين يريدون جميعا المنتج نفسه .

سنكون منصفين اذا استنتجنا انه حتى التعريف الدقيق للمنتج المقبول قد لا يكون كافيا لمواجهة الحاجات العملية للتجار ، وان عوائق التجارة الناشئة عن الاختلافات في شهادة المطابقة المطلوبة تختلف في طبيعتها عن — وتضاف الى — العوائق التي تسببها المتطلبات الفنية المتفاوتة في الاقطار المختلفة .

وعلينا ان نلاحظ اخيرا بانه نظرا لكون هذا التقرير غير معني تماما ، بطريقة او باخرى ، بنتائج ضبط الجودة الجزئي أو الكلي لدى المنتج ، فقد حظيت ممارسة كل من ضبط الجودة بصورة عامة وتطبيق المبادئ الاحصائية في نظم شهادة المطابقة بصورة خاصة باهتمام ضئيل ، والسبب هو نفسه في كل حالة : الموضوع موثق جيدا في تقارير اخرى ، واهماله في هذا المطبوع هو اعتراف ضمني ومعبر عن الشعور بان هذه الجوانب من تأكيد الجودة موثقة جيدا ومتطورة بصورة متواصلة حيث تشكل مجموعة كاملة قيمة للخبرات يستخدمها الشاهدون بالمطابقة . وفي نهاية الكتاب بليوغرافيا مختارة تتضمن هذه المسألة .

مع ان مسألة اعتماد المختبرات (اي : النظام الذي تعتمد فيه هيئة مركزية المختبرات وتعترف بها لاغراض محددة) مسألة وثيقة الصلة بتطوير نظم شهادة المطابقة ، الا ان هذا التقرير لا يعالج هذه المسألة بأي تفصيل محدد .

لقد جرى تطوير دليل ايزو 25 ارشادات لتقييم الكفاءة الفنية للمختبرات بقصد تسهيل الاعتراف بالمختبرات سواء كان ذلك في محيط نظم شهادة المطابقة أو لم يكن (الملحق 3)

وبالاضافة الى التطورات في ايزو نحو نظام شهادة مطابقة دولي ، هناك تطورات موازية قائمة نحو الاعتراف بالاختبارات و (ترتيبات شهادة المطابقة) بين قطرين يتم

بموجب الاعتراف بجزء فقط من النشاط المطبق بالشهادة من قبل الشريك الآخر. وأولا
يعالج هذا التقرير ذلك الجانب أيضا بأي تفصيل كبير. ثم تقدم جري تطويز دليل ايزو 24
ارشادات حول قبول هيئات شهادة المطابقة لوكالات الاختبار والتفتيش، من أجل
تشجيع مثل هذه الترتيبات (الملاحق 4).

أن كلا من اعتماد المختبرات وترتيبات شهادة المطابقة موضوع يستحق المعالجة
بتفصيل أكبر في الطبعة المقبلة من هذا الكتاب في ضوء ما يكتسب من خبرة.
كما سيتم في الطبعة المقبلة من هذا الكتاب في ضوء ما يكتسب من خبرة.

في هذا الجزء من الكتاب، سيتم مناقشة بعض هذه الموضوعات التي تتطلب مزيدا من
الدراسة. في هذا الجزء من الكتاب، سيتم مناقشة بعض هذه الموضوعات التي تتطلب مزيدا من
الدراسة. في هذا الجزء من الكتاب، سيتم مناقشة بعض هذه الموضوعات التي تتطلب مزيدا من
الدراسة.

من المهم أن نلاحظ أن هذه الوثيقة لا تهدف إلى أن تكون مرجعا فوريا، بل هي
مجرد وثيقة توجيهية. في هذا الجزء من الكتاب، سيتم مناقشة بعض هذه الموضوعات التي تتطلب مزيدا من
الدراسة. في هذا الجزء من الكتاب، سيتم مناقشة بعض هذه الموضوعات التي تتطلب مزيدا من
الدراسة. في هذا الجزء من الكتاب، سيتم مناقشة بعض هذه الموضوعات التي تتطلب مزيدا من
الدراسة.

في هذا الجزء من الكتاب، سيتم مناقشة بعض هذه الموضوعات التي تتطلب مزيدا من
الدراسة. في هذا الجزء من الكتاب، سيتم مناقشة بعض هذه الموضوعات التي تتطلب مزيدا من
الدراسة. في هذا الجزء من الكتاب، سيتم مناقشة بعض هذه الموضوعات التي تتطلب مزيدا من
الدراسة.

في هذا الجزء من الكتاب، سيتم مناقشة بعض هذه الموضوعات التي تتطلب مزيدا من
الدراسة. في هذا الجزء من الكتاب، سيتم مناقشة بعض هذه الموضوعات التي تتطلب مزيدا من
الدراسة. في هذا الجزء من الكتاب، سيتم مناقشة بعض هذه الموضوعات التي تتطلب مزيدا من
الدراسة.

في هذا الجزء من الكتاب، سيتم مناقشة بعض هذه الموضوعات التي تتطلب مزيدا من
الدراسة. في هذا الجزء من الكتاب، سيتم مناقشة بعض هذه الموضوعات التي تتطلب مزيدا من
الدراسة. في هذا الجزء من الكتاب، سيتم مناقشة بعض هذه الموضوعات التي تتطلب مزيدا من
الدراسة.

الفصل الثاني

استعراض لانظمة شهادة المطابقة

يفترض في أي نظام لشهادة المطابقة أن يكون موضوعيا وموثوقا ومقبولا من كل الاطراف المعنية . كما يرتجى من هذا النظام ان يكون قابلا لان يدار بكفاءة ونزاهة . من اغراض اي نظام لشهادة المطابقة توفير معايير محددة تمنح الثقة للمشتري بأن المنتج مطابق لمتطلباته . وتأكيدات البائع بأن سلعها مناسبة تماما لحاجات الراغب في الشراء اقدم الاشكال لبناء هذه الثقة . الا أن المشتري البصير لا يقبل دائما مثل هذه التأكيدات من طرف واحد بل ينشد وسائل أخرى للحكم على جودة السلع . وقد يؤسس نظاما لفحص السلع بنفسه ، وهذه الصيغة لتأكيد الجودة هي الشائعة الاستخدام في التجارة والصناعة في الوقت الحاضر . غير انه في عصر يتزايد فيه دور التكنولوجيا يشعر حتى المشتري المحترف احيانا بالحاجة الى نظم لشهادة المطابقة تديرها سلطات محايدة لايسيطر عليها النفوذ الصناعي أو شهرة العلامة التجارية . وهو يتوقع ان تمنحه ثقة اكبر بأن ما يشتريه مطابق للمواصفة . وعلى المستويين الوطني والدولي يبحث المعنيون بتنفيذ التشريعات عن طرق مقبولة لتوفير التأكيد بأن المنتجات مطابقة فعلا لمتطلبات القانون .

قد يظهر دليل الحصول على نوع ما من التحقق من هوية المنتج أو موثوقيته ، أو ما اصبح معروفا بشهادة المطابقة ، في اشكال مختلفة — علامة ، أو بطاقة (ملصقة) ، أو شهادة أو مذكرة تصريح بالبيع ، أو قوائم منشورة للسلع المقبولة ، أو اقرار أو ترخيص الصانع . يجب ان يكون تعريف المنتجات الخاضعة لهذه العمليات أو مواصفاتها بينة ومقبولة من جميع الاطراف . ولهذا الغرض ، تدون متطلبات المنتج بشكل مطبوع في وثيقة منشورة .

قد تسمى الوثيقة المنشورة باسماء متنوعة ، مثل (المواصفة) ، أو (المواصفة القياسية) ، أو (المتطلبات الفنية) . وقد يعدها المشتري أو البائع أو المشرع أو قد تعدها هيئات المواصفات باستخدام اسلوب الاتفاق الإجماعي **Consensus** وبغض النظر عن تطورها ، فانه كلما اتسع القبول بها كلما اتسع القبول والاعتراف المحتملين ، لشهادة المطابقة اللاحقة .

هناك عوائق عملية لجميع نظم شهادة المطابقة . ومن أكثر هذه العوائق شيوعا

ان مطابقة جميع القطع المنتجة ، واحدة فواحدة للمواصفة غير ممكن التحقيق .
غير أن نظام مطابقة مصمماً بصورة ملائمة قادر على توفير التأكيد الأمثل بأن السلع قد
انتجت تحت احسن الظروف الممكنة للتصنيع ، وانها متمشية مع الاوضاع التجارية
والقانونية والاجتماعية السائدة في وقت التصنيع ، وهو بالتالي قادر على أن يقلص الى
الحد الأدنى احتمال أو خطر حصول المشتري على منتجات دون المستوى القياسي .

من الواضح ان نظم شهادة المطابقة تختلف وفقاً لنوع المنتج وتقنيات التصنيع
المتاحة له والحاجات المختلفة للمشتري والمتطلبات التشريعية في مكان البيع .
وفي سبيل التكيف مع الظروف المختلفة ، جرى تطوير نظم مختلفة لشهادات المطابقة ،
حيث الانواع الاساسية منها مبحوثة في هذا الفصل . ولا بد من التأكيد هنا ان هذه
النظم تعطي درجات متفاوتة من الثقة بأن منتجا ما مطابق للمواصفة . فعند اختيار
نظام لمنتج محدد ، يجب العناية باختيار النظام الأكثر ملائمة للمتطلبات العملية
والاقتصادية الخاصة بهذا المنتج . أما الاعتبار الهام الاخر فهو ان اختلاف نظم
شهادة المطابقة الوطنية لمنتج ما قد يسبب عوائق للتجارة ، حتى عندما يكون المحتوى
الفني للمواصفة هو نفسه . ولذا يجب ان تؤخذ متطلبات الاقطار الاخرى في الاعتبار
عندما يتعلق الامر بالتجارة الدولية .

ومع جزمنا بأهمية اختيار نظام شهادة المطابقة الصحيح ، فاننا نؤكد أن القرار عند
اتخاذ لا يكون بالضرورة نهائياً . فقد اظهرت التجربة ان نظم شهادة المطابقة تتطور
مع تزايد المعرفة بتأثيرات تطبيقاتها ومع الظروف المتغيرة . فكثيراً ما يتغير نظام يوفر
درجة دنيا من الثقة الى نظام أكثر صرامة بالاتفاق بين الفئات المعنية .

تتضمن جميع نظم الطرف الثالث المعرفة في هذا الفصل عنصر الاختبار وهو
الوسيلة الضرورية لاثبات المطابقة للمواصفة . ولذا فانه لا مفر جوهري لسلامة تطبيق
أي من هذه النظم ان تكون المختبرات وافية بالغرض .

انظمة شهادة المطابقة من الطرف الثالث المشروحة في هذا الفصل :

- 1- اختبار النوع .
- 2- اختبار النوع متبوعاً بمراقبة لاحقة من خلال اختبار تدقيق لعينات مشترة
من السوق المفتوحة .
- 3- اختبار النوع متبوعاً بمراقبة لاحقة من خلال اختبار تدقيق لعينات من المصنع .
- 4- اختبار النوع متبوعاً بمراقبة لاحقة من خلال اختبار تدقيق لعينات من
كل من السوق المفتوحة والمصنع .

- 5- اختبار النوع وتقييم ضبط الجودة في المصنع وقبوله ومتبوعة بمراقبة تأخذ في الحسبان تدقيق (مراجعة) ضبط الجودة في المصنع واختبار عينات من المصنع والسوق المفتوحة .
- 6- تقييم ضبط الجودة في المصنع وقبوله فقط .
- 7- اختبار الدفعة .
- 8- الاختبار 100%

بالطبع قد تكون هناك نظم أخرى ، إلا أن هذه القائمة تمكن القارئ منذ البداية من ملاحظة بعض الاختلافات بين الأنظمة قبل الانتقال إلى شروحات أكثر تفصيلاً .

يلاحظ أن النظم 1 - 5 تتبع ترتيباً منطقياً في تعاقبها ، وأن كلا منها يبدأ باختبار النوع ، أما النظم 6 و 7 و 8 فلا تتربط فيما بينها ولا مع النظم 1 - 5 ذلك أن كلا من هذه الثلاثة قائم بذاته .

ملاحظة : توجد نظم أخرى لاختبار المنتج مشابهة لنظم شهادة المطابقة ، فهناك مثلاً نظم تقييم جودة المنتج المستخدمة في بعض الاقطار الاشتراكية ، وتنتمي المنتجات المختبرة بهذه الطريقة إلى إحدى الفئات الثلاث التالية : جودة ممتازة ، جودة جيدة ، جودة كافية ، وكقاعدة فإن المنتجات المطابقة للمواصفات تنتمي إلى فئة الجودة الجيدة . وتتصل بنظم اختبار المنتج عادة حوافز وروادع تقررها سلطات الدولة . والفرض منها هو تحسين جودة المنتجات المحلية ، وتذهب الاجراءات والنتائج المترتبة عليها إلى أبعد من تلك الخاصة بنظام شهادة المطابقة . وفي جميع الاحوال تبقى بعض مبادئ نظم شهادة المطابقة مطبقة .

اختبار النوع :

يشكل اختبار النوع القاعدة الأساسية — كعنصر لاغنى عنه — للنظم الأربعة اللاحقة المرقمة 2 إلى 5 جميعها . هذا وحده لا يبرر الترتيب الذي وردت فيه فحسب ، وإنما يبرره أيضاً الاعتقاد بأن النظم الثلاثة الأخيرة تفهم في ضوء تحليل النظم الأخرى بسهولة أكبر مما لو جرى شرحها أولاً ، وهكذا فإن الرغبة في عرض كل نظام في علاقته المنطقية مع النظم الأخرى فرضت هذا الترتيب ، ولا يقصد منه أي ترتيب معين للأفضلية .

مع أن اختبار النوع مصنف كنظام ، إلا أن البعض يعتقدون أنه ليس في الحقيقة نظاماً على الإطلاق ، ويعارضون تضمينه في أية قائمة للنظم لذلك السبب ، رغم الحقيقة بأن بعض هيئات التقييس تمنح علامتها على أساس اختبار النوع فقط . ومع ذلك

فإن من المتعارف عليه بصورة عامة أن اختبار النوع كنظام كثيرا ما يكون خاضعا لشروط يجب استيفاؤها إما قبل أو بعد الاختبار الفعلي ذاته ، أو لشروط مختلفة يتعلق بها قبول النتيجة . وعليه يكون شموله كنظام مبررا على هذا الأساس . أما التبرير الأكثر أهمية لوضعه جنبا إلى جنب مع النظم الأخرى فهو أن فهم اختبار النوع - قيمته وقصوره - أساسي لا لأدراك مفهوم شهادة المطابقة فحسب بل لفهم نظم شهادة المطابقة الأخرى أيضا .

يتضمن أي وصف لشهادة المطابقة الافتراض بأن المنتج سوف يختبر : يختبر للمطابقة مع المواصفة ، أو يختبر بالنسبة لمتطلبات محددة مسبقا ومضمنة في وثيقة ، بواسطة طريقة اختبار محددة . ويلاحظ أن النظام الوحيد الذي لا يتضمن بالتحديد عبارة اختبار في وصفه أو عنوانه هو النظام رقم 6 ، لكن حتى هنا سيلاحظ في التفصيلات الواردة فيما بعد أن الاختبار يشكل جزءا أساسيا من النظام . وعيب هذا النظام أنه لا يقدم الدليل المباشر أو المعول عليه عن الانتاج اللاحق المصنوع طبقا لنفس المواصفة . أما النظم الأخرى فتوفر ذلك بدرجات متفاوتة .

قد يفترض أحيانا أن المطابقة التي يبرهن عليها اختبار النوع تنبئ باحتمال مطابقة المواد اللاحقة ، إلا أن تفحصا دقيقا قد يقودنا إلى أن الافتراض غير مبرر أو أن عاملا آخر غير الاختبار نفسه قد أدى إلى هذا الافتراض . فاختبار النوع يقدم الدليل فقط على مادة محددة صنعت في فترة زمنية محددة ، فهو عملية من نوع واحد تؤدي مرة واحدة فقط . ولا يغير من هذا الواقع كون اختبار النوع يحتاج إلى استخدام عينة واحدة أو عدد من العينات . فقد تكون بعض الاختبارات الخاصة بمنتج معين مطلوبة بطبيعتها مما يستدعي استخدام عينات أخرى للاختبارات الأخرى . ومع ذلك يبقى اختبار النوع أساسا عملية واحدة لا تتكرر .

إن دراسة ظروف عملية اختبار نوع نموذجية توضح هذا . فلنفترض من أجل التبسيط أن اختبار النوع لعينة مفردة يقوم به مهندس في مختبر . ولتكن العينة مادة - قطعة من المعدن مثلا - أو أداة معقدة من عدد من المكونات . المهندس مزود بوثيقة تشرح المتطلبات واسلوب قياسها . وهو كفء ولديه المعدات المناسبة لأداء المهمة : أن يختبر المادة طبقا لطريقة محددة وأن يقدم تقريراً بالنتيجة عن مدى مطابقتها للمتطلبات الواردة في الوثيقة . أنه ليس بحاجة أصلا أن يعرف صانعها أو وظيفتها أو مدى الاستفادة من تقريره ، فهو معني فقط بمسألة موضوعية صرفة : أن يقدم تقريراً عن المادة بلغة المتطلبات المنصوص عليها في الوثيقة عند قياسها بطريقة معينة . وهو في تلك الحالة منقطع عن ظروف المادة - كيف ومتى وأين ولماذا - وعن عواقب ما

سيكونه . . ولا يقصد القول هنا أن مهندس الاختبار انشأ آلتي أو أنه يجب أن يكون كذلك . فقد يكون معنياً بالمسؤولية القانونية والإعتبارات الأخلاقية على سبيل المثال ، لكن لا بد من إبراز طليق المجال لنظام اختبار النوع توضيحاً لقصوره .

ينفرد اختبار النوع من بين جميع نظم شهادة المطابقة المشروحة هنا في أنه لا يسمح بأي إعلان أو ادعاء فيما يتعلق بالانتاج المستقبلي ، ولا يبرر أي استنتاج حوله . فقبول الاستنتاجات مرهون بتضمن النظام المشتل على اختبار النوع دليلاً أو بيانات إضافية تؤمن رابطة موثوقة بين اختبار النوع والانتاج المستقبلي المبني عليه .

التقييم :

استخدمت كلمة (تقييم) في وصف النظامين 5 و 6 . وتقيم المنتجات بأخصائنها للاختبار . إلا أن الكلمة استخدمت مقترنة بالتفتيش على نظام ضبط الجودة فعلي المصنع الذي يخص المنتجات التي يشهد بمطابقتها ، فالمهندس الذي يتولى هذا التقييم معني بملاءمة نظام ضبط الجودة لاستمرارية مطابقة المنتجات للمواصفات ، وانتظام تطبيق الفحوص الداخلية ، وضرورة اكتشاف المنتجات غير المطابقة لعزلها ومعالجة سبب الإخفاق . وقد كتب الكثير عن نظم ضبط الجودة في المصنع ، ولذا لن نكرر الحديث هنا عن أهدافها وعن معايير نظام الضبط الجيد . هذا مع العلم بأن مهندس التفتيش الذي يقدم تقريره إلى السلطة الشاهدة بمطابقة — هيئة شهادة المطابقة — يضمنه عادة المعايير الرئيسية لتقييمه .

اختبار التدقيق من طرف ثالث :

لا بد من كلمة موجزة عن الاختبار المستقل هنا . فاستخدام عبارة (مستقل) يعني ضمناً أن الاختبار قد جرى بتفويض من هيئة شهادة المطابقة وبإشراف منها أو من وكيل تعيينه . وهذا يعني بصورة عامة أن الاختبار قد جرى في مختبر مستقل عن الصانع . وبهذه الطريقة لا يكون مستقلاً بحسب بل يبدو كذلك أيضاً . وقد تكون له ميزة أخرى بتوفيره فحصاً عملياً لمعايرة معدات الاختبار التي يستخدمها الصانع علاوة على الفحوص الزوتينية التي يقوم بها الأخير . وباختصار فإن هذا العمل يضمن توفير نوع من التدقيق

إلا أن تسهيلات الاختبار المستقل قد لا تكون متاحة ، أو قد يكون نقل المنتج إلى مختبر مستقل غير عملي . وهنا ، جرث العادة بأن تستخدم معدات الاختبار المتاحة في الموقع ، وأن يجري الاختبار من قبل وكيل هيئة شهادة المطابقة أو بحضوره . وهذا هو المعنى المقصود بعبارة (الاختبار المستقل) في هذا الفصل ، ويطلب الصانع

أحيانا ، متفردا بحجج الاقتصاد والوقت والملاءمة ، باستخدام هذا الأسلوب على نطاق أوسع طالما استخدم في ظروف استثنائية . إلا أنه لابد من الحكم على كل حالة وفق الظروف ، وليس صحيحا دائما أن الاختبار الذي يتم بحضور وكالة تفتيش على نفقة الصانع أقل كلفة من ذلك الذي يجري في مباني وكالة الاختبار .

المراقبة :

علينا أن نلاحظ الفارق الكبير بين النظم التي تؤمن مراقبة الانتاج المستمرة وتلك التي لا تفعل ذلك . وهنا يجب التمييز بين نوعين من المراقبة : الأولى تفتيش إجراءات الصانع لضبط الجودة (التي سبق تقييمها وتسجيلها وقبولها ملائمة للفرض) . والثاني الاختبار المستقل لعينات من انتاج المصنع . وهذا التمييز هام لأن هناك جدلا حول المحاسن النسبية لكل منهما ، إضافة إلى الدلائل على الدعوة المتزايدة إلى استخدام مزيج من الطريقتين على نمط ما هو معروف في النظام رقم 5 . ويستند الجدل على الواقع التاريخي ، إذ تتجه هيئات شهادة المطابقة بما فيها بعض تلك التي تتبع هيئات التقييس إلى ممارسة النظام رقم 5 ، الذي يجمع كلتا طريقتي المراقبة ، داعية له بقوة إلى درجة استثناء النظم الأخرى عند استعمال المصطلح (شهادة المطابقة) .

كان الانتباه في الماضي مركزا على هذا النوع من نظام شهادة المطابقة . ولذلك لم يتطرق الحديث إلا إليه عند وضع المبادئ ودساتير الممارسة في اللجنة ISO/TC 73 (التي كان اسمها سابقا لجنة العلامات الدالة على المطابقة للمواصفات ، والتي كانت المنتدى الرئيسي لمناقشة شؤون شهادة المطابقة في أيزو) . أن الذين يقفون إلى جانب المراقبة من خلال مزيج من كلا الاختبار والتفتيش إنما يفعلون ذلك على أساس إمكانية ممارسة أفضل ما في الطريقتين ، وأن القصور الناتج عن استخدام أي منهما قد يعوض إلى حد ما باستخدام الآخر كذلك .

أما انصرار المراقبة عن طريق الاختبار المستقل فقط فيقولون أن الاختبار هو النهاية ، وأنه الطريقة الدقيقة الوحيدة للحكم على المطابقة . كما يقولون أنه لا غنى عن الاختبار ، وأن استخدامه يمكن من حساب خطر عدم المطابقة ، وأن أي إجراءات تتعمدها غير قابلة للقياس الكمي حيث أنها قلما تستحق التنفيذ . وردا على ذلك يدعي مؤيدو طريقة المراقبة من خلال التدقيق (المراجعة) بواسطة تفتيش من طرف ثالث على نظام ضبط الجودة (الذي سبق تقييمه وقبوله) لدى الصانع ، أن هذه الطريقة ليست بديلا لاختبار التدقيق بل مساعدا قادرا على تقليص معدله إلى الحد الأدنى ، إذ قد يكون ذلك الاختبار الجزء الأعلى كلفة في أي نظام لشهادة المطابقة .

كما يقولون بان طريقتهم تقدم الدليل الكلي على أن الصانع يولي الاهتمام اللازم لجميع جوانب ضبط الجودة المصممة لمنع تدهور الجودة ، وانها من ناحية ثانية تكتشف التدهور حيثما يقع وتتمكن من تحديد أسباب عدم المطابقة والتغلب عليها .

وهناك عدد من الاعتبارات الاخرى ، فقد يكون الحصول على عينة الاختبار المثلة للانتاج بصورة كافية صعبا ، كما ان قيمة المنتج المراد اختباره قد تجعل اختبار العدد اللازم من المواد المثلة غير عملي اقتصاديا خاصة اذا كان الاختبار ذا طبيعة متلفة . وقد يقال كذلك ان الاختبار قياس لما يجري في نقطة واحدة في المرة الواحدة ، بينما تدقيق ضبط الجودة عملية مستمرة ، ولذلك فهو يغطي الاوضاع القائمة بين فترات اختبار التدقيق . كما قد يستغرق الحصول على نتائج الاختبار - وخاصة اذا كان بطريقة قياسية - وقتا طويلا بالمقارنة مع الوقت الذي يستلزمه ملاحظة مؤشرات ضبط الجودة ، بحيث لا تصل النتائج في الوقت المناسب للحيلولة دون دخول المواد غير المطابقة الى السوق .

تجدر الاشارة هنا الى ان النظام رقم 5 يسمح بهرونة تامة في التاكيد على نوعي التدقيق : من خلال اختبار مستقل او من خلال تدقيق نظام ضبط الجودة لدى الصانع بواسطة التفتيش المستقل .

وكثيرا ما نواجه الموقف التالي بالنسبة لاختبار النوع : حتى نتفادي الحاجة الى المراقبة او اختبار التدقيق المكلفين ، يفضل أن يكون الاختبار الاول للنوع شاملا بصورة خاصة . فلو افترضنا مثلا ان المنتج الذي نحن بصددده مادة تنتج على نطاق واسع ، وهي قليلة القيمة نسبيا ، وان الاختبارات - المعنية بالاداء مثلا - غالية الكلفة بالنسبة لقيمة المنتج بسبب الطريقة المستخدمة أو عدد العينات او الوقت اللازم ، فان هذا يجعل اجراء العدد المطلوب للثقة غير ممكن اقتصاديا .

لقد فكر معدو المواصفات بطريقتين لتقليص حجم اختبار التدقيق المنتظم للانتاج :

1 (تحديد مستوى أعلى لاداء الاختبار الاول للنوع من مستوى اختبارات التدقيق الروتينية اللاحقة ، والاقل تواترا .

ب (أخذ عدد اكبر مما هو مطلوب عادة من العينات ، ومن كمية انتاج اكبر ، لاغراض الاختبار الاول للنوع ، من اجل الحصول على عينة ممثلة لاختبار النوع ، وتقديم دليل افضل هنا على ان التصميم سليم وان الصانع قادر على الانتاج المستمر للمادة المطابقة للمتطلبات الفنية .

وهنا يبرز السؤال حول مقدرة اختبار النوع في ذاته على تقديم الدليل الصحيح

على إمكانية الانتاج المستقبلي . فقد افترض في (أ) ان هناك رابطة بين اختبار النوع والانتاج اللاحق . الا ان هذا يعوزه الدليل . فاذا لم تكن هناك رابطة فربما امكن بزيادة تشدد اختبار النوع الوصول الى تقديم الدليل على المقدرة . وفي مثل هذا فائدة للصانع الذي قد يرى ان عليه مثلا أن يهدف في تصميمه الى تحقيق مستوى أعلى لخصائص معينة كي يحقق انتاجه اداء لا يقل عن المستوى المطلوب رغم تراوح مستوى هذه الخصائص عند الانتاج العملي .

أما في (ب) فان نفس الافتراض السابق (حول علاقة اختبار النوع والانتاج اللاحق) قائم . فاذا كان التفتيش اللاحق الذي يقوم به الصانع واختبار التدقيق الذي يقوم به مانه الشهادة يرجعان للمقارنة الى نتائج اختبار النوع لا الى متطلبات المواصفة ، فان هناك مبررا صحيحا لافتراض وجود علاقة بين اختبار النوع والانتاج اللاحق . فان لم يكن ذلك فانه لاصحة للاعتقاد بان الصانع سوف يستمر على الانتاج الصحيح لمجرد انه اجتاز اختبار النوع بصورة جيدة . أو أنه لا يوجد على الاقل ما يبرر تقديم طرف ثالث شهادته بالاستناد الى افتراض وجود العلاقة .

ولذلك فانه لا يوجد تحت نظام (اختبار النوع فقط) أي رقابة على الصانع او على عملية التصنيع ، من قبل طرف ثالث . لهذا النظام ما يقوله — أو ما يبرهن عليه — حول مقدرة الصانع ، ولكن غياب التدقيق الذي يوفره التفتيش اللاحق ، يجعله صامتا حيال مدى نقل هذه المقدرة الى حقيقة قائمة .

ويعترف عدد من النظم الاخرى بهذا القصور فتقدم مراقبة اضافية يتبين من خلالها ما اذا كانت التوقعات والمقدرة تنتقل فعلا الى حقيقة وما اذا كانت مبررات التقييم الاولى ما تزال باقية فترة من الزمن .

ان الغرض من التصنيف الاضافي لهذه النظم هو التمييز بين تلك التي تعني بتقييم اساليب الجودة لدى الصانع وتلك التي لا تعنى بها . ومن الواضح ان نظام اختبار النوع يقع ثانية في الفئة الثانية . اما النظام رقم 6 — تقييم واقرار ضبط الجودة في المصنع — أي نظام (المؤسسة المقبولة) فهو معني بالتقييم . وكذلك الانظمة 2 الى 5 . لكن كلا النظامين المستقلين — اختبار الدفعة والاختبار 100% — لا يتضمنان مثل هذا التقييم ، مع انها معنيان اساسا بالحقائق الفعلية عن الانتاج وليس بالمقدرة فقط .

ومفوق ذلك هناك اختلافات اخرى بين الانظمة تحتاج الى توضيح ، فما هو مصدر العينة المستخدمة في اختبار التدقيق ؟ وما هي الرابطة بين النظام وبين مصنع ما من بين عدد من المصانع ؟

تبدي عناوين النظم 2 الى 5 اختلافات مع غيرها قد لا يشار اليه فيما بعد ومن المناسب بحثه هنا . ان موضوعنا هو المراقبة ، ذلك الجزء الخاص من عملية شهادة المطابقة ، الذي يفيد في التحقق من المحافظة على المقدرة الاولى للصانع . ان احدى طرق المراقبة هذه — بل العنصر الاساسي لدى البعض — هي اخذ عينة من الانتاج الفعلي واخضاعها للاختبار للحكم على مدى تحقق المطابقة .

اخذ العينات :

لما كان هذا الكتاب غير معني بالاسلوب الاحصائي ، فانه سوف لا يخوض في مسألة اخذ العينات بأي تعمق . ولكن من الواضح حتى لغير المختص ان مسألة كيف ، ومتى ، وأين ، وبأي عدد تجمع تلك العينات تتضمن اعتبارات ذات طبيعة عملية بالاضافة الى الاعتبارات الاحصائية .

وتشمل هذه الاعتبارات امورا مثل حجم العينة بالنسبة للانتاج الكلي الذي تمثله ، واسلوب الاختيار العشوائي للعينات للتأكد من انها تشكل تمثيلا صحيحا قدر الامكان لمجموع الانتاج ، واقتصاديات جمع تلك العينات باسلوب أو بآخر ، والعوامل المؤدية الى عدم تجانس محتمل في اجزاء الانتاج الكلي الموزعة على الاسواق المختلفة ، والمدى المرغوب فيه للحصول على معلومات حديثة عن الانتاج القائم ، وما اذا كان التغليف والتلف اثناء التوزيع أو فترة التخزين من بين الاعتبارات ، وهكذا .

ان بعض النظم الواردة في بداية هذا الكتاب ترتبط الى درجة كبيرة بمصنع محدد وبعضها لا ترتبط . والنظم غير المرتبطة هي النظم رقم 1 — اختبار النوع ، ورقم 7 — اختبار الدفععة ، ورقم 8 — الاختبار 100% . كما قد يقع النظامان 2 و 3 ضمن هذه الفئة ولكنهما لا يرتبطان في الغالب بمصنع معين .

اختبار الدفععة :

يدل وصف هذا النظام على انه لا يتطلب اساسا ان يكون الصانع محددا . فقد يكون هناك مطلب ، بصورة عرضية ، وخارج اصول هذا النظام ، لهذا الزبون أو ذلك بأن يقوم صانع محدد بتصنيع دفعة أو ارسالية محددة من المنتج . والنظام معني بقياس مطابقة الدفععة أو الارسالية باستخدام تقنيات احصائية لاخذ العينات ، وباصدار حكم على تلك الدفععة تحدد مدى مجازفة الزبون في احتوائها على مواد غير مطابقة . ولا يحقق القائم بالاختبار الهدف ، باعطائه الجواب ، الا اذا كان قادرا على ربط تقريره بالدفععة بطريقة مستمرة حتى تصل الى المرسل اليه — الزبون — الذي فوضه بالاختبار . وحالما تصل الدفععة يتحقق الهدف ، وتؤول مسؤولية المحافظة على الرابطة بين

التقرير والدفعة ككل أو أي عدد أو مادة منها إلى المرسل إليه الذي قد يصبح بعد استلامه لها مرسلا إذا قام بشحنها إلى غيره .
أن الأساس في هذا الوصف هو أن الفاحص لا يملك الدليل المباشر ولا يتحمل مسؤولية الربط بين الدفعة أو الإرسالية (الشحنة) وصانع محدد ، إذ المطلوب منه تحديد الدفعة أو المواد التي تشتمل عليها بطريقة ما ، بما في ذلك البيان بأنها مؤشرة باسم ما ، أو علامة ، أو شفرة ، الخ . والطلب منه أن يشهد بأنها منتجة من قبل صانع محدد الهوية تجاوز الحد الأدنى من متطلبات هذا النظام . وينتج عن ذلك أن أية عملية محددة لاختبار الدفعة كما جرى تعريفه الآن لا تسمح بإصدار أي حكم على مقدرة أي صانع محدد ، كما لا يجوز الخروج بمثل هذا الاستنتاج إلا إذا أضيف عامل أو أسلوب أو تقنية أخرى تبرر ذلك ، لكن إذا ترسخ الربط بين الصانع وسلسلة من اختبارات الدفعة فله أن يستخدم الدليل من النتائج بصورة مشروعة في تقييم مقدرته .
ولا يعد بيان محدد عن منتج دائما حتى عندما يشهد بمطابقته وفق واحد أو أكثر من نظم الطرف الثالث المشروحة في هذا الفصل . ويتم جزء كبير من التجارة العالمية عمليا بدون مثل هذه الشهادة بالمطابقة أو التأكيد من قبل المورد عدا عن شروط العقود التي تغطي احتمال عدم الأداء بطرق مختلفة إلا أن بالإمكان فرض التزامات معينة على البائع بحكم القانون . فقد يلزمه القانون بعبارة عامة بالنسبة لأي منتج أو بالتحديد بالنسبة لمنتجات محددة ، أن :

(1) يوفر معلومات

أ (عن مصادر الخطر

ب) عن الاستخدام

(2) يحقق حدا أدنى من الجودة .

(3) يقوم بيانا (يعادل صيغة شهادة المطابقة) حول جودة المنتج من أجل :

أ (حماية المستهلك

ب) أغراض التجارة

والفكرة وراء (3) أعلاه هي ما تعنيا هنا : إذ أن القانون يميل إلى المعاقبة على البيان المضلل أكثر منه إلى المعاقبة على عدم وجود أي بيان على الإطلاق .
وقد يعتبر الطلب إلى البائع أعداد بيان ما خلا وسطا بين مبدأ أنت تشتري على مسؤوليتك — على المشتري أن يكون حذرا — حيث تقع المسؤولية على المشتري في التأكد من جودة المنتج الذي يشتريه ، وبين إجراءات شهادة المطابقة المستقلة . وتخدم فكرة الحاجة إلى بيان ثلاثة أغراض هي :

1 () التحقيق من تزويد البائع للمشتري بالمعلومات .
ب () الزام البائع بوضع بيان قابل للتدقيق ، لا يشجع على الادعاءات الطائشة ، لانه
ج () اذا قدم بياناً كاذباً أو مضللاً ، فقد يحاسب على ذلك من خلال دعوى قضائية
عادية .

ان النقطة التي تشكل الاساس لـ (ب) و (ج) في الفقرة اعلاه مؤكدة بصورة
جلية في التعريف، عندما يرد ، في العبارات (مطابقة لمواصفات ومتطلبات فنية محددة)
فكلمة (محددة) تعني ان الجودة المبهمة أو المجردة أو غير المعرفة لا تفي بالغرض ،
بل ان شهادة المطابقة تخص شيئاً محدداً ، شيئاً صيغ بدقة . واحياناً يستفيد التشريع
من مبدأ البيان الذاتي للوصول الى حل وسط بين شهادة المطابقة المستقلة من طرف
ثالث وبين فقدان الضمان على الاطلاق .

سوف لا ينحصر اهتمام القارئ في السؤال (ما هي افضل صيغة لشهادة المطابقة
في ظروف محددة ؟) فحسب بل يتعداه الى (هل تدعو الحاجة الى اية صيغة لشهادة
المطابقة ، واذا كان الامر كذلك ، اي الانواع اكثر ملاءمة لهذا المنتج المحدد في هذا
الوقت المحدد ؟) . وقد تكشف الاجابة عن السؤال الثاني عن صيغ مختلفة جداً من
الاجابات من اقطار مختلفة، وعليه قد تختلف المعايير اعتماداً على المصالح المهددة
وعلى مدى الاخذ بوجهة نظر وطنية أو دولية .

بعد هذا الاستعراض لبعض ملامح الانواع المختلفة لشهادة المطابقة نختم هذا
الفصل بوصف موضوعي لتلك الانواع . ونترك مناقشة فوائدها ومدى ملاءمتها
الى فصول لاحقة .

النظام رقم 1 - اختبار النوع :

1 - الوصف :

هو طريقة يتم فيها اختبار عينة من المنتج طبقاً لطريقة اختبار محددة من اجل
التحقق من مطابقة نموذج لمواصفة . وهو ابسط اشكال شهادة المطابقة المستقلة للمنتج
واكثرها تحديداً من كلتا وجهتي نظر الصانع والسلطة المجيزة .

2 - الطريقة - بصورة عامة :

1 () تقرر فئات المواصفات المقبولة لاختبار النوع .
ب () يقيم مدى ملاءمة مواصفات فعلية للاختبار وطريقة الاختبار بصورة خاصة قبل
الاعلان عن قبولها لاختبار النوع .

- ج) تعد القواعد الاجرائية ، على أن يكون بالامكان تضمينها مجموعة قواعد أساسية ، بالإضافة الى قواعد محددة لكل منتج على حدة .
- د) تقر السلطة المجيزة مؤسسات الاختبار المستقلة طبقا لقواعد مسنونة .
- هـ) تصاغ نماذج قياسية لتقارير الاختبار لكل مواصفة .
- و) توضح السلطة المجيزة انها مسؤولة عن شهادة اختبار النوع وتقارير الاختبار فقط ، وان أية بيانات تصدر عن الصانع على أساس تلك الشهادة هي مسؤوليته بمفرده ولا يجوز تطبيقها الا على المنتجات الماثلة للمنتج المفحوص . ويعتبر قبول الصانع بهذه الحدود والقواعد الاجرائية شرطا مسبقا للقيام بالاختبارات .

3- الطريقة - المنتجات المحددة :

- أ) يجب تعريف المنتج والنموذج الفعلي تعريفًا كاملاً بواسطة مواصفة مكتوبة ، ورسم تصميمي ، وصورة فوتوغرافية ، واسم النموذج ، وإشارة مرجعية أو رقم الفهرس ، على سبيل المثال .
- ب) يحدد عدد النماذج في العينة التي ستفحص .
- ج) تعيين نقطة اختيار العينات ، مثلاً ، كمنتجات نهائية في المصنع أو من الأسواق ، أو في مراحل التصنيع ، أينما كان ذلك مطلوباً في المواصفة .
- د) يجري اختيار العينة بإشراف مستقل ، باستخدام تسهيلات الاختبار لدى الصانع نفسه ، إذا لم تتوفر تسهيلات مستقلة .

4- المحاسن :

- أ) تدعو الحاجة الى مجموعة واحدة من الاختبارات لكل نموذج أو نوع منتج .
- ب) يستطيع الصانع الادعاء بان المنتج قد أثبتت مطابقته للمواصفة بصورة مستقلة .
- ج) التكاليف في حدها الأدنى .
- د) هو افضل من لا اختبار على الإطلاق .

5- المساويء :

- أ) لا يجري الا اختبار النموذج الأولي أو عينة من النموذج الفعلي للمطابقة مع المواصفة .
- ب) ليست هناك متابعة من قبل السلطة المجيزة ، لذلك لا يعرف ما اذا كان الانتاج اللاحق لنفس النموذج مطابقاً للمواصفة .
- ج) قد يكون النموذج المفحوص قد أنتج خصيصاً لذلك ولا علم لاحد بان لدى الصانع المقدرة على الاستمرار في المطابقة مع المواصفة .

د (لم يؤخذ ضبط الجودة في المصنع بالاعتبار .

6- وضع العلامة :

يعتبر وضع العلامة على المنتجات الافرادية وضعا مضللا الا اذا جرى توضيح وفهم حدود اختبار النوع . والوضع ، حتى لو نص عليه القانون ، مسؤولية الصانع بالكامل ، والذي ليس له ان يستشهد بسلطة هيئة شهادة المطابقة في أكثر مما يتعلق باختبار النوع ذاته .

7- النشر في القوائم :

من المشكوك فيه ، لنفس السبب اعلاه ، أن يكون لذكر المنتج في أي قائمة منشورة أي قيمة .

النظام رقم 2 - اختبار النوع متبوعا بمراقبة لاحقة من خلال اختبار تدقيق

لعينات مشتراة من الاسواق :

1- الوصف :

نظام مبني على اختبار النوع (انظر النظام رقم 1) لكن مع نوع من المتابعة للتحقق من مطابقة الانتاج اللاحق . ويعني اختبار التدقيق من الاسواق اختبار تدقيق عشوائي لنوع النموذج المفحوص باختبار النوع من مخزون الموزع او بائع التجزئة .

2- الطريق - اختبار النوع :

كما وصف في الفقرتين 2 و 3 من النظام رقم 1 .

3- الطريقة - مراقبة السوق :

- أ (يحدد تكرار اختبار التدقيق وعدد العينات المطلوبة للاختبار .
- ب (يجري اختبار التدقيق في مختبر تقرر هيئة شهادة المطابقة ، والذي قد يكون مختبرا تابعا للصانع .
- ج (توفر معلومات عن الاسواق التجارية للصانع .
- د (يبلغ الصانع هيئة شهادة المطابقة عن أية تغيرات في التصميم .
- هـ (يوافق الصانع على دفع تكاليف الاختبار التحقيقي في حدها الامثل . أما الاختبار لقاء حد أعلى من ذلك فيتحمله الصانع اذا اكتشف لديه عدم مطابقة أو تغيير غير مصرح به في التصميم فقط .

4- المحاسن :

- أ (يوفر تحققاً من المطابقة المستمرة مقابل كلفة بسيطة .
- ب (اشراف الهيئة المجيزة المستمرة على مواصفات انتاج الصانع .
- ج (تغطي المعلومات الموفرة ايضاً تأثير قنوات التوزيع وشروط تسلم المشتري النهائي للمنتج .

5- المساويء :

- أ (الكلفة اعلى مما هي لاختبار النوع بالنسبة للصانع .
- ب (قد لا يكون من السهل تأسيس هيئة تفتيش قادرة على تغطية منافذ السوق الى المدى المطلوب لتحقيق نتائج ذات شأن .
- ج (اجراء السلطة المجيزة لدى اكتشاف عدم مطابقة ليس وقائياً في خصائصه ، كما ان سحب شهادة اختبار النوع المبني على اختبار تحقيقي واحد لمادة تنتج على نطاق واسع غير عملي ولا منطقي .
- د (لم يؤخذ ضبط الجودة في المصنع بالاعتبار .
- هـ (انظر ايضاً الفقرة 6 من النظام 3 .

6- وضع العلامة :

قد توضع العلامة على المنتجات الامرادية ، كما قد ترضى هيئة شهادة المطابقة بالاستشهاد بسلطانها بهذه الطريقة ، رغم الرقابة المحدودة التي تمارسها (انظر الفقرة 5- اعلاه) ، غير ان العلامة المستخدمة هنا تختلف عن مثلتها في النظام رقم 6 .

7- النشر في القوائم :

نعم .
النظام رقم 3 اختبار النوع متبوعاً بمراقبة لاحقه من خلال اختبار تدقيق

لعينات المصنع .

1 - الوصف :

نظام مبني على اختبار النوع (النظام رقم 1 -) لكن مع بعض المتابعة للتحقق من مطابقة الانتاج اللاحق . ويتضمن اختبار التدقيق لعينات المصنع اختباراً منتظماً لعينات من النماذج مختبرة النوع ، يجري اختيارها من انتاج المصنع قبل التصدير .

2- الطريقة - اختبار النوع :

كما هو موصوف في الفقرتين 2 و 3 من النظام رقم 1 .

3- الطريقة - اختبار التدقيق :

- أ () يحدد تكرار اختبار التدقيق وعدد العينات المطلوبة للاختبار .
- ب () يجري اختبار التدقيق في مختبر تقره هيئة شهادة المطابقة والذي قد يكون مختبرا يملكه الصانع .
- ج () يبلغ الصانع هيئة شهادة المطابقة عن أية تغييرات في التصميم .
- د () يوافق الصانع على دفع تكاليف الاختبار التحقيقي كما هو متفق عليه في 3 (1) . أما أي اختبار اضافي يجريه الشاهد بالمطابقة فيتحمله الصانع عادة اذا اكتشف لديه عدم مطابقة أو تغيير غير مصرح به في التصميم .

4- المحاسن:

- أ () يوفر تحققا من المطابقة المستمرة مقابل كلفة بسيطة .
- ب () اشراف الهيئة المجيزة المستمرة على مواصفات انتاج الصانع .
- ج () يمكن من تقييم تسهيلات الاختبار لدى الصانع نفسه ومن التحقق من نتائج الاختبارات .

5- المساوىء :

- أ () الكلفة أعلى من كلفة اختبار النوع وحده بالنسبة للصانع .
- ب () هناك حاجة الى هيئة تفتيش تقوم بجمع العينات بالاضافة الى عمل الاختبار .

6- مقارنة بين اختبار التدقيق لعينات المصنع والسوق :

- أ () تؤخذ عينات المصنع لاختبار التدقيق من المصنع نفسه بينما تؤخذ عينات الاسواق من مخازن الموزع أو اسواق تجارة التجزئة .
- ب () يحتاج اختبار الاسواق الى عدد اكبر وتوزيع أوسع لموظفي هيئة التفتيش لتغطية الشراء من عدد من الاسواق التجارية ، بينما يحتاج جمع عينات المصنع الى هيئة اصغر حجما .
- ج () قد يكون في اختبار عينات المصنع فرصة لبعض الاجراءات الوقائية ضد عدم المطابقة .

7 - وضع العلامة :

قد توضع العلامة على المنتجات الافرادية بموجب هذا النظام ، كما قد ترضى هيئة شهادة المطابقة بالاستشهاد بسلطتها بهذه الطريقة حتى لو كانت الرقابة التي تمارسها هنا اقل مما هي في النظام رقم 5 . ولذا سوف لا يعدو الامر مسألة قرار حول استخدام نفس العلامة كما في النظام رقم 5 او عدمه .

8 - النشر في القوائم :

نعم .

النظام رقم 4 - اختبار النوع متبوعا بمراقبة لاحقة من خلال اختبار التدقيق

لعينات كل من الاسواق والمصنع :

1 - الوصف :

نظام مبني على اختبار النوع (النظام رقم 1) لكن مع متابعة من اجل التحقق من مطابقة الانتاج اللاحق . ويتضمن اختبار تدقيق لعينات كل من المصنع والاسواق .

2 - الطريقة - اختبار النوع :

كما هو موصوف في الفقرتين 2 و 3 من النظام رقم 1 .

3 - الطريقة - اختبار التدقيق :

1 () يحدد تكرار اختبار التدقيق وعدد العينات المطلوبة ونسبة عينات المصنع الى عينات الاسواق .

ب () توفر معلومات عن الاسواق التجارية للمصانع .

ج () يبلغ الصانع هيئة شهادة المطابقة عن أية تغييرات في التصميم .

د () يوافق الصانع على دفع تكاليف الاختبار التحقيقي كما هو متفق عليه في 3 (1) . اما أي اختبار اضافي يجريه الشاهد بالمطابقة فيتحمله الصانع عادة اذا

اكتشف لديه عدم مطابقة أو تغيير غير مصرح به في التصميم .

4 - المحاسن :

يجمع هذا النظام محاسن كل من النظامين رقم 2 و 3 ، اعتمادا على عدد العينات المفحوصة . واختبار عينة الاسواق هو الى حد ما تدقيق (مراجعة) للاختبار

الذي أجري على عينة المصنع . انظر ايضا الفقرة 6 من النظام رقم 3 .

5 - المساوىء :

هناك حاجة الى هيئة تفتيش تتولى جميع كل من عينات الاسواق والمصنع . انظر الفقرة 5 (ب) من النظام رقم 2 .

6 - وضع العلامة :

قد توضع العلامة على المنتجات الافرادية بموجب هذا النظام ، كما قد ترضى هيئة شهادة المطابقة بوضع علامتها شاهدة بالمطابقة حتى لو كانت الرقابة التي تمارسها اقل مما هي عليه في النظام رقم 5 . ولذا لا يعدو الامر مسألة اتخاذ قرار حول استخدام نفس العلامة كما في النظام رقم 5 او غيرها .

7 - النشر في القوائم :

نعم .

النظام رقم 5 - اختبار النوع وتقييم ضبط الجودة في المصنع وقبوله متبوعا بمراقبة تأخذ في الحسبان تدقيق (مراجعة) ضبط الجودة في المصنع واختبار العينات من المصنع والاسواق :

1- الوصف :

نظام مبني على اختبار النوع (النظام رقم 1) مع تقييم واقرار لقرتييات الصانع لضبط الجودة متبوعا بمراقبة منتظمة من خلال تفتيش ضبط الجودة في المصنع واختبار تدقيق لعينات كل من الاسواق والمصنع .

2- الطريقة :

انظر تحت 7 .

3 - المحاسن :

نظام كامل معول عليه للتحقق من مطابقة الانتاج المستمر . وهو مرن ، وله تأثير على الكفاءة الصناعية .

4 - المساوىء :

- 1 (هذا النظام أكثر تعقيدا من النظم السابقة .
- ب) قد يكون بعد المصنع عن هيئة التفتيش التي تقوم بمراقبة ضبط الجودة نقيصة .

5 - وضع العلامة :

وضع علامة المطابقة على المنتجات الامرادية امر عادي حيث يعتبر من الملامح الاساسية لهذا النظام .

6 - النشر في القوائم :

نم .

7 - الوصف والطريقة تفصيلا :

الوصف هنا اوفى مما هو للنظم الاخرى لانه الطريقة الاكثر استخداما عادة لدى هيئات التفتيش . وهو أكثر تعقيدا من تلك النظم ، حيث يشار فيها الى اجزاء من اجراءاته .

كثيرا ما يعرف هذا النظام باسم (وضع علامة المطابقة للمواصفات) . أما عناصر هذا النظام فهي :

- 1 (مواصفة مكتوبة .
- ب) خطة الاشراف والرقابة .
- ج) اجراءات تقديم الطلب .
- د) تفتيش اولي للمصنع للتحقق من ملاءمة نظام ضبط الجودة .
- هـ) اختبار النوع للمنتج وفق مواصفة مكتوبة .
- و) اصدار اقرار للمنتج والمصنع ، اقرار ضبط للجودة في المصنع .
- ز) ترخيص .
- ح) تفتيش روتيني للتحقق من ضبط الجودة في المصنع .
- ط) اختبار تدقيق للعينات .

ان كلا من هذه العناصر (باستثناء أ) مشروح ادناه بالتفصيل :

ب . خطة الاشراف والرقابة :

تعتبر (خطة الاشراف والرقابة) بمثابة وثيقة تحدد التزامات الصانع فيما يخص

وسائل التحقق من استمرار مطابقة منتجة للمواصفة ، والتزامات هيئة شهادة المطابقة بالتحقق من تنفيذ الصانع للجزء الخاص به من الاتفاقية .

عند وضع (خطة اشراف ورقابة) للمرة الاولى ، على هيئة شهادة المطابقة مناقشة اقتراحها مع الصانع والمشتري للتأكد من جدواها الفنية والتجارية . وقد تضم اللجنة الفنية ، أو اية هيئة أخرى مسؤولة عن المواصفات ، ممثلين أو هيئات معنية ، أو تكون على اتصال معهم ، لان تعاونهم يشكل خطة مشتركة لجميع صانعي منتج محدد وفق مواصفة معينة .

ج - اجراءات تقديم الطلب :

لا بد لاجراءات تقديم الطلب وتوثيقه من ضمان التحديد الدقيق للمنتج الذي تطلب له شهادة المطابقة ، والمواصفة التي ستمنح هذه الشهادة بموجبها ، والمصنع المسؤول عن الجودة النهائية للمنتج . أن نموذج الطلب واستبيانه المصممين جيدا ضروريان لهذا الغرض .

د - التفتيش الاولي :

يهدف هذا التفتيش الى تحديد مدى مقدرة المصنع على الانتاج المستمر للسلع المطابقة للمواصفة . ويعتبر نظام ضبط الجودة في المصنع العنصر الاساسي في هذا التقييم ، مع انه لا يمكن ان يعول على أي نظام لضبط الجودة دون سلامة موقف الادارة تجاه جودة المنتج . وقد بحث ضبط الجودة في المصنع باسهاب في مطبوعات مختلفة * ، والتي تتضمن ايضا ارشادات هامة عن تقييم قدرات تأكيد الجودة لدى مؤسسات التصنيع . والنماذج المستخدمة هنا ، والتي يجب ان يرجع اليها المفتش قيمة في ذاتها كوسيلة لضمان اجراءات منسجمة .

مجال التفتيش الاولي :

يدقق مفتش هيئة شهادة المطابقة ، بين اشياء اخرى ، العناصر الاساسية التالية من نظام ضبط الجودة لدى المصنع ، وتقيم مدى ملائمتها :

* من بينها :

BS 5179 , parts 1 , 2 and 3 ; BS 4891 A guide to quality assurance ; CSA Z299 . 1-1978 Quality assurance program requirements ; and NFx 50-102 Questionnaire type d' enquêt chez un Fournisseur .

- 1 - الموظفون ، وخاصة وضع ادارة التفتيش لدى الصانع ومسؤولياتها .
- 2 - طرق واجراءات التفتيش بصورة عامة وتوثيقها .
- 3 - معدات الاختبار .
- 4 - ضبط جودة التوريدات من مواد ومركبات وخدمات .
- 5 - تحديد الدفعة وضبطها .
- 6 - التخلص من المرفوضات .
- 7 - وضع العلامة على المنتج .
- 8 - الاجراءات لتعديل المنتج ومواجهة انحراف الانتاج .
- 9 - التوثيق الداخلي بما في ذلك سجلات الاختبار ، وسجلات الانتاج ، وشهادات المواد ، والشكاوي ، الخ .
- 10 - توافر المتطلبات الفنية للمنتج (المواصفة مثلا) ، و (وخطة اشراف ورقابة) ، و (كتاب دليل الجودة) ، والوثائق الاخرى الاساسية لتفتيش المصنع .
- 11 - موقف الادارة العليا من ضبط الجودة بصورة عامة والنظام المقترح بصورة خاصة .

وتعتبر جميع هذه العناصر اساسية في تشغيل نظام ضبط الجودة معول عليه ، وقد يختلف التأكيد على أي منها اعتمادا على عملية التصنيع المعنية وحجم المصنع ، ونوع السلعة المنتجة . ولذا لا يمكن اقتراح نظام مثالي لضبط الجودة يصلح لجميع الازواضع ، لذلك فان اصرار هيئة شهادة المطابقة على أن يتبنى الصانعون طرقا واحدة لمنتجات متشابهة ، أمر غير عملي ولا مرغوب فيه .

التقرير عن التفتيش الاولي :

يعول كثيرا على خبرة المفتش وتدريبه واستقامته وامانته ، فهو الذي تعتمد هيئة شهادة المطابقة على تقييمه للمصنع . وتلزمه هذه الهيئة بتقديم تقرير يعرف نظام ضبط الجودة الذي يديره الصانع متضمنا تقييمه لمقبولية هذا النظام . وهذا التقرير هو أحد الاسس التي تعتمد عليها شهادة مطابقة من هذا النوع ، كما أن له اهمية بالغة في اجراء المراقبة اللاحقة . ولضمان توفيره لجميع المعلومات المطلوبة ، تولى عناية دقيقة الى شكله ومحتواه فيما يخص العوامل العامة القابلة للتطبيق على جميع المنتجات والمعلومات المحددة المطلوبة عن المنتج قيد الاعتبار .

هـ - اختبار النوع :

يشكل اختبار النوع ، أي اختبار المنتج طبقا لجميع متطلبات المواصفة ، الأساس الثاني لهذا الشكل من شهادة المطابقة . قد يختار المفتش عينات عشوائية لهذا الاختبار خلال التفتيش الأولي ، أو قد تقبل هيئة شهادة المطابقة العينات التي يقدمها الصانع ، لكي يسبق هذا الاختبار التفتيش الأولي أو يتزامن معه . فإذا استخدمت الطريقة الثانية ، فعلى المفتش أن يتحقق من كون المواد المقدمة نموذجا صحيحا لانتاج الصانع ، والهدف هو ضمان تمثيل العينة لقدرة ذلك الصانع ، وتحديد ارتباطها بالطلب عند اختبارها بصورة مستقلة .

النماذج الأولية :

قد يحدث ألا يبدأ الصانع بالانتاج الكامل إلا بعد منحه الاقرار . يجري الاختبار في هذه الحالات على عينات من النماذج الأولية ، يلي ذلك مباشرة بعد بدء الانتاج زيارة أخرى للمصنع يتم خلالها اختيار عينات من الانتاج للاختبار .

عدد العينات :

قد تحدد المواصفة عدد العينات المطلوبة لجميع الاختبارات . ويوجه الاهتمام في جميع الحالات الى كون العينة ممثلة للانتاج ، وإلى المتغيرة اللازمة التي تنبثق عن طريقة الاختبار ذاتها . وعلى هيئة شهادة المطابقة أن تحدد العدد الأمثل اللازم لتوفير الدرجة المطلوبة من التأكيد .

أين يجري الاختبار :

من حيث المبدأ ، يجري اختبار النوع عادة في مختبرات تمتلكها أو تعتمد عليها هيئة شهادة المطابقة . ويوفر ذلك الاجراء المعلومات الأساسية عن مطابقة المنتج للمواصفة بالإضافة الى التحقق المفيد من دقة المعدات واساليب الاختبار لدى الصانع . لكن قد يحدث ، نتيجة لضخامة حجم المنتج المعني أو بسبب الافتقار الى تسهيلات اختبار مستقلة ، أن يقوم الصانع باجراء الاختبار . وفي هذه الحالة ، لا بد أن يقوم ممثل عن هيئة شهادة المطابقة ، وقد يكون من هيئة اختبار حيادية ، بدور الشاهد المستقل على جميع جوانب الاختبار بما في ذلك دقة معدات الاختبار لدى الصانع . ولا يجوز اللجوء الى هذا الاجراء لاغراض هذا الاختبار الا اذا لم يكن هناك بديل آخر . يجب أن تكون الاجراءات ، والمعدات عند الضرورة ، موصوفة بالتفصيل في المواصفة ، وأن تعاير المعدات المستخدمة

خلال فترات زمنية مناسبة ، وتضمن جيّدا .

الاجراء عند الاخفاق :

اذا تبين اثناء الاختبار ان المنتج غير مطابق لمتطلبات المواصفة ، يبلغ الصانع بذلك . وقد يرغب هذا بدوره في ايقاف الاختبار عند هذه النقطة ، توفيراً للنفقات ، مما قد يعني ان نقاط اخفاق اخرى لم تكشف بعد ، وبالتالي سيثبت قصور التعديل اللاحق للمنتج .

تقديم تقرير الاختبار :

على المختبر ان يقدم نتائج الاختبار على شكل تقرير الى هيئة شهادة المطابقة . وتستخدم المختبرات المختلفة اشكالا مختلفة لتقاريرها ، الا ان هناك فوائد جلية في ان يكون الشكل مسوغا . يحدد التقرير بوضوح هوية المادة المختبرة ، والاختبارات التي اجريت ، والنتائج المتحصلة ، وتقييمها حول نجاح العينات أو فشلها بالنسبة لكل مطلب من متطلبات الاختبار . كما يشتمل على خلاصة للنتائج تتضمن بيانا بمطابقة العينات للمواصفات . ثم يرسل الى هيئة المطابقة التي ترسل نسخة منه الى الصانع بعد تقييمه .

و ، ز — اصدار اقرار لمصنع المنتج ، والترخيص :

تقوم هيئة شهادة المطابقة ، بناء على تقرير التفتيش الاولي وتقرير اختبار النوع ، بتقييم امكان اقرار الصانع ومنتجه . أما الترخيص ، الذي يشر اليه احيانا كإقرار ، فيفضل ان يكون على شكل رخصة تمنح لفترة محدودة أو غير محدودة ، وتكون على شكل عقد يوقعه كل من الطرفين ، ترتبط به (خطة الاشراف والرقابة) وأي نظم اخرى تشكل جزءا من الاتفاقية . ويعطى حق استخدام العلامة ، التي تملكها هيئة شهادة المطابقة ، مع هذا الشكل من شهادة المطابقة ، ويلي ذلك الادراج في قوائم المرخصين والمنتجات المشهود بمطابقتها .

واذا لم توافق هيئة شهادة المطابقة على اصدار ترخيص ، فعليها ابلاغ الصانع بأسباب ذلك ، وارشاده الى طريقة الحصول على الاقرار اذا كان سيتابع الطلب أو يجده . ومن المؤكد ان تشتمل هذه المرحلة على مزيد من تفتيش المصنع واختبار المنتج .

ح — التفتيش الروتيني :

الهدف :

الهدف الرئيسي لذلك التفتيش هو التحقق من مدى المحافظة على نظام ضبط الجودة المقبول الذي يديره الصانع بل وتحسينه ايضا . يستخدم المفتش لهذا الغرض تقرير التفتيش الاولي كدليل على نظام ضبط الجودة المتفق عليه عند منح الاقرار . ولذلك يقوم المفتش اثناء التفتيش الروتيني بتدقيق سجلات الاختبارات للتحقق من اجراء المطلوب منها بالتكرار المناسب ، ومن اتخاذ الاجراءات المناسبة عند حدوث أي اخفاق . كما تدقق السجلات الاخرى بما في ذلك تلك الخاصة بمعايرة معدات الاختبار وصيانتها .

جمع العينات العشوائية لاختبار التدقيق :

ينصح المفتش بان يختار عينات المصنع للاختبار بحضور موظفي المصنع اذا كان ذلك ممكنا . كما يمكنه الحصول على عينات من الاسواق .

تقديم التقرير :

يقدم المفتش نتائجه الى هيئة شهادة المطابقة في تقرير يعد عادة على نموذج مقرر .

تكرار التفتيش :

قد تحتاج السلطة الى تحديد الحد الادنى لعدد مرات التفتيش سنويا لاي منتج ضمن هذا النظام حتى تحافظ على سمعته . ويعتبر هنا كل منتج على حدة ، مع أخذ عدد من العوامل في الحسبان مثل أهمية المنتج في النظام القانوني للقطر ، ودرجة تعرض سلامة الناس للخطر ، وحساسية المنتج للتغيرات في الانتاج ، وسجل جودة هذه الصناعة . يدون القرار في (خطة الاشراف والرقابة) التي يجب ان تصاغ بحيث تسمح بالقيام بزيارات اضافية ، اعتمادا على نتائج المصنع .

تخطيط التفتيش :

ينصح بصورة عامة بعدم الاعلان المسبق عن التفتيش الروتيني لتجنب الوضع الذي يقوم فيه موظفو الصانع باستعدادات خاصة لزيارة المفتش .

ط - اختبار التدقيق :

يقوم المفتش اثناء الزيارة الروتينية باختيار عينات من انتاج المصنع المفتش لاختبار مطابقتها للمواصفة . وتقرر هيئة شهادة المطابقة مدى شمول هذا الاختبار

لجميع متطلبات اختبار النوع او لمتطلبات حرجة معينة في المواصفة .

ويخضع تكرار اختبار التدقيق ومجاله لنفس الاعتبارات الخاصة بتكرار الاختبار الروتيني المشروح في هذا القسم اعلاه .

يجري اختبار التدقيق في مختبر مستقل مقر اينما كان ذلك ممكنا ، لتقييم مدى مطابقة المنتج للمواصفة وللتحقق من اختبار الصانع نفسه .

يضمن تكرار اختبار التدقيق في (خطة الاشراف والرقابة) وبذلك يكون متفقا عليه مع الصانع .

وعند تقييم نتائج هذا الاختبار يستعرض سجل الشركات الافرادية وتقارن نتائج المنتجات المتشابهة التي ينتجها صانعون مختلفون . ويمكن هذه الطريقة من تحديد اتجاهات الصناعة ككل ومراجعة نظم شهادة المطابقة حسب الحاجة .

تقييم اضافي :

أن نظام شهادة المطابقة هذا مجرب ومناسب بصورة خاصة للسلع المنتجة على نطاق واسع او على مراحل . كما انه يمتاز بالمرونة الكبيرة من حيث درجة الاشراف الممارس ، والتأكيد على كل من التفتيش الروتيني او اختبار التدقيق . اما الجزء الرئيسي منه فهو تقييم واقرار وتسجيل وتدقيق (مراجعة) مستمر لاجراءات ضبط الجودة لدى الشركة ذاتها . وتعتبره معظم هيئات التقييس الاسلوب الامثل لتحسين الكفاءة الصناعية وصيانتها بحد ادنى من الكلفة .

النظام رقم 6 - تقييم ضبط الجودة في المصنع وقبوله فقط :

1 - الوصف :

يعرف احيانا باسم شهادة مطابقة (الشركة المجازة) او طريقة التصنيع المقررة . ويجري بموجبه تقييم واقرار مقدرة الصانع على انتاج منتج معين طبقا للمواصفة المطلوبة ، بما في ذلك طرق التصنيع وتنظيمات ضبط الجودة وتسهيلات اختبار النوع والاختبار الروتيني ، وذلك فيما يتعلق بنوع محدد من التكنولوجيا . يطبق هذا النظام بصورة خاصة عندما تغطي المواصفة طريقة من طرق التصنيع ، او ربما مادة من المواد ، ويتخذ المنتج النهائي اشكالا متنوعة ليس لها مواصفات محددة .

1- الطريقة :

- أ () يجري التفتيش والتقييم والاقترار لضبط الجودة في المصنع كما في النظام رقم 5 .
ويغطي هذا مقدرة الصانع على انتاج مادة ما طبقا للمواصفة ، مقدرة على صناعة المنتج النهائي منها . كما يتضمن تقييما لتسهيلات الاختبار لديه .
- ب () تختبر المنتجات النهائية الى المدى الذي تسمح المواصفة باجرائه ، بينما تختبر المنتجات الوسيطة بالطريقة العادية .
- ج () يسير التفتيش الروتيني واختبار التدقيق على نمط ما جاء في النظام رقم 5 .
- د () يمنح الاقرار او التفويض لمواصفة واحدة او سلسلة من المواصفات ولكن ليس للمنتجات النهائية .
- هـ () يتبع هذا النظام ما جاء في النظام رقم 5 ، لكن دون شهادة بمطابقة المنتج النهائي .

3- المحاسن :

- أ () تقرر أو تعتمد مقدرة الصانع ، ويستطيع ان يستفيد من ذلك في ادعائه بكفاءة التصنيع العامة لسلسلة محددة من المنتجات النهائية .
- ب () تمارس سلطة الاقرار الاشراف على ضبط الجودة لدى الصانع .
- ج () تستخدم المؤسسات الحكومية هذا النظام على نطاق واسع .

4- المساوىء :

لا تستطيع هيئة شهادة المطابقة الشهادة بمطابقة المنتج النهائي للمواصفة .

5- وضع العلامة :

لا توضع علامة على المنتجات الافرادية بموجب هذا النظام

6- اعداد القوائم :

قد تعد قوائم بالصانعين المجازين أو المفوضين لفئات منفصلة من المنتجات تبين المقدرة على التصنيع في ميدان صناعي محدد .

النظام رقم 7- اختبار الدفعة :

1- الوصف :

هو نظام تختبر بموجبه عينة من دفعة من المنتج ، ومن ثم يصدر حكم بالمطابقة على المواصفة .

2 - الطريقة :

- أ (يعرف المنتج بصورة وافية ، مثلا بواسطة رسم تصميمي ، وصورة فوتوغرافية ، ومواصفة مكتوبة ، واسم أو رقم النموذج .
- ب (يعتمد عدد العينات المفحوصة على المستوى المقبول للجودة المطلوبة وعلى حجم العينة .
- ج (يجري اختيار العينات للاختبار عشوائيا من قبل مختبر مقرر طبقا لقواعد مسنونة .
- د (يعد الحكم بمطابقة الدفعة ككل طبقا لمبادئ احصائية معروفة بعد اختبار كامل مطابق للمواصفات المطلوبة يقوم به مختبر مقرر .

3 - تعقيب :

قد يشار الى هذا الشكل من شهادة المطابقة بصورة خاصة في المواصفة ، كما فعلت بعض هيئات التقييس ، حيث يرد جدول يبين احجام الدفعات وعدد العينات التي يجب ان تؤخذ ، وعدد نتائج (الاجتياز) التي يجب الحصول عليها . ولذلك يدون بدقة وباسلوب احصائي المستوى المقبول للجودة (AQL) لاي مقياس مقرر في الدفعة ، ولا يتضمن هذا النظام اختبار نوع أو تقييما لضبط الجودة لدى الصانع ، بل ان كل ما يقدمه هو قاعدة (سماح ، لا سماح) بقبول الدفعة .

لا تؤثر أية خطة لأخذ العينات لاختبار الدفعة على أية شهادة مطابقة يوصي بها بموجب النظام رقم 5 - ، مع انه من الضروري التأكد من احراز المستوى المقبول للجودة (مجم) المعروف في خطة أخذ العينات على الأقل . يصلح كل من النظامين بديلا للآخر فيما يتعلق بالمنتج نفسه ، لكن اذا طبق نظام اختبار الدفعة على الانتاج الكلي حيث تقوم به وكالة تستأجر لهذا الغرض ، فان ذلك سيكون بالتأكيد أعلى كلفة من نظام المراقبة الكامل في النظام الاخر .

وتعتمد صرامة النظام على جدول العينات . أما وجوب الاعلان المكثوف عن الحد الاعلى للنسبة المئوية المسموح بها من المواد المرفوضة مقابل للجدل . لكن يجب ان تكون الخطة المستخدمة لأخذ العينات على الأقل معلنة .

4 - وضع العلامة :

الاصدار الفوري لشهادة تغطي دفعة قابلة للتحديد هو الاسلوب المعتاد ، أما وضع العلامة فليس مقبولا .

النظام رقم 8 - الاختبار 100 % :

1 - الوصف :

هو نظام يجري بموجبه اختبار كل مادة شهد بمطابقتها لمتطلبات المواصفة الفنية :

2 - الطريقة :

- 1 (توفر متطلبات المنتج واسلوب قياسها .
- ب) تختبر كل مادة يراد ان يشهد بمطابقتها .
- ج) يشهد بمطابقة المواد التي تجتاز الاختبار ، اما التي لا تجتازه فلا .

3 - تقييم :

المحاسن والمساوىء واضحة ، وقد يكون تعهد الشاهد بالمطابقة هنا اكبر منه في أي من النظم الاخرى ، حيث انه مجازف فيما يتعلق بكل مادة يشهد بمطابقتها . كما يختلف هذا النظام عن النظم الاخرى الواردة سابقا من حيث ان المادة هي التي تقيم فقط ، وليس ضبط الجودة لدى الصانع .

4 / وضع العلامة :

جرت العادة على وضع علامة على مثل تلك المواد بطريقة مميزة ، توضح ان اختبارا قد نفذ لكل مادة على حدة .

5 - أعداد القوائم :

قد تعد قوائم بالصائعين الذين يخضعون منتجاتهم لاختبار 100 % .

الفصل الثالث

دور شهادة المطابقة من طرف ثالث

شهادة المطابقة من طرف ثالث هي شهادة مطابقة تتولاها هيئة شهادة المطابقة ، تلك الهيئة المستقلة عن الصانع او المستخدم او البائع او المشتري .

جرى في الفصول السابقة تمييز عدد من نظم هذه الشهادة ، ووصفها ، واشير الى متطلباتها باختصار . اما في هذا الفصل فسنحدد الاسباب المختلفة التي تدعو الى طلب الشهادة من طرف ثالث ، ونوع المؤسسات التي يمكن ان يعهد اليها بمعالجة ذلك الطلب وبعض الاستنتاجات عن مدى ملاءمة هذه النظم لاجراض مختلفة .

قد ينشأ حوار مفيد عند مناقشة دور هذه الشهادة مع المستخدم المحتمل ، اذا تم التعرف على الانكار المسبقة والمشاكل المرتبطة بهذه الشهادة والاعتراف بها والاجابة عليها بدل التهرب منها .

يمكن تحديد اسباب الطلب لهذه الشهادة ، ، نابعة من مصادر مختلفة ، بما يلي:

1- البائع :

1-1 الصانع :

توسيع السوق :

الى مناطق تكون فيها سمعة الصانع مجهولة او بحاجة الى تدعيم .

المنافسة :

لاظهار الصانع فوق المنافسين المشكوك في ادعاءاتهم بمطابقة انتاجهم لمواصفة معترف بها ، او عندما يريد الصانع تقديم دليل التفوق او الادعاء بالتفوق .

المنتجات الجديدة :

ترسيخ جودة منتج جديد . فقد يصنع الصانع ، مثلا ، منتجا من مواد غير تقليدية او بطريقة غير تقليدية، ويرغب في تقديم الدليل بانه بجودة المنتج التقليدي ان لم يكن افضل منه .

ضبط الجودة الخاص به

اضافة للاسباب الواردة اعلاه والتي تخص تسويق المنتج ، قد يرى الصانع فائدة في تدقيق مستقل لنظام ضبط الجودة لديه كالذي يوفره النظام رقم 5 على سبيل المثال ، وذلك لثلاثة اسباب مختلفة هي :

(أ) التدقيق :

تتوقع الإدارة ، بعد الاتفاق على تأسيس نظام ضبط الجودة ، ان يعمل هذا النظام على تعويض ذلك بحماية الشركة من عواقب بعض القصور في ضبط الجودة ، والذي قد يصيب حتى الشركة ذات السمعة الممتازة .

وحتى لو بدأ ان ظهور انتاج فاسد بعيد الاحتمال ، يبقى من الحكمة ان تقوم الإدارة باستثمار ما في تدقيق العملية الداخلية لضبط الجودة . وبالمقاييس على الامور المالية ، نرى انه مهما بلغت كفاءة محاسب الشركة وموثوقيته : فان تدقيق حسابات الشركة هو مطلب للمساهمين تقبله الإدارة . والتشابه مع ضبط الجودة واضح .

(ب) المسؤولية القانونية :

السبب الاخر ، وهو المشار اليه في الفصل السادس تحت عنوان المسؤولية القانونية ، هو الدفاع الذي يستطيع الصانع تقديمه في حالة اجتياز عيب خطير لحجاب ضبط الجودة لديه . فان كان ذلك موضوع مقاضاة ، سيكون الصانع في موقف اقوى اذا استطاع ان يثبت ان القصور غير متعمد ، وانه قد اتخذ جميع الخطوات الممكنة لتجنب وصول المنتج المعيب الى السوق . واذا استطاع عند تقديم ادلته ان يشير الى ترتيبات ضبط الجودة لديه مبنياً أن تلك الترتيبات خاضعة لتقييم وقبول ومراقبة مستمرة مستقلة من قبل هيئة شهادة المطابقة من طرف ثالث ، فانه سيكون في موقف جيد لمواجهة اي انتقاد متوقع .

(ج) الكفاءة :

لا يمكن أن يكون الحوار الناشيء بين هيئة شهادة المطابقة والصانع عند التقييم والمراقبة المستمرة لعملية ضبط الجودة لديه الا نافعاً . وعند وضع المبادئ المشار اليها في الفصل الثاني تحت الفقرة 7 (د) من النظام رقم 5 موضع التنفيذ ، قد لا تزيد بعض الشركات من معرفتها الا قليلاً ، بينما تتعلم اخرى الكثير ، فالتدقيق المنتظم يتيح الفرصة للتفكير في التحسينات .

واذا كانت عملية شهادة المطابقة من طرف ثالث مرضية وناجحة فيما يتعلق بمنتج لزبون ما ، فقد تكون مقبولة ايضاً من قبل عدد آخر من الزبائن . لذلك فانها تؤدي الى تقليص الحاجة الى قيام عدد من الزبائن المختلفين بتفتيش المنتجات . ورغم ان مثل هذه الاعمال التفتيشية لا تكلف الصانع شيئاً — على شكل رسوم — خلافاً لما تتطلبه طريقة التفتيش المستقل من طرف ثالث ، الا انها مستفيدة للوقت ، وقد تعطل عملاً

اكثر ربحا . وينطبق هذا على المشتري (الذي هو بحاجة الى ممارسة اقصى درجات الكفاءة والاقتصاد) ، ويرغب المجتمع ككل كذلك في تجنب تبديد المهارات في تفتيش وتدقيق (مراجعة) لا حاجة له في المصنع الا مرة واحدة .

2-1 الخازن — بائع الجملة — بائع التجزئة (الوسيط) :

سندرس هؤلاء معا لان الاسباب لطلب شهادة المطابقة فيما يتعلق بالسلع التي يخزنونها او يعرضونها للبيع واحدة .

السمعة :

تتبرز سمعة الوسيط اذا كان مشهورا بتوفير وبيع السلع المشهود لها بالثقة والجودة اللائنة . واذا ضمن ايضا ان الصانع سيصحح كل قصور يثبت حدوثه ، فيكون قادرا على اتخاذ الاجراء العلاجي السريع المماثل مع زبائنه عند الحاجة .

الحماية :

يأتي الادعاء الاولي وهو نقطة الاحتكاك الاولي ، فيما يتعلق بالمنتجات المعيبة ، الى البائع او الوسيط . فاذا كان المنتج مشهورا بمطابقته فلا يحتمل أن يواجه البائع بسلع معيبة في المقام الاول . ثم انه سيكون قادرا على الحصول على تعويض سريع من الصانع لحالات الشكاوي المبررة ، ولذلك سييادر هو بالتالي لارضاء المشتكي لعلمه بدعم الصانع له . كما قد يأتيه دعم اضافي محايد من الهيئة الشاهدة بالمطابقة . ومن المرجح ان يكون العيب قابلا للقياس والتقييم نظرا لاعتماد شهادة المطابقة بالتأكيد على مواصفة منشورة .

تقدير البائع :

يقوم الوسيط بدور كل من مشتري السلعة وبائعها ، ويرغب — كما هو مفصل في 1-2 — في ترسيخ واستمرار الثقة بالصانعين الموردين ولكنه لا يستطيع ان يبرر لنفسه نفقات تقييم البائع الا اذا اشترى على نطاق واسع . وقد تسهل عليه انواع معينة من شهادة المطابقة من طرف ثالث مثل هذا التقييم .

2 - المشتري :

1-2 الصانع :

حماية موارده وسمعته :

تشكل كلفة السلع والخدمات المشتراة عادة نسبة كبيرة من نفقات الصانع .

وقد تتعرض سمعته العامة وكفاءته في التصنيع بصورة خاصة الى الخطر فيما يتعلق بهذه المشتريات ، وبالتالي فان عليه ان يتخذ الخطوات السليمة لضمان تلبية متطلباته . فبينما يتخذ موقفا ما نحو شهادة المطابقة المستقلة لمنتجاته ، نرى موقفه مختلفا تجاه المنتجات التي يشتريها لمصنعه .

كلفة التحقق من السلع المشتراة :

سيدرس الصانع بالتالي مجاسن اجراء فحوصه بالمقارنة مع اعتماده على وكالة اخرى لذلك . ويعتمد اختياره على كون الشراء منحصرأ به أو أن اخرين يشاركونه فيه . وقد يضطر الى اتباع الاسلوب الاول لانه لا يستطيع ان يجد جهة اخرى تتولاه عنه . وعلى العكس من ذلك ، قد يضطر الى تكليف من يقوم بالعمل بسبب افتقاره هو الى التسهيلات اللازمة . وان كانت هناك وكالة فسيدرس كفاءتها ومموليتها وجدوى تكاليفها بالمقارنة مع الحلول الاخرى . واذا ارتأى أن تكون مسؤولية فحص مشترياته موزعة بينه وبين وكالة ما ، فقد يكتفي بتفتيش واحد فقط حسب مفهوم الفقرة الثانية 1-1 (ج) .

وباختصار ، سيوازن الصانع بين الكلفة والنتائج ويبحث عن الطريق الامثل للربحية .

2 - مؤسسة الشراء الضخمة :

الاخترااف :

قد تؤمن مؤسسة الشراء الضخمة ، سواء في القطاع الخاص أو العام ، مشترياتها بواسطة قسم المشتريات أو الشخص المختص بذلك لديها ، ويكون مسؤولا عن الاختيار المناسب بالسعر المناسب وموعد التسليم المقبول . ان السعر — لا ريب — عامل حاسم دائما . لكن الكثيرون يعترفون بان القيمة الحقيقية والسعر الادنى ليسا دائما الشيء نفسه . فقيمة المنتج تعتمد — منذ شرائه حتى نهاية عمره — على سلسلة من العوامل المترابطة : تصميم المنتج ، تحليته ، معوليته ، عدد المواد المعيبة (ان وجدت) في الارسالية ، قابليته للتخزين ، سهولة الصيانة والاصلاح ، التبادلية ، سهولة التنظيم ، .. الخ .

الاختبار :

لا يعرف المشتري المحترف دائما الاختبار المتاح له في السوق معرفة تامة ، كما انه لا يكون دائما على معرفة بسمعة الشركات التي تعرض منتجاتها للبيع ، كما لا يشتمل تقييمه للبائعين بصورة خاصة على تفاصيل عن نظم ضبط الجودة لديهم .

السمة :

تكون سمة المشتري المحترف عندئذ في وضع حرج . فعليه ان يتخذ قراراته ضمن جدول زمني . ومن الضروري بعد الاختبار (كما هو الحال بالنسبة للصانع بصفته مشتريا) ضمان استلامه ما طلبه مع جميع ما ادعى المورد تقديمه . وفي ذلك تكاليف لما بعد الشراء وهي تعتبر جزءا من قيمة الشراء .

الكفاءة والاقتصاد :

تستطيع مؤسسة الشراء الضخمة ادارة عملية تفتيش خاصة بها على المنتج بسهولة اكبر مما يستطيع المشترون الآخرون . ورغم ذلك عليها دراسة الكلفة النسبية للقيام بذلك مقارنة بالاستفادة من خدمات هيئة شهادة مطابقة قائمة . وقد يلاحظ هنا ان هذه التكاليف ، خاصة كلفة تفتيش السلع الداخلة ، أكثر احتمالا لان تحلل وتحسب في مؤسسة تجارية ، منها في مؤسسة مسؤولة عن سمعتها أكثر من ربحية واقتصادية عملياتها ، كالمؤسسة الحكومية على سبيل المثال . ومع ذلك فان اجراءات المناقصات (العطاءات) التي تنشأ العدل والظهور بمظهر العادل ، تنحاز ، لنفس السبب ، الى عاملي السعر وتاريخ التسليم القابلين للقياس بسهولة أكثر منها الى عامل الكلفة على المدى الطويل غير القابلة للقياس . ولذلك قد تتخذ قرارات خاطئة نتيجة لعدم اعتبار جميع العوامل المعنية بصورة ملائمة . وعندما تكون مسؤولية وضع المواصفات واتخاذ قرار الشراء وتفتيش التوريدات المتعاقد عليها ، موزعة بين دوائر مختلفة ، فان الاهداف والمكاسب التي تحققها دائرة ما تهدرها الاجراءات والخسائر الناجمة عن عمل دائرة أخرى . ويمكن توضيح هذه النقطة بمثال بسيط .

اتجهت الرغبة ، لاسباب عقلانية واقتصادية الى مركزة شراء منتج محدد وعادي ومستخدم يوميا في اقسام اتحاد شركات كبير . وفي الوقت نفسه أقرت هيئة التقييس الوطنية مواصفة لهذا المنتج حسب مبدأ الاتفاق المعروف استجابة لطلب مستقل . ولم يكن الاتحاد المشار اليه مشتركا رئيسيا في هيئة التقييس فحسب بل عضوا مشاركا في لجنة المواصفات المعنية ايضا . وبدا أن كل شيء معد لعملية متكاملة . لكن ، لسوء الحظ ، لم يكن ممثل الاتحاد في لجنة المواصفات يعلم بان شخصا آخر في دائرة أخرى من الاتحاد منهمك في صياغة مواصفة تصميم للمنتج نفسه .

النتيجة : كانت المواصفة القياسية وتصميم الاتحاد متناقضين . وعندما حان موعد اتخاذ القرار بشأن العروض حول المنتج — مبنيا على تصميم الاتحاد لا هيئة التقييس الوطنية — اعترضت العقبات صانعين كثيرين لان انتاجهم ، وضبط الجودة

لديهم ، وشهادة المطابقة ، جميعها كانت معدة طبقا لمواصفة هيئة التقييس . ومنح العقد على اساس ارضى العروض الى شركة مجهولة السمعة في ذلك الميدان من الانتاج وبالتالي كانت النسبة المئوية للسلع المنتجة غير المطابقة للمواصفة عالية الى درجة دعت الاتحاد الى ارسال مفتشيه الى المصنع لفصل المطابق عن المعيب . ولنا أن نعتقد في هذه الحالة ان التوفير المتوقع قد اخفى ، أولا لان المنتج قد صنع بموجب مواصفة تياسية جديدة ، وثانيا بفضل فلسفة (افضلية العرض الارخص) .

3-2 المشتري الافرادي وغير المحترف :

تشمل هذه الفئة من المشتريين (المستهلك) ، هذا الاسم الذي يطلق على المشتري النهائي او المتسوق العادي او المنزلي ، وكذلك المشتري غير المحترف الذي لم تغطه أي من الفئتين السابقتين (الصانع ومؤسسة الشراء الضخمة) مما يميز المشتري غير المحترف عن المحترف ما يلي : أولا ، غياب المعرفة الفنية اللازمة للاختيار المتعقل ، وثانيا ، استحالة قيامه باجراء الاختبارات ، وهو في كليهما في وضع غير مؤات من الناحية النظرية على الاقل . وتنحصر امكاناته في خبرته الشخصية وحكمه غير الموضوعي . كما قد يصدق القول بانه رغم اكتسابه للخبرة فانه يبقى ، وبصورة متفاقمة ، في وضع غير مؤات بالنسبة للاختيار ، لان التكنولوجيا الحديثة والمنتجات الجديدة والتوسع في الاسواق تتجاوز خبرته وهي تقدم منتجات لا متناهية التنوع عليه أن يختار منها .

عندما نصل الى مسألة ضمان استلامه (أي المشتري غير المحترف) لما هو موصوف ، وحصوله ليس على جودة مقبولة للسوق فحسب ، بل على منتج مناسب للغرض المحدد في ذهنه ايضا ، فانه سيكون تحت رحمة البائع . فهو على عكس المشتري المحترف ، لا يحتمل ان تكون لديه مواصفة فنية للمنتج ، ولا يحتمل ان يفهم معنى أو مغزى أية علامة أو شهادة خاصة بالمنتج . فهو لذلك بحاجة الى معلومات دقيقة ونزيهة عند نقطة البيع . وقد استطاعت بعض الاقطار مواجهة ذلك بنظام (البطاقات الاعلامية) التي تقدم معلومات بشكل مقبول عن خصائص اداء معينة للمنتج ، وبالتالي تساعد المشتري على الاختيار السليم . وقد اثارت تلك الحاجة فكرة (شهادة المطابقة الاعلامية) التي تجمع بين افضل ما في البطاقة الاعلامية وشهادة المطابقة للحدود الدنيا من الاداء المقبول ، وتفسر بجلاء ، عند نقطة البيع ، مغزى شهادة المطابقة الممنوحة .

3 - المجتمع :

1-3 الصيغ التشريعية والصيغ الاخرى :

تظهر حاجة المجتمع وطلبه لشهادة مطابقة من طرف ثالث في التشريع أو بطرق أخرى . فعندما تكون الشهادة مطلوبة في التشريع يصبح الامر الزاميا : شهادة المطابقة المستقلة المطلوبة مسألة قانونية والمنتج الذي لم يشهد بمطابقته غير قانوني . وقد اصبح هذا في بعض الاقطار القاعدة وليس الاستثناء .

وقد يكون الوضع غير الالزامي فعلا جدا احيانا ، فربما يكون الطلب العام الذي يفرض وجوب خضوع منتج معين لشهادة مطابقة مستقلة اجماعيا وملحا بحيث ان المنتج الذي لم يشهد بمطابقته نادرا ما يجد سوقا . وينعكس هذا الطلب احيانا في القانون بينما لا يتم ذلك في احيان اخرى . والمثال الاكثر شيوعا في كلتا الحالتين نجده حيثما يكون الامر متعلقا بسلامة الفرد أو صحته . وقد اصبحت سلامة البيئة مؤخرا موضوعا مهما بنفس المستوى تقريبا ، الا أن الجوانب الهامة منها والاكثر إلحاحا والتي دفعت بالتالي الى ظهور الطلب على شهادة مطابقة مستقلة هي تلك الجوانب التي تخص صحة الفرد وسلامته .

2-3 حماية المستهلك :

ان الطلب على حماية الامراد في بعض الاقطار ليس سوى جزء واحد مما يشار اليه بحماية المستهلك (التي كثيرا ما تغطي ايضا ، وعلى سبيل المثال ، الجوانب المختلفة للاتجار العادل الذي لا علاقة له بالصحة أو السلامة) . ويعني هذا وجوب الشهادة المستقلة للمنتج بأنه مأمون طبقا لمتطلبات فنية رسمية ، والتي قد تكون مذكورة بتفصيل فني واف أو مصاغة بعبارات عامة . ويسعى الصانع في كلتا الحالتين وبافضل ما يستطيع الى اثبات مطابقة المنتج للمتطلبات .

3-3 نموذج (دمج المصوغات) :

المثال الاخر الذي يعبر المجتمع عن حاجته اليه (والذي كثيرا ما ينعكس فسي القانون) هو الممارسة التقليدية (لدمج المصوغات) ، أي التحقق من نقاوة السلع المصنوعة من المعادن الثمينة ووضع علامة عليها من قبل سلطة مستقلة . وتبرز الحاجة هنا بوضوح ، للسهولة النسبية لارتكاب التزيف ، وصعوبة اكتشاف غير المحترف له ، وحجم الخسارة (أو الكسب) المترتب عليه .

وهنا يبرز مبدأ عام قد نتفق عليه ، وهو ان شهادة المطابقة من طرف ثالث غير قابلة للتطبيق الا اذا كان حجم المجازفة أو الخسارة المترتبة على عدم المطابقة لبعض

الخصائص المطلوبة كبيرا وهاما . والرأي مختلف حول ما هو هام وما هو غير هام .
أما فيما يخص المعادن الثمينة فيعتبر التزيف المحتمل هاما الى درجة تستدعي وضع
خطة تفتيش كامل 100 % ، ووضع العلامة ، اي دمج المصوغات .

4 - الاقتصاد الوطني :

1-4 التصدير :

أن شهادة المطابقة اداة متاحة للاقتصاد الوطني منذ مدة طويلة ، فقد بنت اقطار سمعة
منتجاتها المصدرة أو عززتها بالاصرار على مطابقة هذه المنتجات لمواصفات جودة معينة
واخضاعها لشهادة مطابقة الزامية من طرف ثالث .

2-4 الاستيراد والانتاج المحلي :

كذلك تخضع المنتجات الهامة في الاقتصاد الوطني ، في عدد من الاقطار حيث
نيود استيرادها صارمة ، لشهادة مطابقة الزامية .

3-4 التوفير :

يتوقع المجتمع قدر الامكان عدم تبديد المهارات المتاحة . وقد لاحظنا في الفقرة 1-1
(ج) وفي أماكن أخرى ان المشترين المختلفين لمنتجات الصانع قادرون على تولي
التحقق من ضبط الجودة لدى الصانع بأنفسهم ، أو تفويض الامر الى هيئة شهادة
المطابقة . ومن الواضح هنا اجراء الرقابة مرة واحدة اكثر توفيراً .

4-4 المشتريات الحكومية :

قد تكون الحكومة مشتريا هاما جدا لمنتجات متنوعة ، كما قد تستخدم هذه
القوة الشرائية للاصرار على تزويدها بالسلع المشهود بمطابقتها بصورة مستقلة .
ان لذلك عدة اسباب ، اولها أن الحكومة ، كمبدأ ، قد ترى منفعة وطنية في تفتيش
السلع التي تشتريها من قبل وكالة مركزية تقدم خدماتها للقطاع الخاص ايضا *
وليس من قبل مكاتب المشتريات المتعددة لديها . والسبب الثاني هو أن شهادة المطابقة
المستقلة ، من الذي يتضمن تقييم وتدقيق ضبط الجودة لدى الصانع ، أداة تدعم

* حسب التوفير لدى الحكومة المركزية في احد الاقطار نتيجة لتفويض مهمة تفتيش السلع المشتراة الى

وكالة خارجية متخصصة ، فبلغ 2,5% من كلفة تصنيع تلك السلع ■

الكفاءة الصناعية وتنبثق عن الحوار الهادف بين الصانع وهيئة شهادة المطابقة فيما يتعلق بممارسة ضبط الجودة .

5-4 المواصفات القياسية والمواصفات :

راينا ان شهادة المطابقة مبنية على وثيقة منشورة ، كما لاحظنا انه غالبا ما تكون هذه الوثيقة ، التي تحدد خصائص المنتج وطريقة قياسها ، مواصفة قياسية اعدتها هيئة مواصفات بطريقة الاتفاق . تختبر تلك المواصفة بالتفصيل في شهادة المطابقة من طرف ثالث فهي الاساس الذي تمنح بموجبه شهادة المطابقة ، وتستخدم بطريقة تجعل من دقتها ناحية هامة لذلك فأن بنودها ليست مسألة أرشادات يجرى تبنيها او رفضها او تعديلها حسب المشيئة ، بل للالتزام بها بدقة . وتكتشف هيئة شهادة المطابقة أية مشاكل في تطبيقها العملي بسرعة اذ تكون في مركز مؤات للتغذية الراجعة لهيئة المواصفات حول الحاجة للتفسير أو التعديل . وبهذه الطريقة تقدم شهادة المطابقة من طرف ثالث خدمة جلية للمجتمع .

مدى ملائمة الانواع المختلفة لنظم شهادة المطابقة لمختلف الاغراض :

قد يرى القارئ ان يعيد دراسة نظم شهادة المطابقة المختلفة المشروحة في الفصل الثاني . ان اهم خصائصها ما يلي :

- المراقبة المستمرة لانتاج الصانع .
- العناية بضبط الجودة لدى الصانع .

ويبين الجدول التالي مدى انعكاس هذه الخصائص في النظم المختلفة ، مستخدما الاشارات المرجعية في بداية الفصل .

مراقبة مستمرة للمنتج تمارسها هيئة شهادة المطابقة		ضبط الجودة لدى الصانع تفحصه وتدققه هيئة شهادة المطابقة	
رقم نظام شهادة المطابقة من طرف ثالث (انظر الفصل الثاني) .	نعم	لا	نعم
1		×	
2	×		
3	×		
4	×		
5	×	×	
6		×	
7		×	
8	×		

الاستنتاج :

اننا معنيون في هذا الجزء من الكتاب بتحليل الوضع القائم اكثر مما نحن معنيون بالمحاسن النسبية للانواع المختلفة لشهادة المطابقة لهذا المنتج أو ذاك ، أو لهذا الوضع أو تلك الحاجة .

ونتستطيع ان نخرج بالاستنتاجات التالية :

- لا يجوز وضع أي افتراض ، أو قبول أي افتراض بان الانظمة دون مراقبة مستمرة توفر في ذاتها أي ضمان كاف فيما يتعلق بالانتاج اللاحق لقرار المنتج .
- هناك مجال كبير ، ضمن أي نظام ، باستثناء النظام رقم 1 اختبار النوع ، والنظام رقم 8 - الاختبار 100 % ، لتنويع صرامة التدقيق المستقل بتنويع حجم اختبار وتفتيش التدقيق ، ومعيار قبولنا لضبط الجودة لدى الصانع .
- ولذلك يجب توسيع الاساس الذي يقوم عليه القبول المتبادل — بين الصانع والهيئة — ليشمل جميع تفاصيل النظام المستخدم .

التكاليف :

ان تكاليف شهادة المطابقة من طرف ثالث ، والتي تختلف طبقا للنظام المستخدم وصرامة تطبيقه ، هي ذات اعتبار هام . ولذلك لا يجوز قبول البيانات العامة عن تلك التكاليف الا بحذر . وتنحو الخبرة الى التأكيد بان الكلفة غير المباشرة لهذه الشهادة ، مثلا للنظام رقم 5 - نظام المراقبة التامة — بحيث تتراوح بين 1% من قيمة المنتج

خارج المصنع كحد أعلى و 01% كحد أدنى ، لا بد ان هذه القيمة للانتاج الكلي المشهود بمطابقته تشكل جزءا هاما من المعادلة .

ان الكثير يعتمد على الاستثمار القائم في تنظيم ضبط الجودة لدى المصنع وكفاءة ذلك التنظيم . والقاعدة العامة ان الصانع يضع هنا رأسماله الاكبر واستثماره المتكرر . اما الكلفة الاضافية أو غير المباشرة لتدقيق تنظيمه بموجب نظام شهادة المطابقة من طرف ثالث ، فتعتمد كثيرا على ما قد اسسه على حسابه . وكما لوحظ في 1-1 من هذا الفصل ، قد تكون هذه الكلفة الصغيرة نسبيا للتدقيق استثمارا ممتازا ضد عواقب عدم مطابقة المنتج . كما قد تكون تكاليف المرفوضات والمسؤولية القانونية للمنتج ، باستثناء حالة الانتاج صغير الحجم لمنتج منخفض الكلفة ، أعلى بكثير من تكاليف التدقيق . وعلاوة على ذلك يتمتع الصانع بجميع مزايا ضبط الجودة في التسويق .

ان اقتصاديات اجراء عملية التحقق مرة واحدة لدى المصدر ، من وجهة نظر وطنية ، واضحة . وفيما يتعلق بالصانع ، تقارن هذه العملية مع ما يؤمل تجنبه من تكرار ممل ومضيع للوقت للتفتيش من قبل مختلف المشتريين .

كثيرا ما تكون كلفة الاختبار أعلى من كلفة تدقيق ضبط الجودة . فالوقت ، والكلفة الرأسمالية لمعدات الاختبار ، وقيمة عينة الاختبار ، جميعها تدخل في كلفة الاختبار ولذلك يجب ان تقارن الكلفة الاجمالية هذه وفائدة المعلومات المشتقة منها للمطابقة المستمرة للانتاج ، مع الفائدة التي نحصل عليها من تدقيق ضبط الجودة . وتتضمن عوامل متغيرة الكلفة ايضا ما يلي :

— الإدارة : —

كفاءة الادارة وفعالية الكلفة لهيئة شهادة المطابقة ، ووكالات الاختبار والتفتيش التي تستخدمها ، ومستوى عملياتها وشهرتها ، الخ .

— الاختبار : —

قيمة المنتج المراد اختباراه عندما لا يمكن استخدامه فيما بعد (الاختبار المتلف) .
كلفة جمع العينات (مثلا الموقع الجغرافي ، المواصلات) .
عدد العينات المطلوبة حسب برنامج الاختبار .
كلفة اجراء الاختبارات ذاتها (مثل الوقت والمعدات) .
تكرار الاختبار .

— تقييم ضبط الجودة وقبوله وتدقيقه :

قرب هيئة التفتيش .

تكرار التفتيش .

تعقيد عملية ضبط الجودة .

— بعض الاعتبارات الاخرى :

أن استخدام هيئة شهادة المطابقة لغرض الاختبار والقيام بمهام التفتيش ،
للكالات المستقلة المناسبة القائمة والاقرب الى السلع او الى المصنع ، ليختصر الوقت
وتكاليف السفر كثيرا .

هناك تبرير بديهي لما يطلب من مستوى ثقة منتظم وعال بالالتزام بالمطابقة عندما
يكون الامر متعلقا بالسلامة والصحة .

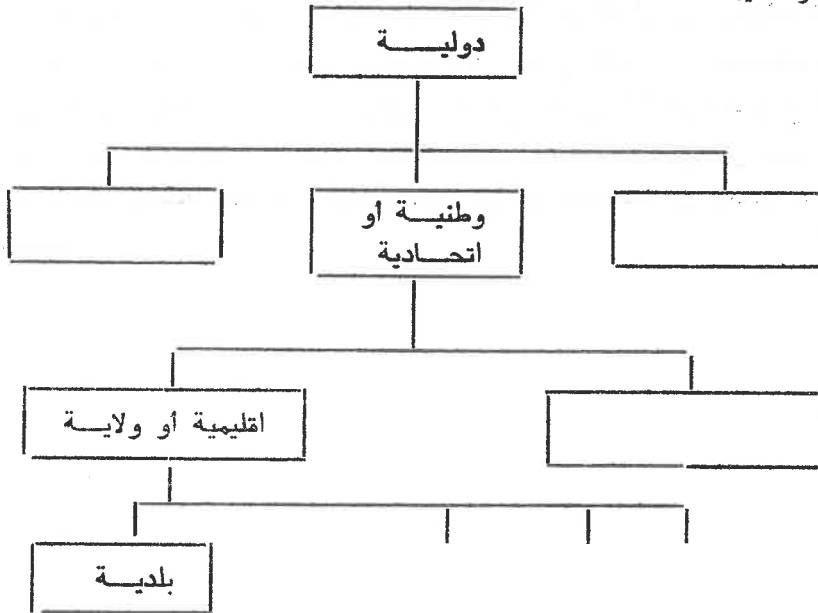
مهما كان النظام المستخدم ، ومهما كان الغرض ، لا بد من نشر شروطه ودلالته
للملأ . وعلى هيئة شهادة المطابقة ان تبذل كل جهد للتغلب على أي تحريف أو اساءة
فهم محتملين من طرف المشتري .

من الواضح ان تجزئة خدمات شهادة المطابقة وازدواجيتها غير اقتصادي وتبديد
للمهارات المتاحة . وقد تثير الاختلافات بين النظم المشغلة في أماكن مختلفة شكوكا
تليها عدم مقبولة تشكل عائقا للتجارة . فللمشتري الحق المطلق في أن يؤكد لنفسه
حصوله على ما يتطلبه . ولذا فمن المرغوب فيه (مع التذكر بأن المستخدم النهائي
هو الذي يتحمل الكلفة) بالنسبة للصانعين والمصالح الحكومية المعنية تشجيع انسجام
ترتيبات شهادة المطابقة ، وترشيد استخدامها والاستفادة المثلى من نظم شهادة
المطابقة القائمة خاصة تلك التي تؤدي العمل مرة واحدة فقط في المصدر ، أي في
المصنع .

الفصل الرابع الحكومة وشهادة المطابقة

لقد سبقت الإشارة الى دور الحكومة بالنسبة لشهادة المطابقة (انظر الفصل الثالث) . ومن المحتم ان يكون لسياسات أية حكومة تأثير عميق وبعيد المدى على المجتمع . وتؤثر الحكومة احيانا في شهادة المطابقة — التي تنشأ عادة استجابة لحاجات عامة وخاصة لمختلف قطاعات المجتمع — وتعتبر عن رغباتها من خلال التشريع أو بطرق أخرى . وندرس بالتفصيل في هذا الفصل بعض دلائل العلاقة المتبادلة بين الحكومة وعملية شهادة المطابقة . ولا نعتمد في هذا الكتاب التطبيق بشيء على الاسلوب المحدد لعمل الحكومة ، ولا على الفلسفة السياسية التي تسترشد بها . الا ان علينا ان نعي بان الحكومات تعمل بطرق مختلفة ومن خلال هياكل مختلفة . ففيها يخصص الهيكل مثلا ، قد يكون التأكيد على هيكل مركزي ، أو آخر لا مركزي مع درجة عالية من تفويض الصلاحيات . كما قد يكون نمط التشريع المركزي مفصلا وبعيد المدى وشاملا أو عاما ينحى الى تقليد يقلص مجالات التشريع الالزامي الى حدها الأدنى .

والحكومة إما أن تكون دولية أو وطنية أو اتحادية أو اقليمية أو بلدية ، ولكل منها منطقتها التشريعية الخاصة بها . ويوضح الشكل (1) ادناه المستويات المختلفة التي اشرفنا اليها :



الشكل (1)

سنبحث في هذا الفصل دور الحكومات تحت العناوين التالية :

- ممارسة شهادة المطابقة .
- السياسات الاقتصادية الاجتماعية الوطنية .
- الاعتبارات الدولية .

ومن المؤكد أن هناك تداخل بين هذه العناوين . وكما لاحظنا سابقا ، تنفذ الحكومة سياستها بواسطة التشريع أو بوسائل أخرى وعلى مستويات مختلفة من هيكلها التنظيمي . غير أن هذا الفصل سيقيد بهذه العناوين العريضة لدور الحكومة في دراسة الطرق التي يمس الاجراء الحكومي فيها وظيفة شهادة المطابقة .

1 - ممارسة شهادة المطابقة :

لدى بعض الاقطار تشريعات محددة لتسجيل هيئات شهادة المطابقة بشكل عام ، وانظمة (لوائح) لتشغيلها وللعلامات التي تستخدمها . ولجأت بعض الاقطار الى سن تشريع خاص لنشاطات شهادة المطابقة التي تقوم بها هيئة المواصفات الوطنية على وجه التحديد . ويغطي أي تشريع محدد يتعلق بشهادة المطابقة ما يلي :

تسجيل هيئات شهادة المطابقة :

اهدافه ذات شقين : الاول ، هو التمييز بين انواع شهادة المطابقة ، وممارسة الرقابة على طريقة عمل الهيئات المسجلة وبالتالي اصفاء عنصر الاقرار على الهيئات التي يتم تسجيلها . أما الثاني فهو توفير بعض الحماية لهذه الهيئات من خلال تسجيل العلامات التي تستخدمها (انظر ادناه) .

دعم هيئات شهادة المطابقة :

ان التسجيل الرسمي شيء والدعم شيء آخر . وتعتمد درجة الدعم الايجابي المقدم للهيئة على العلاقة بينها وبين الهيئة التشريعية وموقف الاخيرة من شهادة المطابقة كأداة لاي من الاغراض المشروحة أعلاه .

ان طلب الحكومة بحكم القانون لشكل من أشكال الشهادة ، يمنح بعض الدعم الى مفهوم الشهادة ويرفع مكانة هيئات شهادة المطابقة في القطاع الخاص . وكما سنرى ، هنا مشاكل تعترض طريق الحكومة في هذا ، اضافة الى أن النظام أو الانظمة التي تنشدها قد لا تكون منسجمة مع سياسات تلك الهيئات . فمثلا قد يلزم القانونون باختبار النوع فقط في حالات ترى فيها الهيئات حاجة الى نظام يشتمل على مراقبة

الانتاج أو قد ترى أن أنظمة شهادة المطابقة من طرف ثالث هي بنفس منزلة الشهادة الذاتية بالمطابقة .

والمشكلة الرئيسية التي تواجهها الحكومة ، عندما تنص في التشريع على قبول شهادة القطاع الخاص بالمطابقة ، هي بعض الانتقاص من قدر الهيئة التشريعية نتيجة لأن شهادة ذلك القطاع غير خاضعة لرقابة الحكومة . ولهذه المشكلة وجهان : الاول احتمال اساءة هيئة شهادة المطابقة سلطتها بمنح شهادة المطابقة أو رفضها . أما الثاني فهو أن الشهادة ، رغم سلامة ممارستها ، قد تكون لمتطلبات فنية مختلفة من تلك التي تتبناها الهيئة التشريعية ، ولذا فالمسألة مرتبطة بمبدأ (الإشارة الى المواصفات) (انظر الفصل الاول) إذ أن هيئات كثيرة تشهد بالمطابقة مع تلك المواصفات . تتحمل بذلك الهيئة المعنية مزيدا من المسؤولية عندما يشار الى شهادة المطابقة في التشريع .

قد تفكر الحكومة في استخدام هيئة شهادة مطابقة تقييسية (هيئة شهادة مطابقة تديرها هيئة تقييس) فيما يخص المتطلبات الفنية التي لا تخضع لمواصفة صادرة عن اتفاق . إلا أن ذلك قد يخلق مشاكل لهيئة شهادة المطابقة . فإن كانت علامتها مسجلة ، فقد لا يكون ذلك التسجيل لمتطلبات فنية غير تلك المنشورة كمواصفات . كما قد لا يعتبر نوع نظام الشهادة مناسباً ، أو أن شهادتها بالمطابقة كانت لمتطلبات فنية غير قياسية تتعارض مع مواصفة قائمة . وإذا رفضت هيئة المواصفات عرض الحكومة لها بالقيام بدور هيئة شهادة المطابقة فستجد أنها فقدت منزلتها لصالح خطة شهادة مطابقة حكومية أو خطة تديرها هيئة أخرى من القطاع الخاص . والحل البديل هو أن تعرض خدماتها كوكيل للحكومة ، وبالتالي لا تعرض سمعتها للخطر ولا تغير سياستها .

معايير لهيئات شهادة المطابقة :

كلما ازدادت استفادات الحكومات والهيئات الدولية من عملية شهادة المطابقة ، وخاصة من هيئات القطاع الخاص ، ازداد التفكير على المستويين الوطني والدولي في المعايير التي يجب أن تحكم اختيار هذه الهيئات ومقبوليتها أو حتى وجودها . وقد اتخذت بعض الاقطار التدابير لوضع هيئات شهادة المطابقة تحت رقابة مجلس (مستقل عن المصالح التجارية) ، غير أنه لا يتوافر إلا النزر اليسير من التوثيق المفصل عن هذا الامر سواء من مصادر القطاع العام أو الخاص . ومنذ عام 1975 بدأت بعض هيئات المواصفات باعداد دراسات عن هذا الموضوع ، كما اهتمت به السوق الأوروبية المشتركة .

أن فكرة ضرورة نزاهة هيئة شهادة المطابقة مجسدة في تعريف (هيئة شهادة المطابقة) الذي اقترحتة لجنة شهادة المطابقة (CERTICO) نيابة عن أيزو الى اللجنة الاقتصادية لاوروبا التابعة للامم المتحدة (انظر التعريف في الملحق 6) . وينطبق هذا على الفكرة التي تعكس المادة السادسة من دستور مبادئ نظم شهادة المطابقة من طرف ثالث والمواصفات ذات العلاقة الذي أعدته ايزو / آييسي (الملحق 2) ، بان على هيئة شهادة المطابقة أن تكون ممثلة لمصالح جميع الاطراف المعنية باداء النظام لوظيفته .

وقد ورد دليل آخر على الاهتمام بمعايير مقبولة هيئة شهادة المطابقة في المعايير الخاصة بشهادة المطابقة للمنتجات الواردة في بعض مشاريع تعليمات السوق الأوروبية المشتركة أو في تنفيذها من قبل الدول الاعضاء ، والتي تنوه بحياذ الموظفين الذين تستخدمهم هيئات شهادة المطابقة .

ييدي عدد من مؤسسات المستهلكين اهتماما متواصلا بشهادة المطابقة خاصة بمعنى العلامات ومغزاها ، مع ان تلك المؤسسات نفسها تستخدم احيانا طرقا بديلة تختلف عن هذه الشهادة (مثل الاختبار المقارن ونظم البطاقة الاعلامية) لتوفير ارشادات للشراء . وكان اهتمام هذه المؤسسات في الماضي رائدا لاهتمام بعض الحكومات وللشريع احيانا . ولذا ليس مستحيلا لهذا الحافز ان يقدم مزيدا من التبرير لاهتمام حكومي مطرد بكيفية ممارسة شهادة المطابقة .

تسجيل العلامات التجارية للمطابقة :

يقترن هذا التسجيل ، بصورة عامة ، بالقانون المتعلق بتسجيل العلامات التجارية ، ويهدف بصورة رئيسية الى حماية العلامة من الانتحال ، وبالتالي حماية الملكية التجارية من جهة ، وحماية الجمهور من التحريف من جهة اخرى . ويتكفل مثل هذا التشريع باعداد انظمة (لوائح) مفصلة استنادا الى القانون التشريعي الرئيسي ، تغطي امورا مثل التسجيل المفصل لعملية وضع العلامة واشراف الحكومة عليها . وهناك بعض الاتفاقيات الدولية للتسجيل الدولي للعلامات التجارية ، بما في ذلك علامات المطابقة (والتي لا تعرف دائما بهذا الاسم) ، يمنح فيها التسجيل للعلامة في احد الاقطار حماية مساوية في اقطار الاطراف الموقعة الاخرى . واقدم مثال لهذه الاتفاقيات اتفاقية مدريد .

تغطي قوانين العلامة التجارية عادة الفئات المختلفة من المنتجات التي يتم التسجيل تحتها . كما تشمل قوانين بعض الاقطار ، بما في ذلك اطراف اتفاقية مدريد المشار اليها ، علامات مطابقة للخدمات بالاضافة الى المنتجات .

تمنح بعض هيئات التقييم شهادة مطابقة بالنسبة للخدمات ، مثل خدمات اللحام والخرسانة . الا أن القليل منها ، حسب التحقيق ، يفعل ذلك . وهناك العديد من المواصفات التي تأخذ شكل الكود او دستور الممارسة ، كمواصفات صناعة البناء والانشاء مثلا ، ولكن استخدامها في شهادة المطابقة من طرف ثالث كان قليلا . وقد لا تكون صياغة هذه الدساتير دقيقة الى الحد اللازم لتشغيل شهادة المطابقة . وحتى لو كانت دقيقة فان المسؤولية الشرعية تبقى في يد وكالة حكومية — مثل سلطة البلدية — (انظر الشكل 1) التي تتولى التدقيق المستقل . الا أن السائد هو عدم وجود دستور ممارسة على الاطلاق ، وعدم استطاعة مصلحة مستقلة عن المصلحة التجارية ذاتها التحقيق من التقيد به . غير أن هناك اهتماما متزايدا لدى المستهلك بدساتير ممارسة قياسية للخدمات (مثل خدمات الكراجات ، والتنظيف الجاف ، وصيانة الادوات المنزلية) . وقد يؤدي ذلك (كما حدث بالنسبة للمنتجات) الى الطلب على شهادة مطابقة من طرف ثالث ، حتى لو اقتصر على مساعدة المستخدم على التمييز بين الخدمات التي تعمل بموجب الدساتير وتلك التي تدعي ذلك ادعاء .

2 المشتريات :

كثيرا ماتكون الحكومة نفسها مشتريا رئيسيا للسلع والخدمات ، وترغب في طلب شهادة مطابقة لهذه المشتريات . وكأي مشتر آخر ، تريد الحكومة ضمان حصولها على ما طلبته . وطبقا لذلك تضمن الدوائر الحكومية عقدها بنودا تمكنها كمشتريّة من تفتيش انتاج السلع التي طلبتها ، وكذلك تفتيشها عند الاستلام . وقد يسبق ذلك تقييم لمقدرة كل من الموردين الرئيسيين والمتعهدين الفرعيين على الانتاج طبقا للمتطلبات بصورة مستمرة . وباختصار ، ستكون بذلك قد قيمت مقدرة الشركات المعنية على تأكيد الجودة . ويجري هذا التقييم على اساس عقد معين ، أو على اساس المقدرة المحتملة متبوعا أو غير متبوع بتدقيقات لاحقة منتظمة لضمان المحافظة على تلك المقدرة .

قد تقوم دائرة المشتريات بنفسها بهذا التفتيش أو تطلب ذلك من دائرة حكومية متخصصة ، أو تستخدم هيئة شهادة مطابقة متخصصة من القطاع الخاص لهذا الغرض . ومهما كان الاسلوب الذي تختاره ، يتضح ، كما في حالة مشتريات الدفاع مثلا ، أن الحكومة قد اكتسبت الخبرة والبراعة في اداء هذا النوع من تقييم تأكيد الجودة . وهذا ما حدد نمط شهادة المطابقة المشروح في النظام تحت رقم 6 في الفصل الثاني . كما كان لهذا تأثير على عملية تأكيد الجودة ، يتناسب مع القدرة الشرائية ، بفض

النظر عن مدى ما يتبع ذلك من تفتيش مستمر للإنتاج وفق ما هو مطلوب في النظام الأخرى لشهادة المطابقة التي تشمل على هذا الإجراء الأولي مثل النظام رقم 5 . ولا يجوز أن يفترض بأن الحكومة في دورها كمشتتر تتبع نفس السياسة التي تتبعها في أدوارها الأخرى ، لأن الدوائر المسؤولة عن المشتريات كثيرا ما تتمتع تقليديا بالاستقلال ، وتكون أقل استعدادا للاذعان لسياسات يجري تبنيها تخص أدوارها الرئيسية . كما تميل الدوائر ذات الوظائف الشرائية الهامة في الحكومة ومؤسسات المرافق الوطنية ، مثل نظيراتها في القطاع الخاص ، الى تأكيد الحاجة الى بعض التخصص في العملية للتخفيف من الحاجة الى التقييس والانسجام .

تنطبق قاعدة (العرض الارخص) على ممارسة مشتريات القطاع العام على جميع المستويات الحكومية (انظر الشكل 1) من المستوى الدولي الى البلدي . وتعني هذه القاعدة في أبسط صورها ان (العرض الارخص يجب أن يقبل ما لم يحل دون تنفيذ ذلك عامل هام قابل للقياس) . وتنبع هذه القاعدة من حاجة القطاع العام الى اظهار عدالة تصرفه . وهي طريقة بسيطة ، وقابلة للدفاع عنها ، للاختيار بين الموردين ، لكنها غير ملائمة لتحديد القيمة الحقيقية للسلعة نظرا لاهمالها العوامل غير القابلة للقياس : (اكلية طيلة العمر) ، والتحملية ، والمطابقة المستمرة ، والتسليم في الوقت المناسب ، الخ . وقد اشير في مكان آخر الى افضلية تمنحها هيئة شهادة مطابقة تعترف بها الحكومة للمنتجات المشهود بمطابقتها (انظر 4-4 من الفصل الثالث) .

أن مبدأ فوق القدرة يجمع بين الحاجة الى اظهار عدالة التصرف وحاجة أخرى متعلقة بصلاحيات السلطة البلدية (انظر الشكل 1) لمنعها من اختيار منتج مشهود بمطابقته من طرف ثالث مستبعدة منتجات أخرى . أن سلطات البلديات في بعض الاقطار محدودة بحيث لا تستطيع ان تعمل الا ما تخولها به السلطة الحكومية الاعلى . وكل ما عدا ذلك يعتبر خارج القانون . وقد كان لذلك تأثيره عندما اشترطت احدى البلديات في وثائق مناقصاتها تقديم شهادة بمطابقة المنتج من قبل هيئة شهادة مطابقة من طرف ثالث ، وقد اضطرت الى سحب هذا الالتزام بالشهادة بعد أن جرى اقرار اعتراض فوق القدرة ، وترك بعد ذلك لبدأ (العرض الارخص) ان يستمر في ممارسة نفوذه .

ونستطيع الاستنتاج بان الحكومات قادرة ، بما يتناسب مع وزن قوتها الشرائية ، على أخذ زمام المبادرة ، وكثيرا ما فعلت ذلك ، لدعم مفهوم شهادة المطابقة . كما انها

لعبت دورا في تطوير منهجية هذه الشهادة خاصة فيما يتعلق بالممارسة الجيدة لضبط الجودة وبتشغيل مثل تلك الخطط ، كالنظام رقم 6 ، لتقييم مقدرة الشركات . أما درجة مساندتها أو اعترافها ، من اجل اغراض مشترياتها ، بشرعية هيئات شهادة المطابقة في القطاع الخاص او وكالات الاختبار والتفتيش التي تستخدمها هذه الهيئات فمتفاوتة .

3- السياسة الاقتصادية الاجتماعية الوطنية :

يغطي هذا النوع من تورط الحكومة في عملية شهادة المطابقة ميدانا واسعا اذ يتضمن امورا اقتصادية مثل دعم المنتجات الوطنية ، وجودة الصادرات ، والكفاءة الصناعية ضمن اطار الوظائف المحتملة لهيئة تقييس بالتوافق الاجماعي ، وخاصة في نشاطها الخاص بتأكيد الجودة . كما يتضمن حماية المستهلك من أمور مثل التزيف والتحرير والدعاية المضللة ، ومساعدة المستهلك على الاختيار ، والجوانب المألوفة مثل سلامة الفرد وصحته وحماية البيئة . وفي جميع هذه الامور تحظى هيمنة الحكومات بالقبول . أما درجة اعتمادها على هيئة مواصفات أو هيئة شهادة مطابقة لمساعدتها في أي من هذه الوظائف فمتفاوتة، مع انه قلما تبرز المشكلة عندما تتولى الدولة (أي في المستوى الثاني من الشكل 1) وظيفة اعداد المواصفات أو شهادة المطابقة .

القياس « المتولوجيا » والمعايرة :

بغض النظر عن مكان اداء العمل ، توجد حاجة للمواصفات من جهة ، ولأحد اشكال شهادة المطابقة من جهة أخرى . لذا يجب تحديد الاهداف ، وتفصيل المتطلبات، واستنباط وسائل انجاز القياس بدقة مقبولة ، وأخيرا ربما تكون هناك حاجة الى شهادة مطابقة لذلك الانجاز .

لا يمكن فصل القياس « الاساسي » عن أعمال المواصفات ما دامت المعايير تشكل جزءا من أعمال شهادة المطابقة . لقد انيطت في بعض الاقطار بهيئة التقييس مهمة رعاية معايير القياس الاساسية والمرجعية وارتباطها بالمعايير الدولية ، بينما بقيت هذه المهمة في اقطار أخرى من المسؤوليات المباشرة للدولة . حتى عندما يوجد مصلحة وطنية مركزية للمعايرة ، فان هذه المصلحة تكون أحيانا من مسؤوليات هيئة التقييس . أن مصلحة المعايير — مهما كان نوعها — هي بالطبع امر اساسي لضمان المحافظة على درجة الضباط المناسبة لادوات القياس والاختبار التي تستخدمها الصناعة والمختبرات في أعمال البحث والاختبار الروتينية والمرجعية . أن الارتباط بين

معايير القياس الدولية من جهة ، وبين الاوزان والمقاييس المستخدمة في الحياة اليومية من جهة اخرى ، يتم عن طريق مصلحة للمعايرة قد تكون أو لا تكون منظمة على اساس وطني « أي على اساس القطر بكامله » . ان ضباطة الاوزان والمقاييس المستخدمة في السوق لا تشكل مشكلة كبيرة ، ويمكن تحقيقها بواسطة عدد صغير نسبيا من العاملين الذين يستخدمون معايير مرجعية للاوزان والمقاييس يمكن الحصول عليها بسهولة بواسطة الاساليب التجارية العادية . وقد تتولى هيئة التقييس مثل هذه المصلحة . واذا ما حصل ذلك ، فان مركز الهيئة وسلطتها ستتعزيز ، كما ان تواجدها يصبح أكثر انتشارا .

تقتضي الضرورة وجود مستوى آخر مختلف من الضباطة والخبرة في الاعمال معيارية الادوات العلمية ، مثل الادوات التي تستعملها المختبرات المعتمدة والمستفاد منها في اعمال شهادة المطابقة . وبناء على ذلك ، فان هيئة شهادة المطابقة يهملها أن تتوافر مصلحة مناسبة للمعايرة ، كما يهملها ان تتولى هيئة التقييس الام في بعض الحالات هذه المسؤولية .

رفع الجودة – الصادرات :

أن اكتساب سمعة وطنية عامة فيما يخص المنتجات المصدرة ، أو سمعة خاصة بسلسلة محددة من المنتجات – مثل الاغذية ، والفولاذ ، والسيارات ، والمعدات الالكترونية ، هام جدا للاقتصاد الوطني بحيث يدفع الحكومة الى اتخاذ الخطوات الكفيلة بالمحافظة على تلك السمعة باستمرار . وقد ادى هذا الى فرض مواصفات للمنتجات المصدرة ، مدعومة بشهادة مطابقة من طرف ثالث .

رفع الجودة – الواردات :

أن الاقطار التي ليس لها مواصفات خاصة بها قد تتلقى منتجات دون المستوى القياسي أو من المرفوضات . فاذا برزت مشكلة لهذا السبب ، فلا بد من تحديد المواصفات المقبولة وايجاد الوسيلة للتحقق من مراعاتها . ويمكن ان يتم ذلك اما عند الاستلام « النظام رقم 7 ورقم 8 من الفصل الثاني » بتكليف الصانع من استخدام اي من نظم شهادة المطابقة المستخدمة في القطر المستورد ، أو بقبول السلع المشهود بمطابقتها من قبل هيئة شهادة مطابقة اجنبية قبل شحنها .

رفع الجودة – الانتاج المحلي للاستهلاك المحلي :

قد يواجه قطر نام صناعيا وضعا يكون فيه المنتج المحلي بجودة ادنى من مثيله المستورد أو يظن انه كذلك . وطبقا لذلك قد تتدخل الحكومة لتحسين جودته . وهنا قد تكون خطة شهادة المطابقة الالزامية المبنية على مواصفة ملائمة الاداة العملية لتلك السياسة ، بتوفيرها امكانية التدخل عن طريق ضبط الجودة عند وقوع اي خلل اثناء التصنيع ، كما ان علامة المطابقة التي تعطى تتيح مجال الدعاية والتشجيع للمنتج الوطني .

الكفاءة الصناعية :

مهما كان وضع الاقتصاد الوطني ، فانه لن الاهمية بمكان ان تستمر الحكومة في المحافظة على أعلى مستوى ممكن من الكفاءة الصناعية . وتقر عدة حكومات ، بما في ذلك حكومات الاقطار المتقدمة صناعيا ، بصورة رسمية بان نظم شهادة المطابقة المعنية بضبط الجودة تساعد على تحسين كفاءة التصنيع والمحافظة عليها ، ولذلك لابد من تشجيعها . وقد لاحظنا كيف أن سياسات الحكومة الشرائية تشجع فكرة ضبط الجودة الجيد وتشجع ضمنا فكرة التبنى العملي للتدقيق من طرف ثالث . أما بالنسبة لوضع الصناعة النامية حديثا ، فقد وجدت بعض الاقطار ان من السهل ان تتخذ خطوة اضافية باستخدام دعم الدولة الصريح لهذه الاهداف .

تقييم المنتجات لاغراض محددة :

قد لا يكون اعداد مواصفة توضيحية للمنتج في كل حالة ممكنا او اقتصاديا بسبب تعدد مجالات الاسخدام . ولذلك قد تدعو الحاجة الى تقييم امكان الاستخدام أو التطبيق المحدد مميزا عن اقرار التطبيق العام للاجهزة المستخدمة في اجواء سريعة الاشتعال ، مثلا : فخطر الحريق والانفجار ، مع احتمال وقوع كارثة على نطاق واسع ، كان مبررا كافيا احيانا لانشاء دائرة حكومية . وتؤدي مثل هذه الخدمة في بعض الاقطار هيئات التقييس أو هيئات شهادة المطابقة .

التزيف :

لقد كان منع التزيف المعتمد والهام من الناحية الاقتصادية، في ميدان حماية المستهلك موضع اهتمام تشريعي منذ أقدم الازمنة . وليس غريبا ان نرى في دمج المصوغات (انظر الفقرة 3-3 من الفصل الثالث) أقدم مثال على التطبيق الالزامي لشهادة المطابقة من طرف ثالث .

التحريف والاعلانات المضللة :

أن شهادة مطابقة لمواصفة مصاغة بدقة مثل المواصفة القياسية تخفف من مرس التضليل المبنية على مزايا مزعومة أو ادعاءات عامة بلا مغزى . والفرص المتاحة للادعاءات المبهمة تتقلص اذا كان المنتج مشهودا بمطابقته ومصنوعا وفق مجموعة محددة من المعايير . الا انه لا بد من أن نتذكر بان المعايير قد لا تكون معروفة لدى المستهلك . ولكن أن كان كل شيء محكما ، فان هذا الاحكام هو العدو للبيانات المضللة وللتحريف ، والحليف للمستهلك .

السلامة والصحة وحماية البيئة :

لقد اتسع التشريع الخاص بحماية الصحة والسلامة والبيئة على المستويين الوطني والدولي مع نمو حركة المستهلك والادراك المطرد لما يتكلفه المجتمع نتيجة الحوادث والامراض وتلوث البيئة . لذلك يرى المرء في هذه الميادين بصورة خاصة تحقيق أرقام قياسية في استخدام خطط شهادة المطابقة من طرف ثالث ، كما تبدو الحكومة أكثر ميلا الى تشريع التطبيق الالزامي لتلك الشهادة حتى لو كانت على اساس اختبار النوع فقط . ومن الامثلة على ذلك سلامة الاجهزة الكهربائية المنزلية ، وشهادة المطابقة لمركبات السيارات في بعض الاقطار مؤخرا . ويستمر البحث والجهد ، حتى في هذه الميادين ، للاستقرار على متطلبات فنية تكون مقبولة على المستوى الاقليمي أن لم يكن العالمي . كما لا يستغرب استمرار المناقشة في هذه الميادين حول أكثر نظم شهادة المطابقة ملائمة للتطبيق، مع الموازنة بين جميع العوامل مثل عامل السلامة مقابل الكلفة، والمخاطرة والعرف والكلفة العلاجية والتنافسية وقدرية الحياة والتأمين والوثوقية والمسؤولية القانونية ، الخ .

جودة الاغذية والمنتجات الصيدلانية :

تغطي جودة الاغذية بصورة عامة اعمال لجنة دستور الاغذية (Codex Alimentarius) ، بينما تغطي المنتجات الصيدلانية اعمال مجالس خاصة بين الدول . وعليه تميل هيئات المواصفات الى عدم التورط كثيرا في هذين الميدانين مع أنها غير مستبعدة عنهما . ورغم ذلك يلاحظ ان المنتجات الغذائية في بعض الاقطار المنتجة لها والنامية صناعيا ، كانت الحائز والمنبع الرئيسي لنشاط المواصفات وشهادة المطابقة في تلك الاقطار .

النشاط الدولي للحكومة وشهادة المطابقة :

تركز النشاط الحكومي الدولي الحديث فيما يخص شهادة المطابقة في محيطي ازالة

عوائق التجارة وما يتعلق بصحة الافراد وسلامتهم وحماية البيئة . وأسباب التورط الحكومي ، على المستوى الوطني هي نفسها على المستوى الدولي وذلك فانه ليس من المستغرب أن تعترف الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة (GATT) وهيئات دولية أخرى بأهمية عامل شهادة المطابقة ، كما كانت هذه الشهادة على جدول اعمال مؤتمر هلسنكي عام 1975 . وتمنع انظمة (غات) استخدام شهادة المطابقة لخلق عقبات للتجارة الدولية لا ضرورة لها .

وعلى المستوى الاقليمي كانت اللجنة الاقتصادية لاروبا التابعة للامم المتحدة معنية بتعريف شهادة المطابقة ، كما اعدت بعض الدراسات المفصلة عن الحاجة اليها في قطاعات صناعية معينة . ويدفعنا هذا الاستنتاج بانه كلما ازدادت الحاجة الى انسجام في التشريع تزداد الحاجة الى اتفاق دولي حول المتطلبات الفنية : ميدان نشاط التقييس . وعليه ستزداد الحاجة الى شهادة المطابقة ومن الجلي أن انجاز خطط لهذه الشهادة يسري مفعولها دوليا ليس بالامر السهل ، لكن الحاجة اليها ستطرد في الاهمية كلما اضمحلت عوائق التجارة ، وكلما حظيت الحلول الفنية لتجنب المخاطر ذات الاهمية الدولية بالنسبة لصحة الفرد وسلامته وحماية البيئة بمزيد من القبول .

الخلاصة :

يبدو أن شهادة المطابقة من طرف ثالث تحقق نجاحا أكبر حينما تستجيب لحاجة . وحيثما تحققت هذه الاستجابة بمبادرة حكومية ، بقيت هذه الشهادة تحت الرقابة المباشرة للحكومة . ونتيجة لاختلاف الحاجات سيطرت الحكومات احيانا على عملية صياغة المتطلبات الفنية ، وفي حالات أخرى شكلت المواصفات الاتفاقية « التطوعية » اساسا للقانون . ويمكننا القول بثقة بان أي نظام لشهادة المطابقة سواء من طرف ثالث أو من سواء ، وسواء ادارته الحكومة أو مؤسسة من القطاع الخاص ، لا يكون فعالا الا اذا توافرت له أولا مجموعة من المتطلبات الفنية « المواصفات » جيدة الصياغة لكي يبنى عليها .

الفصل الخامس التنظيم والادارة

1- تعريف الهدف الاولي لشهادة المطابقة :

ان المؤسسات التي تنشأ للقيام بنشاطات شهادة المطابقة متنوعة الهياكل بحيث يصعب التوصل الى مقارنة مفيدة فيما بينها ، ان كلا منها مهيأة لحاجاتها الذاتية وبيئتها الاقتصادية الاجتماعية والسياسية المحلية . قد تتباين هذه الهياكل التنظيمية حتى بين الاقطار متشابهة الظروف ، ما دامت تعتمد على علاقات هيئة شهادة المطابقة مع هيئات المواصفات والدوائر (والادارات) الحكومية والمجموعات الصناعية من جهة ، وعلى مفهومها هي للادارة من جهة اخرى . وبالإضافة الى ذلك تتطور هذه الهياكل باستمرار لمواجهة الحاجات القائمة والمستقبلية للذين يستخدمون وينظمون و/أو ينتفعون من خدمات شهادة المطابقة .

من الأفضل ان نبدأ بدراسة وظائف هيئات المطابقة ، دون ان يكون في ذلك تقليل من أهمية الهياكل التنظيمية الكافية والمناسبة . في هذا المجال نستطيع القول بان هيئات شهادة المطابقة تبدي تماثلاً كبيراً . وانها لكذلك خاصة اذا كان النظام المستخدم هو احد النوعين 5 أو 6 المشروحين في الفصل الثاني والذين يشملان وضع العلامة والمراقبة المستمرة لضبط الجودة لدى الصانع . وحالما يتحقق الفهم الواضح للوظائف المختلفة لنظام الشهادة ولجوانبها التنفيذية والادارية ومقتطلباتها ، يجري وضع هيكل تنظيمي أو تغييره ليتلاءم مع الوضع الخاص للهيئة .

وعلينا ان ندرك بان شهادة المطابقة من طرف ثالث تفرض نفسها على العملية التي تعني اساساً طرفين فقط . وتصبح هيئة شهادة المطابقة الطرف الثالث المعني بالعملية التي تأخذ المنتج من الصانع الى المشتري كما هو مبين في الشكل (2) التالي :

المشتري → المنتج ————— الصانع

هيئة شهادة المطابقة

الشكل (2)

ان الهدف الاولي لشهادة المطابقة هو تقديم خدمة لكل من الصانع والمشتري تشمل ما يلي :

- تقييم المنتجات ، و/أو تسهيلات الانتاج ، و/أو الرقابة على الانتاج .
- تحديد مطابقتها لمواصفة معروفة ومتفق عليها .
- نقل دليل المطابقة الى المشتري (و/أو الوكالة الحكومية نيابة عن المشتري ، في الحالات التي تصبح فيها المواصفات وشهادة المطابقة اللاحقة الزامية في التشريع) ، وبصورة خاصة التأكيد الذي تعطيه شهادة المطابقة من طرف ثالث للمشتري بان المنتج مستمر في المطابقة لمواصفات معترف بها .
- أن (الخدمة) هي الكلمة المفتاحية ، وعلى ادارة هيئة شهادة المطابقة ان تعي هذا المفهوم باستمرار ، وان تبني اجراءاتها على مبدأ ان الكفاءة والفعالية القصوى مطلوبتان لتحقيق الهدف الاولي .

2 - عملية شهادة المطابقة ووظائفها الرئيسية :

- أن عملية شهادة المطابقة بسيطة نسبيا ، اذ يخطر الصانع (أو وكيله اينما كان ذلك مناسباً) ، عند تقديمه الطلب للشهادة بمطابقة منتجاته ، وموافقته على مواصفة مكتوبة للمنتج الذي تراد الشهادة بمطابقته ، بما يلي :
- الوقت والكلفة اللازمين .
- عينات المنتج المطلوبة للاختبار .
- اجراءات التقييم .
- قد يجري الاختبار في مختبرات هيئة شهادة المطابقة ذاتها ، أو في مباني الصانع مع الاستفادة التامة من تسهيلات وموظفيه . وعندما يقع الصانع خارج قطر الهيئة تصبح هيئات شهادة مطابقة اخرى معنية .
- تمنح الشهادة حالما يستكمل التقييم الاولي للمطابقة وتقر مقدرة الصانع على ضمان المحافظة على المطابقة . وقد يتضمن هذا توقيعاً على وثيقة قانونية من طسرف الهيئة والصانع ، تلخص حقوق ومسؤوليات كل من الطرفين . ولا بد من تعريف وفهم وقبول للواجبات والمسؤوليات القانونية المترتبة على كل من الطرفين بوضوح ، في حالة اقامة دعاوي قضائية (انظر الفصل السادس) .
- واذا تضمن النظام تقييماً لمرة واحدة بالاضافة الى مراقبة مستمرة ، تقسم عملية شهادة المطابقة الى وظيفتين (مهمتين) أساسيتين ، الاولى غير فنية والثانية فنية .
- كما قد تقسم الثانية الى وظيفتين فرعيتين كما هو مبين في الشكل « 3 » التالي :



الشكل (3)

وقد تشتمل كلتا الوظيفتين الفنييتين الفرعيتين على اختبار لتحديد المطابقة . ان لدى كثير من هيئات شهادة المطابقة تسهيلات الاختبار الخاصة بها . ولكن قد يجري ذلك في مكان آخر خاصة عندما تدعو الحاجة الى اختبارات خاصة ولا يكون عمليا ان تنشئ الهيئة تسهيلات اختبار متخصصة لنفسها . هذا ويزداد استخدام تسهيلات الاختبار لدى الصانع ، مثلا عندما يصعب نقل المنتج ، ومن اجل التقييم المستمر بصورة خاصة . وعلى كل ، لا بد من أن يكون لدى هيئة الشهادة موظفون يعرفون جيدا تقنيات الاختبار موضوع الشهادة ، وتفسير تقاريره ، خاصة عندما تكون الهيئة معتمدة في عملها على الآخرين .

يستطيع نفس الاشخاص القيام بوظيفتي التقييم الاول والتقييم المستمر ضمن الهيئة ذاتها وفقا لنوع المنتج وحجم العمل . كما ان هناك فائدة بينة في قيام نفس الاشخاص بكل من التقييمين الاول والمستمر اذا شملت شهادة المطابقة منتجات ذات طبيعة معقدة وكان تفسير المتطلبات بحاجة الى انتباه شديد .

3- ضبط عملية شهادة المطابقة وموثوقيتها :

اقتصرت الجوانب المشروحة معا اعلاه على وصف الوظائف (المهام) الرئيسية لهيئة شهادة المطابقة . وبقي لنا جانب واحد تزداد أهميته رغم عدم ادراكه بالكامل وهو المحافظة على موثوقية الهيئة . فمع ازدياد تورط المستهلك والسلطات التشريعية في الشهادة بمطابقة المنتجات للمواصفات وتنامي الرغبة لدى الصانع في التحقق من كفاية برنامج شهادة المطابقة الذي يشمل ، بدت الحاجة واضحة الى تجاوب اكثر

فعالية مع الاستفسارات والشكاوي حول المنتجات المشهود بمطابقتها والمعرضة في الاسواق .

ان الموثوقية كبيرة الاهمية لجميع هيئات شهادة المطابقة ، وقد تكون اهم جانب يتوجب على الشاهدين بالمطابقة معالجته في السنوات القليلة القادمة على المستويين الوطني والدولي . وتبنى موثوقية الهيئة على ما يلي :

- اساس قانوني كاف لضمان الفعالية والمدى الضروريين لقراراتها بما في ذلك العقوبات .
- انظمة (لوائح) مفصلة ودقيقة لشهادة المطابقة لكل فئة من المنتجات تتكفل الهيئة بتطبيقها .
- سلطة مسؤولة تتولى معالجة الدعاوي ولديها الوسائل الضرورية التي تمكنها من ارضاء المدعي .

قبل سنوات قليلة كانت الشكاوي والاستفسارات حول المنتجات المشهود بمطابقتها قليلة نسبيا ، وكان اصدار طلبات الاسترجاع نادرة ، والبيانات الصحفية حول المنتجات الخطرة المعروضة في السوق لا يسمع بها تقريبا . أما اليوم فان استرجاع المنتجات ومنازعات هيئة شهادة المطابقة مع الصحافة في كثير من الاقطار اصبحت حوادث مألوفة ، ليس بسبب تدهور مستوى نظام شهادة المطابقة بل نتيجة لارتفاع مستوى الوعي والاهتمام بتلك الشهادة بين أفراد ومجموعات المستهلكين والوكالات الحكومية واسواق التجزئة ومحققى التأمين والجمعيات الصناعية والمؤسسات التعليمية والمجموعات المهنية .

تحدث المشاكل في نظام شهادة المطابقة ، كما في أي نظام آخر ، عندما تفشل المنتجات المشهود بمطابقتها أو يتبين انها خطرة أو دون المستوى القياسي . وقد تنتج هذه المشاكل عن عيوب فيما يلي :

- عملية الانتاج لدى الصانع ، أو
- المواصفات ، أو
- عملية شهادة المطابقة ، أو
- تورط موظفي شهادة المطابقة .

أن معظم هيئات شهادة المطابقة معنية حتى الان بالمنشأين الاولين : القصور الذي يعزى الى الصانع والقصور الذي يعزى الى المواصفات . الا أن الرغبة تزداد في دراسة العيوب والاحطار اللازمة لنظام شهادة المطابقة ككل .

وقد انشأت بعض الهيئات وحدات خاصة ، تتبع لادارتها العليا ، لتقييم المشاكل بصورة صحيحة واتخاذ الاجراء الفعال ، وذلك من اجل ضمان جودة اساليب شهادة المطابقة لديها خاصة المعنية منها بالمنتجات الاستهلاكية . وعلى هذه الوحدات ان تكون قادرة على ما يلي :

- الاستجابة لجميع الاستفسارات والشكاوي المعنية بالمنتجات المشهود بمطابقتها والقيام بأية تحقيقات لاحقة .
- المحافظة على العلاقة المتبادلة مع السلطات التشريعية والصانع والمستهلك وهيئات المواصفات وجميع المعنيين بخدمات شهادة المطابقة .
- مراجعة جميع برامج شهادة المطابقة لتحديد كفاية التوثيق ، وتقنيات اخذ العينات ، وتقنيات الاختبار ، وتكرار التفتيش ، الخ .
- اجراء المسوح المتعلقة بمسببات مشاكل المنتج .
- اجراء التفتيش في اسواق التجزئة ومباني الصانع بهدف التأكد من جودة خدمة شهادة المطابقة .

تيسر هذه الوحدات تدقيق النظام وضبطه ، وتضمن المحافظة على برنامج شهادة مطابقة فعال وقابل للتطبيق . انها في واقع الامر ، تقدم شكلا من تأكيد جودة شهادة المطابقة ، يكون معه لدى هيئة هذه الشهادة تدقيق لخدماتها يعادل ما لدى الصانع لتأكيد جودة عملية انتاجه . وبالرغم من أن بعض الهيئات لا تشعر بحاجتها الى هذا النوع من التحسين في نظامها ، فان هناك دلائل على تزايد التفكير بهذا المفهوم .

يجب ان يمارس موظفو هيئة شهادة المطابقة التدقيق الذاتي المشار اليه اعلاه ، ولدى عدد من الهيئات لجان خاصة تعالج الادارة التفصيلية للخطط من اجل دراسة المشاكل المدرجة آنفا . كما قد تكون هناك سلسلة من اللجان يختلف نطاق صلاحياتها في الامور الهامة مثل قرارات منح الرخص او الشهادة او سحبها ، فنرى لجانا تتمتع بهذه الصلاحية ، بينما لا تقوم لجان أخرى الا بدور مستشار للموظفين بالنسبة لذلك .

وهناك السبيل دائما لتظلم طرف مظلوم ضد قرار برفض شهادة أو رخصة أو منحها وتنص أنظمة (لوائح) الحكومة في بعض الحالات على قصر معالجة التظلم النهائي على الحكومة (انظر الفصل الرابع) ، بينما يخضع التظلم النهائي في حالات أخرى لتصرف هيئة شهادة المطابقة التي تتكفل بمعالجته « بأسلوب قضائي » ويقصد بهذه العبارة أن تكون الهيئة على احاطة تامة بالموضوع وذلك لضمان عرض قضية المتظلم بصورة ملائمة على اشخاص لم يكونوا مسؤولين عن اصدار القرار الاولي . وعندما تفشل هيئة شهادة المطابقة في حل قضية التظلم بطريقة مرضي المتظلم ، فهناك امكانية

المتابعة القضائية ضد الهيئة .

4- العلاقة مع هيئات الموصفات :

لما كانت شهادة المطابقة مبنية على الموصفات ، فلا بد من وجود علاقة متبادلة وطيدة بين هيئة شهادة المطابقة وهيئة الموصفات سواء كانتا جزءا من نفس المؤسسة أم لم تكونا .

يمكن ان يساهم تطبيق شهادة المطابقة والبيانات المتحصلة خلال التحقيقات المتعلقة بالشكاوي حول المنتجات المشهود بمطابقتها مساهمة كبيرة في تطوير طرق الاختبار ، وتحديد مواضع لزمه ، وتحسين الموصفات .

كما يجب أن يكون اتصال الشاهد بالمطابقة مع لجان الموصفات ميسرا من اجل الشرح والتفسير ، خاصة اذا كانت المواد والمفاهيم المشمولة جديدة . وفي عدد من البلدان تقدم خدمات المطابقة مؤسسات تشارك في وضع مشاريع الموصفات .

يفترض بعد التعريف الدقيق للمتطلبات الفنية للمنتج أن تقل مشاكل التحقق اللاحق الذي قد تدعو الحاجة اليه في عملية الاتجار . ويبدو ان هذا الافتراض يسلم بإمكان اعطاء جواب « نعم أو لا » بالنسبة لكل متطلب حتى في ظروف الانتاج المتسلسل أو على نطاق واسع ، وحيثما لا تكون متطلبات السلامة الصارمة مشمولة لكن الامر ليس كذلك ، وليس اصدق في الحقيقة من اعتقادنا بان شهادة المطابقة توفر ضمانا بمطابقة كل مادة على حدة — الا في ظروف استثنائية — انه لا خلاف على وجوب تعريف المتطلبات الفنية بدقة لما يجب أن يكون عليه المنتج ولا على وجوب اشتمالها على طريقة قياسية لقياس مدى تحققها . الا أن القول بان التجارة اليومية انما تتم وان متطلبات القانون انما تصان بناء على التحقق من مطابقة كل مادة على حدة، فلا ينعكس بوضوح الا في الممارسة . فاذا لم يمكن اعطاء شهادة المطابقة على اساس الاختبار 100% هذا ، فلا بد من تحديد المستوى الأدنى المقبول لدرجة التأكيد . وتتفاوت الآراء والممارسات من وضع لآخر ، وبالتالي يتحتم اختلاف الحلول فلا تحظى دائما بالرضى العام .

والموصفة نفسها لا تكون دائما بالدقة التي يجب ان تكون عليها لافراض شهادة المطابقة . والعمل جار في لجنة شهادة المطابقة « سرتيكو » لتعريف المعايير المطلوبة ، بصورة خاصة ، للموصفات التي يحتمل استخدامها اساسا لشهادة المطابقة من

طرف ثالث * . ولم يستكمل العمل بعد ، لكن لا يحتمل وجود خلاف حول الحاجة الى أن تكون مثل هذه المواصفات القياسية غير مبهمه ودقيقة وشاملة في متطلباتها . الا أن الإجماع اقل حول ضرورة تحديد المواصفة سواء لاجراءات ضبط الجودة التي يتولاها الصانع او لترتيبات شهادة المطابقة من طرف ثالث التي تتولاها هيئة شهادة المطابقة . وعلى كل فان التفاهم المبكر بين معدي المواصفات والجهة الشاهدة بالمطابقة ، مرغوب فيه لتحقيق نتائج مثلى من خلال علاقة متبادلة وثيقة بينهما . ولا يتوقع من الشاهدين بالمطابقة استنباط متطلبات فنية جديدة من طرف واحد ، الا أنهم يجدون انفسهم في بعض الاقطار مضطرين الى قبول أو تعديل أو رفض متطلبات فنية بسبب التزامهم المعنوي والقانوني بحماية علامتهم . ويقودنا هذا الى سؤال لسه علاقة بالمواصفة . فاذا قيل لا يجوز للشاهد بالمطابقة ان يشجع أو يصر على استخدام طريقة اختبار لم يشر اليها في المواصفة ، فماذا يحدث اذا كانت المواصفة ناقصة من احد الجوانب ؟ مثلا اذا كانت هذه :

- طريقة الاختبار غير معروفة ، أو
- طريقة الاختبار غير موضوعية ، أو
- طريقة الاختبار مقيدة بطريقة واحدة ، كأن يكون الاختبار ملائما لنوع واحد من المادة دون غيره ، أو
- طريقة الاختبار ملائمة للطريقة المرجعية ، لانه لا يمكن تطبيقها روتينيا ، لاسباب اقتصادية ، اثناء الانتاج المتسلسل أو على نطاق واسع (مثلا ، قد تكون طريقة الاختبار اتلافية) .

واذا واجه الشاهد أيا من هذه الاوضاع فعليه ان يقرر ما اذا كان تعريف المنتج في الوثيقة المنشورة واضحا بما فيه الكفاية لكي يستطيع الشهادة بالمطابقة لهذه الوثيقة . فاذا كان رده ايجابيا ، فعليه ان يتشاور مع الصانع — ومع السلطة التشريعية اذا كان التشريع معنيا — للاتفاق على طريقة عملية يتحقق بها الصانع من مطابقة منتجه لهذه المتطلبات ، وعلى روتين يدقق به ، كشاهد ، نظام ضبط الجودة لدى الصانع . وان لم يتم ذلك فلن يطاوعه ضميره على منح شهادة المطابقة المطلوبة منه .

وقد جرى التوصل الى الاستنتاج في بعض الأرجاء بعدم جواز وضع هيئة شهادة المطابقة متطلبات اضافية للمنتج ، وجواز وضعها لاختبارات لضبط الجودة والمراقبة لم تسبق الإشارة اليها بالتحديد في الوثيقة المنشورة عن المتطلبات الفنية ، عند الضرورة وبالاتفاق مع الصانع وبمعرفة السلطة التشريعية ان كان لها دور ، من اجل التحقق

* انجزت لجنة سرتيكو دليل الايزو رقم 7 وهو مبين في الملحق 9 .

من المطابقة .

وقبل الانتهاء من بحث موضوع الروابط بين شهادة المطابقة واعداد مشاريع المواصفات لا بد من ايراد النقطتين التاليتين : الاولى ، ما اصبح يدعي مبدأ (الاشارة الى المواصفات) ، والثانية ، لماذا اصبحت هيئات التقييس معنية بشهادة المطابقة ، ولماذا يقدم بعضها هذه الخدمة ؟ يعتقد البعض انه لا يجوز لهيئة التقييس أن تتولى اعمال شهادة المطابقة اضافة الى عملها في المواصفات ، وللإجابة على هذه النقطة باختصار نقول اولاً ، أن هيئات المواصفات سريعة الاستجابة للحاجة . لقد عبرت الصناعة والسلطات التشريعية ومشترى المواد أو المركبات عن الحاجة الى شهادة المطابقة منذ القديم ، مع ان المستهلك العادي قد تنبأها متأخراً . وقد برزت هذه الحاجة بصورة رئيسية عندما توسعت الاسواق الى ابعد مما تستطيع السمعة التجارية الوصول اليه ، أو عندما اصبحت ضرورة استقرار جودة المنتج المشتري أكثر الحاحاً . وكان لابد من مواجهة هذه الحاجة . وقد ادركت بعض هيئات التقييس بسرعة بان العملية الاضافية التي يمكن بواسطتها توفير تأكيد نزيه بمطابقة المنتجات لمواصفاتها المنشورة سند قوي لها . فعمل شهادة المطابقة لا يتضمن اتصالاً وثيقاً مع العمل النظري للجنة المواصفات فحسب به يتضمن كذلك التطبيق العملي للمواصفات في المصانع ولدى الموزعين . أما التغذية الراجعة ، بالبيانات المنبثقة عن هذا الاتصال الوثيق والتطبيق العملي للمواصفات ، الى هيئة التقييس فيحسن انجازها ضمن مؤسسة واحدة ، وكذلك الامر بالنسبة لمعالجة مسائل تفسير المتطلبات الفنية وقابليتها للتطبيق ومقبوليته . ويعتبر البعض شهادة المطابقة دعاية جيدة للمواصفات ، حيث تشير هذه الشهادة ، المبنية عادة على المواصفات ، بطريقة أو بأخرى ، الى المواصفة التي بنيت عليها خاصة اذا استخدمت علامة مطابقة قياسية (علامة تبين المطابقة للمواصفات) .

أن احد اغراض التقييس ، في جميع الاحوال هو تسهيل التجارة وازالة العوائق . فإذا لم تطبق شهادة المطابقة بصورة ملائمة فقد تضيف مشاكل خاصة بها للعوائق المحتملة للتجارة ، رغم انها وسيلة لتسهيل عملية الاتجار . وعندما تباشر هيئة المواصفات بتقديم خدمة شهادة المطابقة فمن واجبها ان تضمن بالا تخلق العملية عند تطبيقها دولياً مشاكل أكثر من تلك التي تحلها ، ولذا فان تحقيق الانسجام في عملية الشهادة بالمطابقة مهمة يصح ان يتولاها مسؤولو التقييس .

ويستفيد الشاهدون بالمطابقة كثيراً من تعاونهم مع معدي المواصفات ، اضافة الى ميزة ارتباطهم بشبكة من المؤسسات ذات السمعة الراسخة والعالمية في الاستقامة

المهنية . أن شهادة المطابقة لا توفر الضمان بالمطابقة مع متطلبات أكثر تشددا من تلك الواردة في المواصفات المعنية ، ولذلك يعتبر اعداد المواصفات بالمستوى الملائم ، كون المواصفة بأفضل جودة فنية ، ومقبولة ، وممكنة التطبيق ، امرا حيويا . كما أن من مصلحة هيئة شهادة المطابقة أن تكون لها روابط وثيقة مع هيئة التقييس ، لان الأخيرة تهدف في اجراءاتها بالاتفاق الاجماعي الى أن تكون المتخصصة في هذا الميدان . كما يعتمد الشاهدون بالمطابقة كثيرا على معدي المواصفات لتطوير المواصفات للمنتجات والخدمات التي يراد الشهادة بمطابقتها (مصاغة بطريقة لا تفوق شهادة المطابقة) ، وكذلك لتقديم المساعدة ، من خلال اتصالاتهم معهم ومع اعضاء اللجان ، في تأسيس خدمة شهادة المطابقة عند الحاجة .

ان مبدأ (الاشارة الى المواصفات) الذي بدأته لجنة شهادة المطابقة « سرتيكو » ذاتها يؤيد المنفعة والاعتماد المتبادلين بين أعمال المواصفات وشهادة المطابقة . ومفهوم (الاشارة الى المواصفات) هذا ، مبينا في ابسط العبارات ، هو ان القاعدة المثلى لوصف المتطلبات ، خاصة الفنية منها ، هي الاقتباس من أو الاشارة الى المواصفة ذات الصلة التي اعدت وفق مبدأ الاتفاق . ونتيجة للدعم الذي حظي به هذا المبدأ عمليا ، وازدياد تبنيه ، فانه يقدم دليلا اقوى على حاجة الشاهدين بالمطابقة الى التعاون الوثيق مع معدي المواصفات ، أو حتى الى حاجتهم لان يكونوا معهم هيئة واحدة (وقد نشأ العديد منهم من مثل هذه الهيئة) .

لقد نصت ورقة حكومية على ما يلي :

« تنص الانظمة (اللوائح) المعدة استنادا الى بعض القوانين بان السلع المصنوعة طبقا لمواصفات محددة انها تقي بالمطابقات . ويمكن للصانع الذي يختار الالتزام بمواصفة محددة ان يثق بان منتجاته ستقي بالمتطلبات التشريعية : ومما يساعد مسؤولي التنفيذ ، أن يعرفوا ان السلع المصنوعة بموجب مواصفات محددة تتمشى مع الانظمة (اللوائح) . أما الاشارة على المنتج بانه مصنوع بموجب المواصفة فقد تدعمها ايضا علامة مطابقة من هيئة شهادة المطابقة » .

وتستطرد الورقة :

« مع التأكيد القائم على ازالة العوائق الفنية للتجارة بين الاقطار المصدرة . قد تزداد اهمية خطط شهادة المطابقة كوسائل للدلالة على أن السلع قد صنعت بموجب مواصفات مقبولة دوليا وانه قد جرى تأكيد المطابقة باختبارات قامت بها هيئة شهادة مطابقة مستقلة ومعترف بها » .

ليس من المستهجن اذن ان ترى هيئات التقييس وهي المعنية اساسا بتطوير

وصياغة المتطلبات الفنية التي يعتمد عليها الشاهد بالمطابقة ، أن تعني أيضا ومن أجل مصلحتها الذاتية بعملية شهادة المطابقة . كما لا يستغرب أن ترى هيئات شهادة المطابقة منفعة في ارتباطها بهيئات التقييس . وقد دلت الخبرة القائمة على أن التعاون الوثيق في أعمال التقييس وشهادة المطابقة فيه منفعة متبادلة ، ولذا لا يستغرب القارئ عندما يرى إشارات عديدة إلى المواصفات في نصوص هذا الكتاب . ولئن كان هذا الكتاب يدعو إلى أقصى حد من تبادل الأفكار والتعاون بين معدي المواصفات والشاهدين بالمطابقة ، فإنه يطالب بدرجة من الاستقلال الذاتي والانفصالية للشاهدين بالمطابقة . ويشمل هذا حق وفاء شهادة المطابقة بمتطلبات التشريع والتجارة وحماية المستهلك عن طريق الإشارة إلى مواصفات ، لا توفرها المواصفات القياسية بالاتفاق الإجماعي ، كالأشارة إلى متطلبات فنية واردة في التشريع . وطبقا لذلك فإن ما قيل لا ينحصر في حدود نظم شهادة المطابقة التي تمارسها هيئات التقييس ، أو شهادة المطابقة المبنية على المواصفات بالاتفاق الإجماعي .

5- العلاقة مع الحكومات :

عندما تستخدم الحكومة شهادة المطابقة أو تجعلها الزامية ، فعلى هيئة هذه الشهادة التحقق من قبول تلك الحكومة لبرامجها . ويرى البعض ، عندما تكون دول مختلفة أو عدة مستويات من الحكومة متورطة بنفس المنتج (كما هو الحال مع دولة متحدة فيدراليا) ، أنه من الملائم تشكيل مجالس استشارية تمثل فيها تلك الحكومات لكي تقدم المشورة إلى هيئة شهادة المطابقة وتقر برامج تلك الشهادة .

6- إدارة نظم شهادة المطابقة :

يختلف هيكل هيئة شهادة المطابقة وطريقة إدارتها باختلاف نوع المؤسسة . فقد تكون هيئة تقييس ، أو مؤسسة تجارية من القطاع الخاص ، أو جمعية مهنية ، أو هيئة حكومية . كما أنها قد تدير أحد نظم شهادة المطابقة المدرجة في الفصل الثاني أو جميعها . وقد تكون ، أو لا تكون ، ذات شخصية اعتبارية بالمفهوم القانوني . وعلى العموم ، فإن لها إعادة مجلس مسؤول عن القيام بوظيفة شهادة المطابقة ، حتى لو كانت المسؤولية النهائية بيد مجلس إدارة المؤسسة الأم . وكثيرا ما يكون الوضع كذلك عندما تتولى هيئات التقييس خدمات شهادة المطابقة . يتولى المجلس الرقابة على الموظفين الذين يديرون المصالح المختلفة والذين يتعاقدون بدورهم مع المختبرات لأعمال الاختبار ، ووكالات التفتيش لتقييم وتفتيش ضبط الجودة حسب ما هو مطلوب . وقد تكون هذه المختبرات ووكالات التفتيش خاضعة للمسؤولية النهائية للهيئة الأم أو

لهيئة شهادة المطابقة .

7- مجلس شهادة المطابقة :

هو الهيئة التي تتولى مسؤولية ممارسة وظيفة شهادة المطابقة. ويكون عادة ممثلا قدر الامكان لجميع الاطراف المعنية . وقد نص عليه دليل ايزو / ايبسي 16- دستور مبادئ نظم شهادة المطابقة من طرف ثالث والمواصفات ذات العلاقة (الملحق 2 ، المادة 6) .

ان مبدأ التمثيل الكامل لجميع الاطراف المعنية غير قابل للتطبيق ، لانه يستحيل على هيئة شهادة المطابقة ، المخولة بالشهادة عبر سلسلة طويلة من المواصفات القائمة ان تضم ممثلين لجميع المؤسسات المستخدمة والمصانع المعنية. وقد حاولت المؤسسات التي واجهت مثل هذا الوضع ان تحقق تمثيل مختلف الفئات العريضة ذات المصلحة - المستخدم ، الصانع ، المشرع ، المستهلك غير المجترف ، كاتب المواصفات ، الخ - من اجل تجنب التحديد . وقد حققت بذلك تمثيلا جيدا قدر المستطاع لهذه المصالح ، وفي الوقت نفسه قامت باختيار الاشخاص الذين يقدمون مساعدة قيمة للمجلس . وبذلك امكن الحصول على افضل تمثيل عريض ممكن ، وذلك الى جانب ما يفترض من اجراء مشاورات قبل اتخاذ القرار النهائي .

ان الوظيفة الرئيسية للمجلس هي وضع الارشادات في الخطوط العريضة للسياسة، مع تدخل اقل في العمليات اليومية . وللقيام بدوره الخاص بالسياسة ، قد يشكل المجلس لجانا حسب الحاجة ، يتعلق عددها على اتساع عملياتها . ويقرر على وجه الخصوص تشكيل لجان شهادة مطابقة تشرف على مجالات عامة او محددة من اعمال شهادة المطابقة حسب الحاجة (انظر القسم 3 آتفا) . ومهما كان الوضع في قطر ما ، فقد جرت العادة على تجنب ما يؤدي الى وضع صانع ما في موضع الحكم بالنسبة لمنافس مباشر له، حتى ان بعض المؤسسات اصبحت معنية بضمان صيانة هذا المبدأ الى درجة تبني سياسة عدم السماح لاي صانع لان يكون حكما على صانع آخر حتى ولو كان ذلك في ميدان خاص بمنتج مختلف .

8- الجهاز التنفيذي :

تتضمن الواجبات ترويج خدمات شهادة المطابقة ، ومعالجة الطلبات حتى مرحلة منح الشهادة ، والاشراف المستمر على الخطط حسب الحاجة ، ومراجعة الشكاوي ، واختيار المختبرات وهيئات تفتيش ضبط الجودة ، والادارة المالية ، وخدمة اللجان والمجلس نفسه .

وقد تكون لدى هيئة شهادة المطابقة - أو المؤسسة التي تكون تلك الهيئة التابعة لها - مختبراتها ووكالات التفتيش الخاصة بها . أما خضوع الأخيرة لنفس الرقابة التي تخضع لها إدارة خدمات شهادة المطابقة فتحتاج الى قرار . فان كانت كذلك ، لا بد من ضمان كفاءتها ونزاهتها في عملياتها كما لو كانت مؤسسة خارجية وانها تفي بالمعايير المقررة ، وتوافر هذه التسهيلات داخليا لا يمنع استئجار مؤسسات اختبار أو هيئات تفتيش أخرى كلما كان ذلك طريقا افضل . ويلزم القانون الذي ينظم العمل الحرفي بعض الاقطار بعدم الحيلولة دون استخدام المؤسسات التي تفي بالمعايير المطلوبة .

9- قبول مؤسسات الاختبار ووكالات التفتيش :

يغطي هذا القسم المعايير التي تنظم تشغيل هيئة شهادة المطابقة لمختبراتها أو لمؤسسات الاختبار ووكالات التفتيش المستقلة التي تستخدمها .

تعتمد مقبولية نظم الطرف الثالث ، خاصة اذا كانت متعددة التطبيق ، على سمعة هيئة شهادة المطابقة التي تديرها الى حد بعيد . وتعتمد سمعة هذه الهيئة بدورها على نزاهة وكفاءة ومقبولية المؤسسات والموظفين الذين تستخدمهم أو تستفيد منهم في تحقيق هذه السمعة وصيانتها .

ان التمييز بين هيئة شهادة المطابقة من جهة ومؤسسات الاختبار ووكالات التفتيش من جهة أخرى مسألة هامة . فقد تشبه هيئة شهادة المطابقة بالرئيس ، ومؤسسات الاختبار ووكالات التفتيش بالوكلاء ، وتشير بعض الخطط الى هذه الأخيرة باسم الوكلاء فعلا . ومهما اختلفت الكلمات المستخدمة فان دور هيئة الشهادة مختلف ومتميز عن دور أي من الاثنتين الآخرين . فعندما تعمل أي منهما للهيئة فانها تفعل ذلك تحت ادارتها وتقدم تقاريرها اليها . وينطبق هذا التمييز على الهيئات غير الحكومية حتى لو كانت مؤسسة الاختبار وكالة التفتيش منتميتين لنفس المؤسسة التي تنتمي اليها الهيئة . ولا يبطل مبدأ الاستقلال الوظيفي حتى عندما تكون وكالة التفتيش جزءا من مؤسسة الاختبار « نادرا ما تكون » .

وعندما يقتصر العمل على استخدام خطة شهادة المطابقة على المستوى الوطني ، تستطيع هيئة شهادة المطابقة في بعض الاقطار استخدام مؤسسة اختبار واحدة ووكالة تفتيش واحدة لمنتج محدد . كما انها قد تؤسس وكالات تحت رقابتها لهذا الغرض ، أو تكون في وضع تختار فيه الوكالات التي تستخدم دون بيان مبررات هذا الاختيار .

الا انه قد يختلف الوضع في بعض الاقطار ويطلب اعتماد سياسة العمل الحر والمنافسة كحق دستوري او قانوني .

وقد تكون اعمال الاختبار في اماكن اخرى خاصة في الاقطار حيث نظم المواصفات الزامية ، ضمن اطار اشراف الحكومة على تنفيذ المواصفات وجودة المنتج . وقد يتم تأسيس شبكة من مؤسسات الاختبار للميادين المختلفة من المنتجات تعمل بموجب مرسوم حكومي، وتكون مسؤولة عن الاختبار وعن شهادة مطابقة المنتج ، والاشراف على تنفيذ المواصفات وتقييم جودة المنتج ، والتطوير العام لجودة المنتج ومعايلته .

بالرغم من عدد مؤسسات الاختبار والتقنوع الكبير في الاطر التنظيمية التي تعمل هذه المؤسسات ووكالات التفتيش من خلالها ، فلا يتوافر سوى النزر اليسير من المراجع المنشورة عن المعايير التي يجب ان تسترشد بها هذه الهيئات لاختيار شهادة المطابقة من طرف ثالث أو لغير ذلك ، الا انه يجري اعداد عدد من هذه المراجع في اقطار مختلفة من العالم . وكان الحافز على صياغة مثل هذه المعايير مؤخرًا ادراك الحاجة الى نظم شهادة المطابقة سارية المفعول دوليا ، والى ان تكون مؤسسات الاختبار ووكالات التفتيش جديرة بالاجازة وذات مكانة وكفاءة مقبولين .

ومن الواضح ان صياغة مثل هذه المعايير تصبح بالغة الاهمية عندما تكون سمعة هيئة شهادة المطابقة والخطط التي تديرها عرضة للتنشويه نتيجة لعدم كفاءة أو جدارة هذه الوكالات . ولا يقف الامر عند سمعة هيئة شهادة المطابقة بل يتعداه الى ظهور عوائق للتجارة ايضا .

لم تحقق المحاولات الدولية لازالة العوائق اللاتعرفية أو الفنية للتجارة سوى تقدما بسيطا في الاتجاه الى مقبولية ترتيبات شهادة المطابقة في الاقطار الاخرى . فمع أن بعض المناطق التجارية وافقت من حيث المبدأ مثلا على قبول تقارير الاختبارات التي تصدر عن الاقطار الاخرى ، فانه يصعب على هيئات شهادة مطابقة مستقلة قبول هذه الفكرة دون عملية تفتيش طويلة تتبادلها المؤسسات المعنيتان ، بالإضافة الى ضمان من حكومات الاقطار المعنية في كثير من الاحيان . فقد اوردت مثلا ورقة * للجنة الاقتصادية لاوروبا التابعة للامم المتحدة ما يلي :

« قد تشكل نظم شهادة المطابقة الازامية عوائق للتجارة الدولية ، لذلك يجب صياغتها بطريقة يمكن معها تجنب الآثار المانعة للتجارة . ويجب ان تراجع عندما تكون هناك اسباب للاعتقاد بان الانسياب الحر للسلع قد تأثر عكسيا بسبب الشروط والممارسات

* STAND / GE . 1 / R of 17 December 1974 .

المتعلقة بهذه النظم . كما يجب ضمان توافر المعلومات عن تلك النظم لجميع الاطراف المعنية . كما قد تشكل نظم شهادة المطابقة الاختيارية عائقا للتجارة الدولية» .
وقد رأينا كيف تقع عملية اختبار المنتجات من طرف ثالث بموجب مواصفة معينة في قلب عملية شهادة المطابقة ، لذلك تعتبر كفاءة مؤسسات الاختبار واستقامتها ذات شأن خطير دون ريب . وتتضمن جميع نظم شهادة المطابقة المشروحة في الفصل الثاني عنصر اختبار مستقل للمنتج ، الا ان بعض هذه النظم تذهب الى أبعد من ذلك بتقييم وقبول ومراقبة تدقيق مستمرة لعملية ضبط الجودة لدى الصانع . وتقوم هيئات تفتيش بهذه المهمة ، ونميزها عن تلك التي يستأجرها الصانع نفسه بالإشارة اليها باسم هيئات التفتيش الاشرافي .

10- الجوانب المالية :

هناك تنوع كبير ، كما في الهيكل التنظيمي ، في أساليب تمويل أعمال شهادة المطابقة مصممة لتلبية الحاجات والاضاع المحددة والميزة لهيئة الشهادة .

ان بعض هيئات شهادة المطابقة التي تقوم بترخيص استخدام علامات المطابقة مؤسسات تطوعية لا تهدف للربح ، تعمل على أساس استرداد الكلفة للخدمات التي تقدمها ، وتمول حاجات التطوير من الفوائض فقط . وتمول الحكومة بعض الهيئات جزئيا أو كليا ، بينما لا يكون بعضها سوى مؤسسات لتحقيق الربح . والنوع الاخير غير مشمول عادة في البرامج التي يعتبرها التشريع الزامية . ولا بد من الملاحظة بان الهيئات التي تشكل جزءا من ، أو لديها ذاتها ، مؤسسة لاعداد مشاريع المواصفات ، وتشارك هي في نشاطات اعداد هذه المشاريع ، تحدد احيانا مبلغا في بنية رسوم شهادة المطابقة يمكن من تمويل نشاطات اعداد هذه المشاريع كليا أو جزئيا .

يجري الاتفاق على شهادة المطابقة اثناء مرحلة التقييم الاولي الذي يؤدي الى الشهادة بالمطابقة ، وكذلك اثناء التقييم المستمر للمحافظة على هذه الشهادة . وفي كلتا الحالتين قد يكون هناك رسم أو مطالبة واحدة أو عدة رسوم أو مطالبات لاسترداد التكاليف . وقد تدمج تكاليف السفر في الرسوم أو يطالب بها بصورة مستقلة . فيما يلي بعض الطرق النموذجية للتمويل وهي تراجع عندما تتغير الكلفة والعوامل الاخرى :

للتقييم الاولي :

— رسم محدد لكل نموذج أو نوع منتج أو مصنع يراد الشهادة بمطابقته .

- كما سبق مضافة اليه نفقات السفر .
- رسم اداري محدد « عادة لتغطية كلفة التوثيق فقط » مضافة اليه مطالبية عن العمل الفني مبنية على الزمن والمواد ، بالاضافة الى نفقات السفر .
- كما سبق ، لكن دون رسوم ادارية .
- كما في الطريقتين السابقتين مع رسم اضافي لمعدات الاختبار .

ملاحظة :

إذا احتاج الزبون ، المستقبلي الى معلومات فنية محددة أو الى معلومات مفصلة قبل أن يقدم طلب شهادة المطابقة للمنتج ، تقوم بعض هيئات شهادة المطابقة بتقديم هذه التفصيلات لقاء رسوم محسوبة على اساس زمني .

وكثيرا ما يطلب من الزبون ايداع تأمين قد يقارب الكلفة النهائية للطلب ، على اساس اعادة المبلغ الفائض أو تحصيل المبلغ المتبقي عند اكمال خدمة شهادة المطابقة .

تقوم بعض هيئات شهادة المطابقة بالاضافة الى ذلك بتقاضي رسم الادراج في القائمة ، و/أو رسم تقرير رسمي لشهادة المطابقة .

ولا يكون الرسم المحدد ممكنا دائما في حالة الشهادة الاولى بالمطابقة ، لان تقدير العمل الذي سينجز يعتمد على معرفة المواصفات وعدد المواد (النموذج ، الاتواع ، الخ ..) التي يراد الشهادة بمطابقتها تحت طلب واحد . ويمكن المطالبة برسم اعمال الاختبار مستقلة عن رسم التفتيش .

التقييم المستمر :

- رسم محدد ، مبني على تقدير كلفة كل الاعمال المتوقع انجازها لجميع الصانعين المشهود بمطابقة صنف محدد من معداتهم (بما في ذلك نفقات السفر) ، والتي تقسم على عدد المرخصين ، بحيث يدفع كل منهم الرسم نفسه .
- كما سبق باستثناء عدم تضمين نفقات السفر التي تعتبر اضافية (قد تكون فعلية أو على اساس رسم محدد لكل منطقة) .
- رسم اداري محدد يضاف اليه رسم لكل علامة مطابقة استخدمت أو شهادة صدرت (قد تباع هيئة شهادة المطابقة احيانا بطاقات أو لوحات اسماء أو ما يعادلها تحمل علامة مطابقة الهيئة ، أو تباع الحق بان تطبع أو تختتم هذه العلامة على المنتج) .
- رسم متغير مبني على نسبة مئوية محددة اما من الانتاج الكلي أو من الانتاج

المشهود بمطابقته .

— كما سبق لكنه يسدد من خلال بطاقة تحمل علامة المطابقة .

ملاحظة :

تكون التكاليف المرتبطة بالمحافظة على شهادة المطابقة قابلة للتنبؤ عموماً أكثر من تكاليف الشهادة الأولية بالمطابقة . ومن هنا كان الميل الى استخدام الرسوم المحددة كما في الامثلة الاولى والثاني والثالث تحت (التقييم المستمر) ويسمح هذا النوع من الرسوم للصانع بتقدير التكاليف بشيء من الدقة .

وتجدر الملاحظة بأنه عندما يفشل الصانع في استمرار تمشيئه مع الشروط المتفق عليها مع هيئة شهادة المطابقة ، وتدعو الحاجة الى عمل اضافي في سبيل المحافظة على الشهادة ، تفرض هيئات كثيرة رسوماً مستقلة على هذا العمل ، على أساس الزمن عادة . وقد تكون هناك رسوم خاصة لاعادة شهادة المطابقة في بعض الحالات التي تبطل فيها شهادة مطابقة لمنتج .

11- اجراءات التظلم والشكاوي :

نصت المادة 5 من دستور مبادئ نظم شهادة المطابقة من طرف ثالث ودليل

ايزو / آييسي الملحق (2) على ما يلي :

« يجب ان يتضمن كل نظام لشهادة المطابقة مبني على مواصفات ، اجراءات التحقيق اللازم لتسوية التظلم المتعلق بتشغيل النظام » .

ويبدو ان هذا يغطي كلا من التظلم والشكاوي . أن لدى جميع هيئات شهادة المطابقة اجراءات للتظلم ، ومن غير المحتمل الا تخضع أي شكوى نابعة عن أي نشاط للهيئة للتحقيق ، مع احتمال وجود تفاوت بين هيئات شهادة المطابقة في الاهتمام الذي تبديه بنظام تحليل الشكاوي ودراستها . والمبدأ العام الهام المتعلق بأي اجراء للتظلم هو انه يجب أن يكون ، وان يبدو ، منفصلاً ومستقلاً عن الهيئة التي اتخذت القرار موضوع التظلم .

تكون الحكومة في بعض الاقطار مسؤولة عن التسجيل القانوني لهيئة شهادة المطابقة، وتفرض حينئذ ان يقدم التظلم النهائي لها . ولا يعني هذا هيئة شهادة المطابقة من ضرورة توفير اجراءات التظلم الخاصة بها . وهناك حالات قليلة من الناحية العملية تصل فيها المنازعات الى المرحلة التي تستدعي انفاذ

اجراءات الاستئناف الرسمية لان الاجراءات الوقائية والداخلية للهيئة تكون بشكل يسمح بتسوية المنازعات مسبقا كجزء من الاجراءات العادية للعمل ، وقد تتضمن هذه الاجراءات الاخيرة عملية الاشراف الاداري العادية على قرارات الموظفين ، أو ضبط العملية من قبل لجان ، أو كليهما .

قد تشكل هيئات التقييس ، المعتادة على تطبيق مبدأ الاتفاق لاعداد مشاريع المواصفات ، لجانا للأشراف على عملية شهادة المطابقة . وعلينا أن نلاحظ هنا أن هناك فرقا هاما بين دوري اللجنة الفنية المسؤولة عن صياغة المواصفة واللجنة المسؤولة عن الاشراف على عملية شهادة المطابقة ، اذ بينما يناسب الاتفاق الاولى فانه لا يلائم الثانية . فنشاط شهادة المطابقة محدد بعدد من القواعد والمبادئ ، وتتحمل هيئة شهادة المطابقة مسؤولية محددة لا تخضع لمبدأ الاتفاق . ويبدو أن عددا من هيئات شهادة المطابقة تبنت الارشادات التالية حول تشكيل لجان الشهادة ونطاق صلاحياتها :

التشكيل :

أن الرئيس الذي يكون مستقلا عن مصالح المصانع واتخاذ القرارات اليومية لشهادة المطابقة ، قد يكون أو لا يكون من موظفي هيئة شهادة المطابقة ، كما انه قد يتقاضى مكافأة عن العمل أو يتصرف بصفة فخرية فقط .

وتشمل العضوية كبار الموظفين المسؤولين عن التشغيل اليومي للخطة ، بالإضافة الى ممثلين عن المستخدم (بما في ذلك المستهلك العادي عندما يكون ذلك مناسباً) . وقد تضم مثلا خبراء في الاختبار أو التفتيش أو ضبط الجودة الاحصائي حسب ما هو مطلوب . وكثيرا ما تضم ممثلا عن اللجنة الفنية المسؤولة عن المواصفات القياسية وممثلا عن المصالح الحكومية كالتشريع أو الشراء مثلا . وتنقسم الاراء حول ضرورة تمثل الصناعيين ، ولكن هناك اجماع بالا يكونوا في مركز مهيم بل اقلية عند تمثيلهم .

نطاق الصلاحيات :

ليس لدى جميع هيئات شهادة المطابقة تعريف دقيق لنطاق صلاحية لجانها لشهادة المطابقة . فقد يكون لدى بعضها نظام هرمي للجان ، ولبعضها الاخر لجنة لكل خطة شهادة مطابقة محددة تغطي مواصفة أو زمرة من مواصفات المنتج . وقد لا تكون لدى بعضهم اي لجنة على الاطلاق ، باستثناء لجنة عامة لضبط جميع الخطط التي تديرها الهيئة . ومهما كان النمط أو مرحلة التطور ، وحتى لو لم تشكل لجنة شهادة مطابقة بل كان هناك مجرد تفويض صلاحيات من المجلس الام لعضو في المؤسسة ، فانه يتحتم

ان تكون السلطة المفوضة سلطة هيئة شهادة المطابقة ذاتها المشكلة قانونيا . أما كيفية تقديم المشورة لها ومدى حاجتها الى ضبط ما يجري باسمها بهذه الطريقة أو تلك ، فهما مسألة قرار تتخذه هي . وإذا تضمنت صلاحية اللجان تفويضا من الهيئة بتقرير الترخيص بالشهادة أو سحبها ، فيكون تشكيل تلك اللجان وخاصة من حيث التوازن بين الموظف المسؤول والمستخدم والمشرع والصانع أمرا حساسا . أما اذا كانت مهمة اللجنة تقديم المشورة للموظفين — مثل المدير — فيصبح أمر تشكيلها أقل حساسية ، الا ان اللجنة تؤدي العمل بشكل افضل عندما يكون المشير والمشار عليه على اتفاق تام حول جميع قواعد العمل الهامة .

ولا يحتمل ان يقتصر نطاق صلاحية أي لجنة تشكل لشهادة المطابقة على منح الشهادة أو سحبها . فقد تكون هناك حاجة الى اجتماع يناقش فيه توسيع شهادة المطابقة في حقل له علاقة بالمنتج أو ترويج افضل للمنتجات المشهود بمطابقتها . كما قد يكون المشرع معنيا بتحسين الخطة بالتحويل من نظام الى آخر أو بالتشديد على الاشراف ، أو قد يكون هناك مبرر لتقليص الاشراف (وبالتالي الكلفة) في الحالات التي يظهر فيها سجل المطابقة تقدما كبيرا ويبدو جيدا بصورة مستمرة . كما قد تنجم بعض الظروف ينشد فيها الاستئناس بوجهة نظر الشاهدين بالمطابقة من أجل تحسين المواصفات أو تطويرها أو حول تشريع مستقبلي وعندما تظهر القيمة الكبيرة للجنة مشكلة بعناية تضم جميع الاطراف المعنية . وقد واجهت بعض هيئات شهادة المطابقة مشاكل في الابتاء على اهتمام مثل هذه اللجان . فمن الواضح ان جزءا كبيرا من العمل ينجز في الايام الاولى عند صياغة واستنباط الخطط والاتفاق عليها مثل خطط الاشراف والرقابة ، وخلال التشغيل الاولي وليس فيما بعد عندما تكون المشاكل الاولية قد حلت . وفي هذه المرحلة المتأخرة ، يبقى لدى الاعضاء حافزا اقل لحضور الاجتماعات خاصة اذا كانت للجنة ثقة مستمرة في الادارة اليومية من قبل الموظفين وكلفة الخطط ووسائل ترويجها ، وهكذا تجد بعض الهيئات ان مثل هذه اللجان تميل الى الزوال . تبلغ عادة لجان شهادة المطابقة بالشكاوي التي تتسلمها هيئة شهادة المطابقة ، سواء كانت من المرخصين أو مقدمي الطلبات ، ضد هيئة الشهادة نفسها ، أو بخصوص منتجات شهد المستخدم أو المشرع بمطابقتها . في الحالة الثانية تتضمن انظمة (لوائح) الهيئة بنودا يتعهد بموجبها الصانع بان يلتزم بان المنتجات المشهود بمطابقتها مطابقة حقا للمواصفة وان يقوم بتعويض الاشخاص الذين يرتبط معهم بعقود اذا تبين ان المنتج لم يكن مطابقا . وفي هذه الظروف بصورة خاصة تأمل الهيئة

ان تكون معالجة هذه الشكوى سليمة ، واذا تايدت الشكوى ان تحل بصورة ملائمة .
وعلى اي حال ، ترى الهيئة فائدة في حفظ سجلات لمثل هذه الشكاوي التي تقدم الدليل
على كفاءة خطة شهادة المطابقة والاسلوب الذي تعالج به الشكاوي .

12- التوثيق :

ان احد المكونات الاساسية لاي نظام أو خطة لشهادة المطابقة هو التوثيق
المستخدم في ذلك النظام . ويتضمن ذلك سلسلة كبيرة من الوثائق والنماذج ابتداء
بالانظمة (اللوائح) المرعية وشهادة المطابقة ونماذج تقارير الاختبار والتفتيش ،
وانتهاء بالمواصفة الفعلية المستخدمة للشهادة بالمطابقة . ومثل هذه الوثائق ضرورية
للالدارة المنتظمة والمنضبطة لاي نظام لشهادة المطابقة . كما انها اساسية لاستمرار
عمليات هيئة شهادة المطابقة ولمقارنة نظام شهادة مع آخر كما تمارسه الهيئة نفسها
أو هيئات اخرى ، وبالتالي لتحديد الفروق . كما تعتبر ادوات اولية للتفاهم حول
امور متعلقة بجوانب الشهادة ، خاصة ما يتعلق بالتجارة على المستوى الوطني أو
الدولي . وتعتمد عملية أي توافق متعدد الاطراف على الدراسة الاولية لهذا التوثيق .
يتراوح هذا التوثيق حاليا بين مجموعة معقدة من الوثائق تستخدمها احدى الهيئات
لكل منتج افرادي وبين مجموعة واحدة من الوثائق تستخدمها هيئة اخرى لتغطي
زمرة كبيرة من المنتجات أو نظم شهادة المطابقة . واذا جمعنا الخطوات المتعلقة
بمختلف نظم الشهادة المشروحة في الفصل الثاني ، نستطيع تقسيم الوثائق المستخدمة
الى فئتين رئيسيتين : الانظمة (اللوائح) المرعية ووثائق التشغيل :

الانظمة « اللوائح » المرعية :

يدار نظام شهادة المطابقة (باستثناءات قليلة) من قبل هيئة شهادة المطابقة التي
تعمل بموجب انظمة « لوائح » مرعية وتوفر هذه الانظمة (اللوائح) القواعد العامة
لتنفيذ هذا النظام وضبطه ، والوضع القانوني للهيئة وسلطتها ، ومسؤوليتها ، ونوع
شهادة المطابقة التي تتولاها ، والجوانب القانونية المتعلقة بنظام الشهادة نفسه ،
والاعمال التي تشكل خرقا لقواعد الشهادة . كما قد تحدد إجراءات النظم القانوني
والشروط المتاحة لاي شخص أو مؤسسة ضد أي اساءة استعمال مزعومة للسلطة
أو اجراء غير قانوني للهيئة أو موظفيها . وكذلك قد تحدد شروط تمويل الهيئة .

وثائق التشغيل :

تشرح هذه الوثائق « التي تدعى في بعض الاقطار (خطة الاشراف والرقابة) » بتفصيل اكبر طريقة العمل لنظام الشهادة الذي تستخدمه الهيئة . وتحدد الخطوات التي على المشاركين في النظام اتخاذها مثل طلب شهادة المطابقة ، والتفتيش الاول للمصنع ومباني الصانع (البائع) ، وشروط اخذ العينات ، والاختبار وحفظ السجلات ، ومطابقة المنتج ، وشهادة المطابقة « اي الترخيص أو منح الاجازة » ، ومتطلبات المراقبة لضمان استمرار المطابقة مع الشروط والمتطلبات والمتطلبات الفنية (أي المواصفات) المتعلقة بنظام تلك الشهادة ، الخ . كما تصف هذه الوثائق عادة الترتيبات المالية أو الرسوم المطلوبة لتغطية كلفة تشغيل النظام .

وتدعو الحاجة الى الاستفادة من نماذج تقارير شهادة المطابقة والاختبار والتفتيش، من اجل تشغيل مختلف النظم القائمة والمشروحة في الفصل الثاني . وتستخدم صيغ واشكال مختلفة من هذه النماذج في الوقت الحاضر ، ويمكن اكتشاف فروق فيما بينهما .

وتشير الخلاصة التالية بصورة عامة الى الانواع الرئيسية للوثائق المستخدمة في نظم شهادة المطابقة بالاضافة الى المواصفات .

الانواع الرئيسية للوثائق في نظم شهادة المطابقة :

الانظمة (اللوائح) المرعية :

1- القوانين ، والمراسيم ، والانظمة الداخلية :

قد تؤسس هيئة شهادة المطابقة كشخصية اعتبارية بنص قانوني . وحتى حين لا تكون شخصية اعتبارية مستقلة ، فان بعض أو جميع وظائفها للشهادة بالمطابقة قد تخضع لانظمة الحكومة « انظر الفصل الرابع » .

2- السياسات ، والاجراءات ، والبرامج :

قد تعرف هذه اللوائح مسؤوليات الهيئة وبرنامج عملها واجراءاتها وربما بنية الرسوم ، اعتمادا على الاطار القانوني الذي تعمل الهيئة ضمنه .

وثائق التشغيل :

يشار في بعض الاقطار الى مجموعة الوثائق التالية باسم « خطة الاشراف والرقابة » ،
بينما يقتصر على الوثائق المشروحة في 6 ادناه في اقطار اخرى .

3- نموذج الطالب :

قد يكون هذا نموذجا مشتركا لعدد من نظم شهادة المطابقة ، او قد تستخدم
نماذج مستقلة لكل نظام ومنتج .

4- تقرير التقييم :

خاصة للمصنع . وقد يكون مشتركا لعدد من نظم شهادة المطابقة او قد تستخدم
نماذج مستقلة لكل نظام ومنتج . وكبديل قد يستخدم نموذج مشترك لجميع الخطط
يلحق به نموذج خاص لكل منتج .

5- تقرير الاختبار » قد يكون للاستعمال الرسمي فقط . لكنه على أي حال

يكون مستقلا 4 اعلاه .

يرجح ان يكون مشتركا لجميع نظم الشهادة ، ولكن قد تستخدم نماذج مستقلة
لكل نظام او منتج .

6- خطة الاشراف والرقابة :

انظر الملاحظات تحت (وثائق التشغيل) . تعرف الخطة الالتزامات المفصلة
لهيئة شهادة المطابقة والمرخص أو حامل الاجازة ، وتختلف عادة بين خطة وأخرى .
وقد تكون مشتركة كليا او جزئيا لجميع المنتجات . كما قد يلحق بالنسخة الرسمية
وثائق تفصيلية . لم يقدم أي مثال نظرا للتنوع .

7- الاجازة / الرخصة / الشهادة أو التفويض :

تشكل هذه العقد بين الهيئة والمرخص . ولذلك تضم جميع الشروط ذات العلاقة
في 1 و 2 و 6 . وتكون طبقا لذلك مهيأة بتوقيع المرخص وتوقيع الهيئة . أما
درجة دمجها مع 6 فمتفاوتة .

8- نموذج المطالبة بالرسوم :

قد يدمج في 6 و 7 .

9- تقارير التفتيش / المراقبة :

قد تكون هذه مشتركة لعدد من نظم شهادة المطابقة ، أو قد تستخدم نماذج مستقلة لكل نظام ومنتج .

ملاحظة :

استنادا الى ما تراه هيئة شهادة المطابقة ، قد تكون هناك وثائق مثل : (تعليق استخدام العلامة) و « اعادة استخدام العلامة » و (ملاحظات الاشعار بالاسترجاع) و (نماذج التحقيق في الشكاوي) و (نماذج تقارير معايرة « المعدات ») و « نماذج اخذ العينات » و (نماذج ضبط الجودة الداخلي في المصنع) .. الخ .

الفصل السادس المسؤولية القانونية

لما كان هذا الكتاب معنيا بمبادئ شهادة المطابقة وممارستها ، فانه لا يغطي سوى المسؤولية القانونية التي تنشأ عن عملية شهادة المطابقة من طرف ثالث أو ترتبط بها . وحتى ضمن هذا الحصر ، فان المجال متسع ولا يمكننا الا تلخيص بعض المسؤوليات القانونية المحتملة (انظر الملحق 7) ، اننا على اقل تقدير نأمل ان ينبه هذا التلخيص اصحاب المهن الى وعي مفهوم المسؤولية القانونية ، وان يقدم بعض الامثلة للاوضاع التي تؤدي عادة لحدوث الشكوى والمسؤولية القانونية المحتملة أو ادعائها ، فالكتاب ليس بحثا قانونيا . اما الملاحظات التالية فمبنية على حالات وقعت بالفعل . وقد اشرنا الى المسؤولية القانونية النابعة من عملية شهادة المطابقة وليس الى مجرد المسؤولية القانونية للهيئة ، لان الاخيرة ، بصفتها في مركز الادارة ، مسؤولة عن اي مسؤولية قانونية يسببها موظفوها والمؤسسات التي تستخدمها مثل المختبرات ووكالات التفتيش . وتشهد الهيئة بالمطابقة لمجموعة من المتطلبات الفنية التي قد تكون مقرة من هيئة أخرى ، وبالتالي قد تتورط هيئة شهادة المطابقة في أي شكوى تنشأ عن أي عجز في هذه المتطلبات فتتج في مسؤولية قانونية لهذا السبب . كما ان من الواضح انها متورطة مع الصانع الذي شهدت بمطابقة منتجاته . وباختصار هي متورطة مع جميع الاطراف الاخرى المعنية بالعملية .

كنا نود ان نكون في وضع نستطيع معه تحديد من تسند اليه المسؤولية القانونية في مجال واسع من الظروف المختلفة ، لكن هذا يثير من الاسئلة اكثر مما يقدم من اجابات . وحتى لو كنا معنيين بنظام قانوني واحد فان حجم المهمة لتوفير حتى مجموعة من الاعتبارات تنطبق على هذا الوضع أو ذاك ، يخرجها عن نطاق فصل من فصول هذا الكتاب . وما دام الامر كذلك فاننا معنيون بعموميات وضع عالمي حيث لا نستطيع اكثر من خدش سطح المشكلة . ويتعين على اصحاب المهن دراسة جميع القوانين في اقطارهم بعناية للتحقق من سير نظمهم على اساس قانوني سليم يمكن الدفاع عنه ، وذلك نظرا للحجم المتزايد من الاجراءات القانونية الخاصة بالمسؤولية القانونية للمنتج في مختلف الاقطار وتورط جميع الاطراف المعنية ، في الموضوع ، بما في ذلك هيئة شهادة المطابقة ، بشكل من الاشكال .

توفر انظمة شهادة المطابقة من طرف ثالث عمليات رقابة محايدة لادعاء الصانع أو

كما يفضل ان يسميها بعضهم ، تدقيقات وتحقيقات ، في هذه الادعاءات . وحتى النظام رقم 8 (انظر الفصل الثاني) — الاختبار 100% — هو من هذا النوع — تدقيق على ادعاء الصانع — رغم أن درجة التعهد — بموجب شهادة المطابقة — من طرف هيئة شهادة المطابقة أكبر في هذا النظام مما هو عادة في الانظمة الاخرى . كما أن كلا من الانظمة الاخرى يعتمد على مستندات تثبت مبدأ ابقاء الصانع مسؤولاً عن تحقيق ادعاءاته بالنسبة لمنتجاته المشهود لها بالمطابقة من الطرف الثالث . وتجاوز بعض الانظمة هذا وتعلن بالتحديد في شروط العقد بين الشاهد بالمطابقة والصانع بان هيئة شهادة المطابقة لا تتحمل أي مسؤولية قانونية رغم شهادتها بالمطابقة . كما تلزم بعضها الصانع بتعويض الشاهد بالمطابقة عن أي ادعاء ، واستصدار تأمين لمواجهة أي مسؤولية قانونية قد تظهر رغم انكارها . ومع ان التصل من جانب واحد قد يكون عاملاً ذا مغزى لتقرير مدى وقوع المسؤولية القانونية ، الا انه لا يوفر بالضرورة حماية كاملة . ولدى الشاهدين بالمطابقة في بعض الاقطار خبرة جيدة في هذا الميدان وتصلح آراؤهم المعتبرة لان تكون مرشداً .

يبدأ التسلسل العادي للاحداث ، بالنسبة للمسؤولية القانونية ، باكتشاف عيب تليه شكوى ، فاذا جرت مواجهة الشكوى بطريقة ترضي المدعي تتوقف العملية عند هذا الحد وتبطل المسؤولية القانونية . أن ما حدث في الواقع هنا هو أن الشخص الذي تلقى الشكوى قد اعترف بالمسؤولية القانونية أو على الاقل اقنع المشتكي بطريقة تمنعه من متابعة الامر الى ابعد من ذلك أو انه قد كان لها مثل هذا التأثير .

وقد تنشأ الشكوى حول منتج ما لاسباب متنوعة تتعلق بعدد كبير من العوامل، والتي قد يتحمل عدد من الهيئات مسؤوليتها . ولذلك حاولنا ان نفرد بعض المتغيرات ونعد قائمة بالعيوب والشكاوى الممكنة (انظر الملحق 8) .

من الصعب ان نعمم ، وربما كان من الخطورة بمكان ، نظراً لتعقيد مختلف النظم القانونية . غير ان المبادئ التالية تنطبق على بعض الاقطار فيما يخص شهادة المطابقة والمسؤولية القانونية :

1- حيثما اوفت هيئة شهادة المطابقة بالتزاماتها (بقبول المواصفة الصحيحة ، أو الاصدار الملائم لشهادة مطابقة للمنتج قبل طرحه للاستخدام أو ، في الحالات المناسبة ، بالتفتيش أو الاختبار اللاحقين اثناء الاستخدام) لا تكون هذه الهيئة

سواء كانت حكومية أو غير حكومية معرضة لاي مسؤولية قانونية .

2 - حيثما لا يبرز أمر المسؤولية القانونية ضد هيئة شهادة المطابقة ، لكن يتبين ان المنتج معيب ، فان القضية بكاملها تنحصر بين الصانع أو البائع والمستخدم . غير انه تجدر الملاحظة بان الصانع للمنتج والشاهد بالمطابقة بالإضافة الى جميع الآخرين المعنيين بتسويق ذلك المنتج أو تركيبه و/أو صيانته في بعض الاقطار مسؤولون قانونيا حتى لو استخدم المنتج بغير الاسلوب الذي صنع له وأدى الى اصابة أو ضرر . ويعود هذا الى أن بعض الاراء ترى بان الخطأ وقد وقع من الطرف المتضرر فان على جهة ما أن تعوضه عن تضرره والصانع والآخرين في وضع افضل من وضع الطرف المتضرر للقيام بذلك . كما لا بد من الملاحظة انه عند اكتشاف عيب يؤثر على المنتجات التي وصلت الى أيدي الجمهور ، دون ان يقوم الصانع او وكيله باتخاذ الاجراءات لتحذير ذلك الجمهور ، يرى بعض المسؤولين القانونيين ان مسؤولية القيام بذلك تقع على الشاهد بالمطابقة .

تبرز المصاعب عندما لاتستطيع الاطراف المتورطة — هيئة شهادة المطابقة والصانع أو البائع والمستخدم — الاتفاق على من تقع عليه المسؤولية القانونية . ويجدر القول هنا ان معايير المسؤولية القانونية تختلف من بلد الى آخر . فمثلا قد تسمح بعض الاقطار بينما لا تسمح اخرى لهيئة شهادة المطابقة ان تحل نفسها من بعض المسؤولية القانونية عن بعض العيوب التي لولا هذا التحلل لكانت مسؤولة قانونيا عنها . كما ان المسؤولية القانونية لهيئة شهادة المطابقة محددة في القانون في بعض الاقطار .

يصبح الامر أكثر تعقيدا عندما يأتي دور مسألة السلطة القضائية التي قد تبرز عندما يكون طرفان أو أكثر قائلين في اقطار مختلفة ، دون اتفاق على تحديد أي من قانوني القطرين يحكم العقد . والمعايير المطبقة على هذه المسألة غير موحدة في مختلف الاقطار .

ليس في نية مؤلفي هذه الوثيقة الايغال في انذار من تورطوا أو سيتورطون فسي شهادة المطابقة . غير ان الاوضاع العالمية القانونية والاجتماعية والاقتصادية متغيرة وكلما انتقلنا من ترتيبات شهادة المطابقة الوطنية الى الاقليمية أو الدولية تزداد أهمية المسؤولية القانونية الاخرى التي بحثت في الفصول السابقة ، لا لاغراض الترتيبات الدولية فقط ، بل حتى على المستوى الوطني لشهادة المطابقة عندما تسعى الاقطار الى توفير نظمها مع الترتيبات الثنائية أو المتعددة الاطراف .

الملحق - 1 -

لجنة شهادة المطابقة في ايزو (سرتيكو) -

نطاق الصلاحية

- 1 - دراسة الوسائل للحصول على قبول متبادل اكبر لعلامات المطابقة الاقليمية والوطنية ، ضمانا للمطابقة للمواصفات المحددة لوظائف المنتجات وخواصها ، خاصة عندما تكون عوامل الصحة والسلامة او البيئة مشمولة ، وتعريف القواعد والاجراءات اللازمة لضمان قالب موسع لمثل هذه الاتفاقيات ، مع الادراك بان استخدام نظم وطنية لشهادة المطابقة وعلاماتها كاجراءات حماية سيتقلص نتيجة لذلك .
- 2 - اخضاع تطوير النظم الوطنية والاقليمية للمراجعة من اجل احراز تقدم ، عندما تبرز الحاجة في المستقبل ، نحو الشهادة بالمطابقة لمواصفات ايزو ، وفي الوقت نفسه ، دراسة سبل حماية علامة ايزو لكي يكون بالامكان استخدامها في المستقبل علامة مطابقة للمواصفات .
- 3 - دراسة كيفية ضبط استخدام مواصفات ايزو في نظم شهادة المطابقة . ونتيجة لذلك ستدعو الضرورة بين اشياء اخرى الى دراسة وسائل ضمان المقبولية المتبادلة لمؤسسات الاختبار ووكالات التفتيش وترتيبات التنظيم الملائمة .

الملحق - 2 -

دليل ايزو / آييسي - 16 - 1978

دستور المبادئ لانظمة شهادة المطابقة من طرف ثالث والمواصفات ذات العلاقة

ان نشاطات اعضاء ايزو واللجنة الدولية الكهترتقنية (آييسي - IEC) في اعداد المواصفات وتشغيل انظمة شهادة المطابقة من طرف ثالث المبنية على المواصفات (والتي سيشار اليها فيما بعد في هذا الدستور باسم « انظمة شهادة المطابقة ») تنبثق اساسا من الحقيقة المسلم بها بان المواصفات اداة جوهرية للنشاط الاقتصادي ، وانها تشجع تحسين الانتاج وزيادة حجم التجارة عن طريق تطبيق الخبرة من العلوم والتكنولوجيا .

يجب ان نعتبر مضاعفات المواصفات على التجارة الخارجية جزءا من تأثيرها الكلي ، مع انه يجب الا تكون المواصفات موجهة نحو توفير الحماية للانتاج المحلي . لقد صممت الاتفاقيات التي توصلت اليها ايزو واييسي واعضاؤهما حول المواصفات وشهادة المطابقة من اجل تحسين التجارة الدولية ، وتسهيل نقل التكنولوجيا ايضا . ولذا فانها تستبعد اية فكرة للتطبيق التمييزي .

كما يعترف اعضاء ايزو واييسي بالدور الرئيسي لتأكيد الصانع للمطابقة من خلال العلاقات الطبيعية بينه وبين الزبون .

وفي ضوء هذه الاعتبارات ، اقر مجلسا ايزو واييسي المبادئ التالية ، والتي تفترض مسبقا وجود درجة من التبادل في العلاقات المشتركة بين الاعضاء ، من اجل دراستها وتبنيها من طرف اعضاء المنظمات .

1- تكون جميع انظمة شهادة المطابقة التي يضعها اعضاء ايزو واييسي او التي يشاركون فيها ، سواء كانت وطنية او اقليمية او دولية ، مبنية بقدر الامكان بصورة مباشرة او غير مباشرة على المواصفات الدولية لاييزو واييسي ، في كل مرة تكون فيها بالشكل المناسب والدقة الملائمة او يمكن ان تعد خلال فترة زمنية معقولة .

2- عندما يجري او يحتمل ان يجري وضع مواصفة دولية لاييزو او آييسي موضع التنفيذ في انظمة شهادة المطابقة ، يجب ان يهتم اعضاء ايزو واييسي المسؤولون عن تأدية هذه الانظمة لوظيفتها بصورة خاصة في ان يروا ان هذه المواصفة قد

كيفت وفق متطلبات شهادة المطابقة ، مع الانتباه الخاص الى ما يلي :

- 1 . التعريف الواضح للخصائص المحددة .
 - ب . الطريق الصحيحة والقابلة للاعادة للقياس والاختبار .
 - ج . توفير الارشاد ، بالمقارنة مع المواصفة الفنية ، حول متطلبات الانظمة لضمان المطابقة مع تلك المواصفة .
 - د . الحاجة الى اتاحة المجال للتطور التكنولوجي وتشجيعه .
- 3 يجب ان يسمح اي نظام لشهادة المطابقة مبني على المواصفات بالشهادة بمطابقة المنتجات دون تحيز بالنسبة لمنشأها . ويجب أن تكون تفاصيل أي نظام كهذا مشروحة بالكامل في وثيقة متوافرة للعموم .
- 4 يجب أن يستفيد اي نظام لشهادة المطابقة مبني على المواصفات الى اقصى حد ممكن من الاجراءات الداخلية لضبط الجودة لدى الصانع الذي شهد بمطابقة منتجاته ، حينما تكون تلك الاجراءات موجودة بالشكل المناسب والدقة الملائمة ، وان يشجع تطوير تلك الاجراءات .
- 5 يجب أن يتضمن اي نظام لشهادة المطابقة مبني على المواصفات اجراءات التحقيق الخاصة بتسوية التظلمات المتعلقة بتشغيل النظام .
- 6 يجب ان ينظم اي نظام لشهادة المطابقة مبني على المواصفات بطريقة تضمن فيها ، نزاهة تامة ، سلطة مستقلة تمثل مصالح جميع الاطراف المعنية بتأدية النظام ، بان مبادئ هذا الدستور قد احترمت .
- 7 عندما يطور عضوان أو أكثر من ايزو أو ايبسي أو يعملون على تطوير نظامين أو أكثر من انظمة شهادة المطابقة لنفس المنتج أو لمجموعة من المنتجات ، فان عليهم ان يسعوا الى ايجاد ترتيبات مناسبة فيما بينهم تبنى على المساواة في الحقوق والالتزامات لكل منهم وتهدف الى تقليص التحيز المرتبط بالتباين بين المواصفات . واذا كانت مواصفة دولية لايزو أو ايبسي موجودة ، فيجب ان تشكل الاساس الفني لمثل هذه الترتيبات . وان لم تكن موجودة ، فيجب توفير اية مواصفة تنتج عن مثل هذه الترتيبات ، لايزو أو ايبسي ، بقصد تطوير مواصفة دولية مشابهة لايزو أو ايبسي .
- 8 يجب ان يقدم اعضاء ايزو وايبسي لبعضهم كل مساعدة ممكنة لكي يستفيد مواطنو اقطارهم من نصوص هذا الدستور بالكامل .

9- يجوز لأي عضو من ايزو أو أييسي لديه شكوى فيما يخص عدم تطبيق هذا الدستور في نظام لشهادة المطابقة يديره أو يشارك فيه عضو آخر ، أن يتقدم بالتماس المساعي الحميدة لمجلس ايزو أو أييسي ، حسب الحالة ، بقصد التوصل إلى حل .

10- يجب أن تستمر ايزو وإييسي في تقديم خدماتهما إلى المنظمات الوطنية والدولية الحكومية لتنفيذ سياسة « الإشارة إلى المواصفات » وللقبول الدولي لأنظمة شهادة المطابقة وترتيباتها . ولذا فإن من المرغوب فيه أن يجلب انتباه جميع السلطات غير الاعضاء في ايزو وإييسي ، والمعنيين بصورة عامة بشهادة المطابقة ، إلى مبادئ هذا الدستور .

ملاحظة :

اتفق على أن تكون تعاريف بعض المصطلحات المستخدمة في هذا الدستور على النحو التالي (انظر دليل ايزو رقم 2) :

شهادة المطابقة : وثيقة تشهد بأن منتجا أو خدمة ما مطابقة لمواصفات قياسية أو مواصفات تقنية محددة .

علامة المطابقة : علامة تشهد بأن منتجا أو خدمات ما مطابقة لمواصفات قياسية أو مواصفات تقنية معينة .

الشهادة بالمطابقة : الشهادة بواسطة شهادة للمطابقة أو علامة للمطابقة بأن منتجا أو خدمة ما مطابقة لمواصفات قياسية أو مواصفات تقنية معينة .

نظام الشهادة بالمطابقة : نظام له احكامه في الاجراء والادارة من اجل تنفيذ شهادة المطابقة .

هيئة شهادة المطابقة : هيئة حيادية حكومية أو غير حكومية تمتلك الكفاءة والمهولة اللازمين لتشغيل نظام لشهادة المطابقة ، وتمثل فيها مصالح جميع الاطراف المعنية بتأدية النظام لوظيفته .

نظام شهادة المطابقة من طرف ثالث : نظام شهادة مطابقة تتولاه هيئة شهادة مطابقة أو يتم تحت اشرافها .

ترتيب شهادة المطابقة : ترتيب يحقق الاعتراف المتبادل لأنظمة شهادة المطابقة أو الاجراءات المتعلقة بها وذلك لتسهيل التجارة .

الملاحق (3)

دليل ايزو / ايسسي 25 - 1982

المتطلبات العامة

الكفاءة الفنية لمختبرات الفحص والاختبار

1- المجال وحقل التطبيق :

الفرض من هذه الوثيقة هو بيان المتطلبات العامة فقط التي يتعين على مختبر الفحص والاختبار التقيد بها حتى يتم الاعتراف به كمختبر مؤهل فنيا .
يجوز للهيئة أو السلطة المانحة للاعتراف (أو الاقرار) تحديد اي متطلبات أو معلومات اضافية يجب الكشف عنها لتقييم الكفاءة الفنية للمختبر أو لتحديد مدى التقيد بالقواعد الاخرى ، وذلك حسب طبيعة عمل المختبر .
يمكن استخدام هذا الدليل من قبل الهيئات المخولة باعتماد المختبرات وهيئات شهادة المطابقة ، والهيئات الحكومية أو غير الحكومية المعنية بالكفاءة الفنية لمختبرات الفحص والاختبار .

2- تعريف :

تستخدم لأغراض هذا الدليل التعاريف التالية المأخوذة من دليل ايزو رقم (2) :
1-2 المختبر (مختبر الفحص والاختبار والمشار اليه فيما بعد بكلمة مختبر) :
مختبر يقيس أو يفحص أو يختبر أو يعاير أو يحدد بطريقة ما خصائص أو أداء المواد أو المنتجات .

2-2 طريقة الاختبار :

إجراء فني معين لتحديد واحدة أو أكثر من الخصائص المحددة للمادة أو المنتج .

3-2 تقرير الاختبار :

وثيقة تعرض نتائج الاختبار والمعلومات الاخرى وثيقة الصلة به .

4-2 الهيئة المعتمدة :

هيئة حكومية أو غير حكومية تتولى وتدير نظام اعتماد المختبرات ، وتمنح الاعتمادات .

5-2 هيئة شهادة المطابقة :

هيئة حيادية ، حكومية او غير حكومية ، تتمتع بالكفاءة والمهوية اللازمين لتشغيل نظام لشهادة المطابقة ، وتمثل فيها مصالح جميع الاطراف المعنية بتأدية هذا النظام لوظيفته .

3- التنظيم :

- يجب ان يكون مختبر الفحص والاختبار :
- قابلا لتحديد الذاتية قانونيا .
- له هيكل تنظيمي ، يتضمن نظاما للجودة ، يمكنه من المحافظة على القدرة على اداء المهام الفنية التي يزاولها بموجب الاعتراف الممنوح .
- قادرا على اثبات قدرته على اداء الاختبارات المثلة لتلك التي يلتمس مزاولتها بناء على طلب من الاشخاص او الهيئات التي تقيم كفاءته .
- منظما بحيث لا يتعرض العاملون فيه الى ضغط او اغراء غير مبرر مما قد يؤثر على حكمهم ، أو على نتائج عملهم .
- منظما بحيث يدرك كل فرد من العاملين نطاق مسؤوليته وحدودها .
- له مدير فني (مهما اختلفت التسمية) يتحمل المسؤولية الشاملة عن الاعمال الفنية للمختبر .
- متوافرة فيه قواعد واجراءات امن مناسبة لضمان حماية حقوق الملكية والمعلومات السرية .

ملاحظة :

في المختبرات الصغيرة يمكن للهيكل التنظيمي الوفاء بمتطلبات هذا البند بصورة مبسطة

4 - نظام الجودة :

- 1-4 يجب على المختبر تشغيل برنامج داخلي لتأكيد الجودة يكون ملائما لنوع العمل المنجز ومجاله وحجمه . ويجب ان يوثق هذا البرنامج في (كتيب الجودة) الذي يجب أن يكون متاحا لاستخدام موظفي المختبر . ويجب ان يتولى عضو مسؤول من موظفي المختبر مسؤولية ابقاء الكتيب مناسبا ومحدثا .
- يجب على ادارة المختبر تسمية الشخص او الاشخاص المسؤولين عن تأكيد الجودة داخل المختبر ، وان يكون لهم اتصال مباشر مع الادارة العليا .

- 2-4 يجب ان يتضمن كتيب الجودة معلومات عن :
 — بنية المختبر (الهيكل التنظيمي) .
 — المهام التشغيلية والوظيفية المتعلقة بالجودة بحيث يعرف كل فرد نطاق مسؤوليته وحدودها .
 — الاجراءات العامة لتأكيد الجودة .
 — اجراءات لتأكيد الجودة المحددة لكل اختبار ، حسب الاقتضاء .
 — اختبار المهارة ، واستخدام المواد المرجعية ... الخ ، حيثما يكون ذلك مناسباً .
 — ترتيبات كافية تضمن التغذية الراجعة واتخاذ الاجراءات التصحيحية عند اكتشاف تناقضات في الاختبارات .
 — اجراءات معالجة الشكاوى الفنية .
- 3-4 يجب مراجعة نظام الجودة بصورة منتظمة ودورية من قبل الادارة او نيابة عنها ، بهدف ضمان الفعالية المستمرة للترتيبات والاجراءات التصحيحية المتخذة .
 يجب تسجيل مثل هذه المراجعات مع اي اجراء تصحيحي متخذ .
- ملاحظة :** في المختبرات الصغيرة يمكن لنظام الجودة ان يفي بمتطلبات هذا البند بصورة مبسطة .

5 - العاملون :

- 1-5 يجب ان يكون العاملون حائزين على التعليم والتدريب والمعرفة الفنية والخبرة اللازمة للوظائف الموكولة اليهم .
- 2-5 يجب ان يوجد وصف وظيفي لكل فئة من المناصب الفنية الرئيسية يتضمن التعليم والتدريب والمعرفة الفنية والخبرة الضرورية .
- 3-5 يجب ان تكون نسبة العاملين في الاشراف الى غيرهم من العاملين بحيث تحقق الاشراف الكافي .
- 4-5 يجب تسمية الموظفين الملائمين لينوبوا عن كبار موظفي الادارة الفنية ونظام الجودة اثناء غيابهم .
- 5-5 يجب الاحتفاظ في المختبر بمعلومات مناسبة عن المؤهلات والتدريب والخبرة لكل فرد من الموظفين الفنيين .

ملاحظة :

في المختبرات الصغيرة يمكن اسناد اكثر من وظيفة للشخص الواحد .

6 - معدات الاختبار والقياس :

1-6 يجب ان يكون المختبر مجهزا ، او قادرا على الوصول الى جميع المعدات التي تلزمه للاداء الصحيح للاختبارات والقياسات المعترف له بها .

2-6 يجب صيانة جميع المعدات بالشكل المناسب لضمان حمايتها من التأكل من المسببات الاخرى للتلف . كما يجب ان تتوافر تعليمات الصيانة الاصولية للمعدات التي تحتاج الى صيانة دورية .

3-6 اذا تعرض اي جهاز من الاجهزة لحمل زائد او لاستعمال خاطيء او اذا كان يعطي نتائج مشكوكا بصحتها او اذا تبين بواسطة المعايرة او بأي طريقة اخرى ان فيه عيبا ، فيجب وضع هذا الجهاز خارج الخدمة ، وان تثبت عليه بطاقة تشير الى ذلك بوضوح ، الى ان يتم اصلاحه والتأكد بواسطة الاختبار او المعايرة من ادائه لوظيفته بصورة مرضية .

4-6 يجب الاحتفاظ بسجل لكل جهاز من الاجهزة الرئيسية يتضمن :

1-4-6 اسم الجهاز .

2-4-6 اسم الصانع ، وطرارز الجهاز ، ورقمه المسلسل .

3-4-6 تاريخ التسلم ، وتاريخ الوضع في الخدمة .

4-4-6 الموقع الحالي للجهاز ، عند الضرورة .

5-4-6 تفاصيل الصيانة .

5-6 في حالة معدات القياس يجب ان تتضمن القيود ايضا :

1-5-6 تاريخ آخر معايرة وتقارير المعايرة .

2-5-6 اقصى فترة زمنية بين المعايرات المتتالية .

6-6 يجب تثبيت بطاقة او رقعة على معدات القياس التي تحتاج الى معايرة ،

يوضح عليها تاريخ آخر معايرة وتاريخ المعايرة القادمة .

7 - المعايرة :

1-7 يجب معايرة معدات القياس والاختبار المستخدمة في المختبرات حسب

الضرورة قبل وضعها في الخدمة ، ثم معايرتها بعد ذلك حسب برنامج محددة .
2-7 يجب اعداد وتنفيذ برنامج اجمالي لمعايرة المعدات يضمن سلسلة (حيثما ينطبق هذا المفهوم) القياسات المنفذة في المختبر الى المعايير الوطنية وما يتوفر من المعايير الدولية والتي تحددها اللجنة الدولية للاوزان والمقاييس . اما اذا كان هذا المفهوم للسلسلة غير قابل للتطبيق ، فعلى المختبر ان يقدم الدليل المقبول على ترابط نتائج القياس او ضباطها (مثلا عن طريق المشاركة في برنامج مناسب للتعاون بين المختبرات لمقارنة النتائج) .

3-7 يجب استخدام المعايير المرجعية المتوافرة في المختبر لاجراض المعايرة فقط ، وليس لاي غرض آخر .

4-7 يجب معايرة المعايير المرجعية من قبل هيئة مؤهلة تستطيع ضمان السلسلة الى معايير القياس الوطنية او الدولية .

5-7 يجب اخضاع معدات الاختبار الموجودة في الخدمة للفحص بين المواعيد المنتظمة لاعادة المعايرة ، حيثما يكون ذلك مناسبا .

6-7 يجب سلسلة المواد المرجعية — حيثما امكن — الى المواد المرجعية المعيارية الوطنية او الدولية .

8- طرق الاختبار واجراءاته :

1-8 يجب ان تتوافر في المختبر تعليمات مناسبة موثقة حول استخدام وتشغيل المعدات ذات العلاقة ، وحول تداولها وتحضير العينات (حيثما كان ذلك مناسبا) ، وحول اساليب الاختبار القياسية ، حيث ان غياب مثل هذه التعليمات قد يعرض فعالية عملية الاختبار للخطر . ويجب تحديث جميع التعليمات والمواصفات القياسية والادلة والبيانات المرجعية المتعلقة بعمل المختبر ، كما يجب ان تكون متاحة للعاملين ببسر وسهولة .

2-8 يجب ان يستخدم المختبر الطرق والاجراءات المنصوص عليها في المواصفات التي يجري اختبار المنتج وفقا لها ، مما يقتضي ان تكون هذه المواصفات دوما فسي متناول العاملين القائمين بعملية الاختبار .

3-8 عندما تقتضي الضرورة اتباع طرق واساليب الاختبار غير الواردة في المواصفة ، فانه يجب توثيق ذلك بالكامل .

4-8 يجب ان تخضع جميع الحسابات اليدوية والبيانات المنقولة للتدقيق المناسب .

5-8 عند استخدام الحواسيب لمعالجة النتائج ، يجب ان يتصف النظام بالثبات والاستقرار بحيث لا تتأثر صحة النتائج . ويتضمن هذا بصورة عامة القدرة على اكتشاف القصور (الخلل) في الاجهزة اثناء تنفيذ البرنامج ، ثم اتخاذ الاجراء المناسب .

9- البيئة :

1-9 يجب ان لا تكون البيئة التي تجري فيها الاختبارات سببا في افساد نتائج الاختبار او ضارة بدقة القياس . لذلك يجب ان تكون مباني المختبرات محمية ومصانة حسب المطلوب من الظروف غير الملائمة مثل الزيادة المفرطة في درجة الحرارة والغبار ، والرطوبة ، والبخار ، والاهتزاز ، والتشويش ، والتداخل الكهرومغناطيسي . يجب ان تكون مباني المختبرات واسعة بشكل كاف للاقلال من احتمال حدوث الاضرار والاضطراب ، ولتمكين العاملين من التحرك بحرية واتزان . ويجب ان تتوافر في هذه المباني المعدات ومصادر الطاقة اللازمة للاختبار ، وان تزود المباني بالاجهزة اللازمة للتحكم بالظروف البيئية وضبطها ، عندما يتطلب الاختبار ذلك .

2-9 يجب ان تكون امكانية الوصول الى امكنة الاختبار ، واستخدامها مرتبطة بالاغراض التي خصصت لها هذه الاماكن ، وان يوضع نظام للزائرين من غير العاملين في المختبر .

3-9 يجب اتخاذ الاجراءات الملائمة لضمان ادارة شؤون المختبر بشكل جيد .

10- تداول العينات المراد اختبارها :

1-10 يجب تطبيق نظام لتعيين هوية العينات او المفردات المراد اختبارها او معايرتها اما باستخدام ورائق ، واما بوضع علامات ، وذلك لضمان عدم حدوث فوضى في تحديد هويات العينات او المفردات المختبرة وفي نتائج القياسات التي تمت .

2-10 يجب وجود نظام لاحتجاز العينات عند اللزوم .

3-10 يجب اتخاذ الاحتياطات في جميع مراحل التخزين والتداول والتحضير لمنع الحاق الضرر بالعينات مثل التلوث او التآكل او التعريض لاجهادات تفسد النتائج . كما يجب التقيد بأي تعليمات وثيقة الصلة مرافقة للعينة .

4-10 يجب توافر قواعد واضحة لاستلام العينات ، والاحتفاظ بها ، والتخلص منها .

11- السجلات :

1-11 يجب ان يكون للمختبر نظام للتسجيل ملائم لظروفه الخاصة ، ومتفق مع الانظمة (اللوائح) السائدة . ويجب على المختبر ان يحتفظ لمدة مناسبة بسجلات للقياسات الاصلية والحسابات والمعلومات المستخلصة منها ، وسجلات المعايرة والتقرير النهائي للاختبار .

ملاحظة :

ربما يلزم الاحتفاظ بالسجلات في بعض الاقطار لمدة معينة يحددها القانون .
2-11 يجب المحافظة على جميع السجلات وتقارير الاختبار بشكل مأمون بكل سرية ، الا اذا تطلب القانون غير ذلك .

12- تقارير الاختبار :

1-12 يجب وضع تقرير شامل عن العمل الذي انجزه المختبر ، يتضمن نتائج الاختبار وجميع المعلومات الاخرى ذات العلاقة ، بدقة ووضوح ودون غموض .
2-12 يجب ان يتضمن كل تقرير اختبار المعلومات التالية على الاقل :

- اسم المختبر وعنوانه .
- ما يميز التقرير (مثل الرقم المسلسل) وكل صفحة من التقرير .
- اسم الزبون وعنوانه
- وصف عينة الاختبار وتحديد هويتها .
- تاريخ استلام العينة وتاريخ (أو تواريخ) اجراء الاختبار ، حسب الاقتضاء .
- نصا يفيد بان تقرير الاختبار يخص العينات المختبرة فقط .
- تعيين مواصفة الاختبار وطريقته واجراءاته .
- وصف اجراء اخذ العينة عندما يكون ذلك مناسباً .
- اي انحرافات عن مواصفة الاختبار ، او اي اضافات اليها ، او اي استثناءات منها ، بالاضافة الى أي معلومات تتعلق بالاختبار المحدد .
- الافصاح عن اي طريقة او اي اجراء غير قياسي استخدم في الاختبار .
- القياسات والفحوص والنتائج المستخلصة مدعومة بالجداول ، والرسوم البيانية ، والرسوم التخطيطية ، والصور الفوتوغرافية حسب الاقتضاء ، بالاضافة الى أي نقاط ضعف تم تحديدها .

- بياناً حول أرتيابات القياس (حسب الاقتضاء) .
- توقيع ووظيفة الشخص « أو الاشخاص » الذي يتحمل المسؤولية الفنية عن تقرير الاختبار ، وتاريخ الصيور .
- نصا يفيد بأنه لا يجوز اعادة نسخ التقرير الا بالكامل دون اخذ موافقة المختبر .

3-12 يجب ان يولى ترتيب تقرير الاختبار عناية خاصة واهتماما متميزا ، لاسيما فيما يتعلق بأسلوب عرض البيانات وسهولة استيعاب القارئ لها . ويجب تصميم تقرير لكل نوع من أنواع الاختبارات المنفذة على حدة ، على ان تكون العناوين مقيسة قدر الامكان .

4-12 لا يجوز اجراء تصويبات او ادخال اضافات على تقرير الاختبار بعد صدوره الا باستخدام وثيقة اخرى معنونة بشكل مناسب ، مثلا (ملحق تقرير الاختبار ذي الرقم ...) (او كما هو محدد) حيث يجب ان يفي هذا الملحق بالمتطلبات الواردة في الفقرات السابقة .

الملاحق (4)

دليل ايزو / آييسي 24 - 1978

ارشادات حول قبول هيئات المطابقة لوكالات الاختبار والتفتيش

1 - المجال وحقل التطبيق :

ان أي هيئة تمارس الشهادة بالمطابقة ، عندما تقبل بدستور المبادئ الخاصة بهذه الشهادات ، تجد ان الاعتراف بوكالات الاختبار والتفتيش القائمة في بلدها او في بلدان اخرى امر جوهري . والهدف من هذه الوثيقة هو وضع الارشادات لتطوير المعايير التي يجب ان تلتزم بها الوكالة اذا رغبت بالاعتراف بخدمات الاختبار والتفتيش التي تقدمها لاستخدامها في برنامج قبول تضعه هيئة وطنية لشهادة المطابقة في مواجهة مسؤولياتها .

2 - تعاريف :

1-2 هيئة شهادة المطابقة :

هيئة حيادية ، حكومية أو غير حكومية ، تتمتع بالكفاءة الضرورية والثقة للقيام بإدارة نظام شهادة المطابقة وتكون ممثلة فيها مصالح كل الاطراف المعنية بعمل النظام . (انظر تقرير سرتيكو — CERTICO — حول شهادة المطابقة — المبادئ والممارسة) .

يمكن ان تقوم هيئة شهادة المطابقة بالأنشطة الاختبار والفحص الخاصة بها أو تشرف على عملية القيام بها في وكالات مستقلة .

2-2 شهادة المطابقة :

هي عملية الشهادة بالمطابقة بواسطة شهادة أو علامة المطابقة لبيان ان مواصفات منتج أو خدمة ما تتطابق مع مواصفات قياسية أو مواصفات فنية محددة « انظر تقرير سرتيكو حول شهادة المطابقة — المبادئ والممارسة » .

3-2 وكالة الاختبار :

مختبر ينوب عن هيئة شهادة المطابقة في تنفيذ عملية الاختبار وما يرتبط به من الأنشطة الأخرى الضرورية لعملية الشهادة بالمطابقة وفقا لما تطلبه هيئة شهادة المطابقة .

4-2 وكالة التفتيش :

وكالة تنوب عن هيئة شهادة المطابقة في عمليات التفتيش الضرورية لشهادة المطابقة .

3 - موظفو الوكالة :

من الضروري ان يكون موظفو الوكالة مؤهلين فنيا للوظائف التي يقومون بها . ويتوقع عادة ان يكون المدير الفني للمختبر مؤهلا وخبيرا في مجال عمل المختبر الذي يشرف عليه ويساعده في ذلك مجموعة من الموظفين المؤهلين والمتمرسين بشكل مناسب . ويتوقع عادة ان يكون كبار الموظفين حاصلين على مؤهلات تعادل زمالة احد المعاهد المهنية المناسبة او احد الهيئات المعترف بها .

4 - وكالة الاختبار :

ان المهمة الاساسية لوكالة الاختبار هي القيام بالاختبارات الضرورية للشهادة بالمطابقة من قبل هيئة شهادة المطابقة . ووفقا لتقدير الهيئة يمكن تفويض وكالة الاختبار للقيام بوظائف اخرى مثل تقييم المنتج لتقديم بيان عن مدى المطابقة للمتطلبات والقيام باجراءات اخذ العينات نيابة عن الهيئة . ولا توكل هذه الانشطة الاخرى عادة الا الى مختبر معني بنشاطات شهادة المطابقة . يجب ان تقدم الوكالة المعلومات التالية مصدقا عليها من هيئة شهادة المطابقة :

1-4 الكفاءة الفنية :

يجب ان تكون هيئة شهادة المطابقة على قناعة بان وكالة الاختبار تفي بالمعايير المبينة في دليل الايزو رقم 25 ، وقادرة على فهم الاجراءات وتنفيذها وعلى تقديم التقارير المفصلة وفق متطلبات الهيئة . يجب ان تتضمن مثل هذه التقارير ، في الحالات التي تستلزم وضع طرق اختبار خاصة ، التفاصيل الكاملة لاجهزة الاختبار ، وتصميمها وترابطها واي اجراءات خاصة تم اتخاذها .

2-4 الاعتراف والاستقرار المالي :

يفضل ان تكون الوكالة من الهيئات المعترف بها والتي تمارس اعمالها على الصعيد الوطني ، وان تكون مدعومة ماليا بصورة جيدة في بلدها ، بالاضافة الى وجوب كونها غير خاضعة للنفوذ التجاري او غيره مما قد يؤثر على نزاهتها .

3-4 القدرة على الاتصال :

يجب أن يكون لموظفي الوكالة المأم كاف باللغات التي تمكنهم من الاتصال الجيد مع كل العملاء ضمن منطقة عملهم ومع هيئة شهادة المطابقة التي تعمل نيابة عنها . ويجب ، طبعا أن تتوافر للوكالة امكانيات كافية للنسخ والطباعة وغير ذلك بحيث يمكن اعداد الرسائل والتقارير .. الخ ، بلغة مقبولة لدى هيئة شهادة المطابقة .

4-4 التغطية القانونية :

يجب أن تكون الوكالة مؤمنة أو أن تكون قادرة بقناعة الطرفين على حماية هيئة شهادة المطابقة من الخسارة المادية الناجمة عن أي اجراءات قانونية تتعلق بعملية شهادة المطابقة التي قامت بها الوكالة .

5-4 حركة الاشخاص والمواد عبر الحدود :

يجب أن تكون الوكالة على استعداد للتفاوض مع السلطات الحكومية المختصة في بلدها فيما يتعلق بالتسهيلات الخاصة بدخول وخروج الافراد العاملين لديها « أو لدى الهيئة » الى البلاد ومنها ، وادخال الوثائق والبيانات وغير ذلك .. او اخراجها .

6-4 التسهيلات :

يجب توافر التسهيلات المناسبة والكافية التي تساعد على القيام بكل الانشطة الضرورية للاختبار ، مثلا ، الشحن والاستلام وتخزين العينات واختبار المنتج واعداد التقارير والطباعة ومعايرة الاجهزة .

7-4 التنسيق الفني :

يجب أن تكون الوكالة على استعداد لاتخاذ الاجراءات التي تساعد على ضمان قيام التنسيق الفني الوافي والمتطور للعمل مع هيئة شهادة المطابقة . يمكن أن يتضمن هذا ، تدريب موظفي الوكالة بالامكانيات المتوافرة لدى الهيئة و/أو التدريب داخل الوكالة بواسطة كبار الموظفين من الهيئة .

8-4 السرية وشروط العمل الأخرى :

على الوكالة التقيد بالاتفاقات والالتزام بالشروط المتعلقة بالسرية والامانة في ممارستها حفاظا على المستوى العالي لسمعة هيئة شهادة المطابقة .

9-4 السجلات :

يجب ان تكون الوكالة مستعدة لان تعد او تحصل على السجلات والتقارير عن الاختبارات التي تجريها بشكل تقبل به هيئة شهادة المطابقة .

10-4 المراقبة :

يجب أن تكون الوكالة على استعداد لوضع نظم للمراقبة تحددها الهيئة نظرا لانها تتحمل الجزء الاكبر من المسؤولية فيما يتعلق بصحة وشمولية شهادة المطابقة .

5 - وكالة التفتيش :

ان العمل الاساسي لوكالة التفتيش هو القيام بزيارات للمصانع وفقا لمتطلبات شهادة المطابقة . وقد يشمل ذلك ما يلي :

- تفتيش العملية الانتاجية للمصنع .
- اختيار العينات .
- تقييم العينات .

ان حدود التفويض الذي تعطيه هيئة شهادة المطابقة لوكالة التفتيش متروك للهيئة . ويمكن ان يتسع دور الوكالة في بعض الحالات ليشمل دور وكالة الاختبار وذلك وفق ما تراه هيئة شهادة المطابقة مناسبا . يجب توفير المعلومات التالية :

1-5 الكفاءة الفنية :

مماثلة لما هو مطلوب لوكالات الاختبار ما عدا موضوعات المعدات الرئيسية اذ يمكن خفضها كثيرا ، ويجب ان يكون الموظفون ملمين بتقنية التفتيش وتأكيده الجودة وطرق الانتاج بدرجات متفاوتة تبعا لتعقيدات العمل الواجب ادائه .

2-5 الاعتراف والاستقرار المالي :

نفس ما هو مطلوب لوكالات الاختبار .

3-5 القدرة على الاتصال :

نفس ما هو مطلوب لوكالات الاختبار .

4-5 التغطية القانونية :

نفس ما هو مطلوب لوكالات الاختبار .

5-5 حركة الأشخاص والمواد عبر الحدود :

نفس ما هو مطلوب لوكالات الاختبار ، اضافة الى انه اما ان يكون لمفتشي هيئة شهادة المطابقة حق القيام بزيارات الى مصانع الانتاج في الدول الاجنبية او توفير شكل آخر من الرقابة يكون مقبولا لدى الهيئة .

6-5 التسهيلات :

يجب توافر التسهيلات المناسبة والكافية التي تسمح بالقيام بكل الانشطة الضرورية المتعلقة بعملية التفتيش ، مثلا ، المكاتب والطباعة ، وبعض اختبارات التحقق ، وحفظ العينات التي يتم اخذها عند زيارة المصانع ومن الاسواق .

7-5 التنسيق الفني :

يجب ان تنسق باستمرار اجراءات التفتيش وتفسير تقارير شهادة المطابقة وتفسير المواصفات والامور الاخرى التي تتضمنها عمليات الرقابة التي تلي الشهادة بالمطابقة .

8-5 السرية :

نفس ما هو مطلوب لوكالات الاختبار .

9-5 السجلات :

يجب ان يكون بامكان الوكالة ان تعد وتحفظ بالسجلات والتقارير عن عملية التفتيش التي تجريها بشكل تقبل به هيئة شهادة المطابقة .

10-5 المراقبة :

يجب ان تكون الوكالة على استعداد لوضع نظم للمراقبة تحددها الهيئة نظرا لانها تتحمل الجزء الاكبر من المسؤولية فيما يتعلق بحماية علامتها من سوء الاستعمال .

الملحق (5)

دليل ايزو / ايسسي 28 - 1982

الاحكام العامه لنظام نموذجي من شهادة المطابقة من طرف ثالث

الخاصة بالمنتجات

الملحق « أ »

المواضيع لتحديد المحتويات الرئيسية لاحكام الاتفاق الخاص لخطة المطابقة

يجب أن توضع لكل خطة أحكام خاصة تتناول طرق الانتاج ونوع المنتج أو المجموعة من المنتجات التي تغطيها تلك الخطة . وعند وضع قواعد خاصة لخطة ما يمكن الاستفادة من قائمة المراجعة التالية لتعيين البنود التي يجب أن تكون لها افضلية في الاعتبار :

أ . تعريف واف للمنتجات والمواصفات « أو المواصفات » ذات العلاقة التي تنطبق عليها الخطة .

ب . متطلبات الاختبار والتفتيش الاوليين مثل :

- اختيار المواد التي يجب تفتيشها واختبارها .
- اجراءات اخذ العينات .
- الاختبار الاولي للمنتج وطرق الاختبار .
- تقييم نتائج الاختبار .
- التفتيش الاولي للمصنع * .
- تقييم نتيجة التفتيش .
- تقييم نظام ضبط الجودة في المصنع « انظر ذيل (1) للملحق ب » .
- تقييم كفاءة موظفي المصنع .
- تقييم معدات القياس والاختبار التي يستخدمها الصانع بما في ذلك معايرتها .
- وضع علامة المنتج « المتعلقة بعلامة المطابقة » .
- قائمة مراجعة للتعليمات الممكنة (للتركيب أو الاستعمال ، مثلا) .
- شهادة المطابقة « محتوى تلك الوثيقة » .

* يتضمن تفتيش استلام التوريدات للتحقق من مطابقتها لشروط العقد والتخزين والنقل الداخلي

للمواد الاولية والقطع والمنتجات النهائية .

- ج . متطلبات اجراءات المراقبة .
 - الاختبار التحققي للمنتج والتفتيش التحققي للمصنع .
 - تقييم نتائج عملية التحقق .
 - تكرار « حد ادنى » الاختبار والتفتيش التحققيين .
- د . رسوم الخطة وعناصر تكاليفها .
- هـ . تفاصيل العقد الذي ستنظمه هيئة شهادة المطابقة مع من تمنحه الرخصة .
- و . تصميم تقرير الاختبار ان امكن ذلك من ناحية عملية .

الملحق « ب »

عينة من النموذج الخاص بطلب
الشهادة بالمطابقة بواسطة استخدام شهادات المطابقة او علامة المطابقة
يقدم الى : (هيئة شهادة المطابقة)
العنوان :
معلومات تتعلق بطلب الشهادة

الاسم وعنوان المكتب المسجل لطالب الشهادة :	ارقام الهاتف والتلكس :
اسم وعنوان الموظف المسؤول عن نظام ادارة الجودة :	مكان تصنيع المنتج :
عنوان العمل :	
ارقام الهاتف والتلكس :	

تسمية (تحديد هوية) المنتج الذي تطلب له شهادة المطابقة

وصف المنتجات : (انظر العمودين الاول والثاني من عينة نموذج الشهادة - ذيل (1) للملحق ج)	المواصفة (المواصفات) ذات العلاقة : الرقم : العنوان : تاريخ الاصدار :	الاحكام الخاصة ذات العلاقة : الرقم : العنوان : تاريخ الاصدار :
--	--	---

بيان : * نصح بموجبه اننا سنسوي التكاليف المتعلقة بهذا الطلب .
بيان : * نصح بموجبه اننا ، لدى ظهور نتيجة ايجابية لعمليات الاختبار
والتفتيش الاولى ، مستعدون لتوقيع اتفاق يتعلق بالشهادة بمطابقة
المنتجات المذكورة اعلاه خلال فترة محددة .

تاريخ الطلب :

اسم ووظيفة الشخص المفوض بالتوقيع نيابة عن الطالب :

.....

التوقيع :

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

* امثلة *

ذيل (1) للملحق - ب -

عينة* من الاستبيان الاولى لتقييم المصنع

ملحق بالطلب

يجب تعبئة هذا الاستبيان واعادته مع نموذج الطلب ان الغرض منه هو توفير معلومات اولية تتعلق بمقدم الطلب ومعرفة مقدرته على ضبط جودة منتجاته واستمرار مطابقتها لمتطلبات المواصفات ذات العلاقة .

يستخدم مفتشو هيئة شهادة المطابقة هذه الوثيقة اثناء زيارتهم الاولى للمصنع او المصانع المعنية كجزء من التفتيش الاولى .

يجوز تضمين ملاحق عندما تقتضي الضرورة تفصيلا لاية بيانات .
يجب ان تعبأ وثيقة منفصلة لكل مصنع مشمول ، او ان تبين الاختلافات بين المصانع بوضوح .

يجب أن تكون البيانات متعلقة بالتسهيلات المتوافرة عند تعبئة هذا النموذج .
تعالج المعلومات المعطاة في هذه الوثيقة سرية تامة .

علاوة على ذلك فان توفير معلومات عن الموضوعات التالية يسهل البت في الطلب :

— عينة حديثة متوفرة للتقييم :
— هل هذه العينة عينة انتاج ام عينة نموذج اولي ؟ .
— اذا كانت عينة نموذج اولي فمتى يحدد الانتاج ؟ .

— هل تم فحص المنتج طبقا للمواصفة ؟ (في حالة الايجاب يرجى ارفاق التقرير) :

— درجة الاستعجال للطلب .
الكشاف :

- | | |
|-----|--------------------------------|
| قسم | 1- تنظيم المصنع . |
| قسم | 2- المواد والمركبات والخدمات . |
| قسم | 3- التصنيف . |
| قسم | 4- ضبط الجودة والاختبار . |
| قسم | 5- السجلات والتوثيق |
| قسم | 6- استخدام دلالات المطابقة . |

* اختيرت هذه العينة من تجربة وطنية قائمة ، ولم تجر محاولة للتوفيق بين صيغتها وصيغة الجزء الرئيسي من هذا الدليل . يمكن تحويل هذه العينة طبقا لواقع الحال بالنسبة لاية خطة معطاة .

القسم 1 - تنظيم المصنع

الاجراءات / الاعمال الكتابية :

1 - 1

- يرجى اعطاء المعلومات التالية حول النظام الاساسي :
- 1 - 1 - 1 هل تنتج حسب الطلب ام للتخزين ؟ .
 - 2 - 1 - 1 هل تصدر امرا مصنعا او ما يماثله ؟ .
 - 3 - 1 - 1 اذا كنت تصدر هذا الامر فهل تحدد فيه الدفعة غير مرتبطة بسواها ؟
 - 4 - 1 - 1 هل تحمل المنتجات و/او الحاويات هوية الامر المصنعي خلال التصنيع ؟
 - 5 - 1 - 1 واذا لم يكن الامر كذلك فهل يسمح النظام بعزل المنتجات في حالة الشك في جودتها ؟ .
 - 6 - 1 - 1 يرجى اعطاء اية معلومات اخرى تتعلق بالنظام الاساسي .

موظفو ضبط الجودة / التفتيش :

2 - 1

- يرجى اعطاء المعلومات التالية عن الهيكل التنظيمي لموظفي ضبط الجودة في المصنع :
- 1 - 2 - 1 رئيس قسم تأكيد الجودة .
 - 2 - 2 - 1 من هو المسؤول عنه ؟
 - 3 - 2 - 1 هل هنالك ادارة مستقلة لضبط الجودة / التفتيش ؟ .
 - 4 - 2 - 1 اذكر ذلك ان وجد :
 - 1 - 4 - 2 - 1 رئيس المفتشين اذا كان مختلفا عما ذكر في (1-2-1)
 - 2 - 4 - 2 - 1 اذا كان الموظفون على علم بالاختبارات الواردة في المواصفة او المواصفات ذات العلاقة .
 - 5 - 2 - 1 هل امين المخزن / موظفو الانتاج مسؤولين عن تفتيش واختبار :
 - 1 - 5 - 2 - 1 المواد ؟ .
 - 2 - 5 - 2 - 1 العمليات اثناء التصنيع ؟ .
 - 3 - 5 - 2 - 1 المنتج النهائي ؟ .
 - 6 - 2 - 1 واذا كانوا كذلك فهل يراقبهم موظفو ضبط الجودة ؟ .
 - 7 - 2 - 1 هل تجري فحوص تدقيق (مراجعة) للجودة ، ومن يقوم باجرائها ؟ .
 - 8 - 2 - 1 يرجى ذكر اية معلومات اخرى عن الهيكل التنظيمي لموظفي ضبط الجودة .

القسم 2 — المواد والمركبات والخدمات

1-2 تأكيد جودة مواصفات / مواد الشراء :

يرجى تفصيل المواد الرئيسية المشتراة والمواصفة المستخدمة والموردين الرئيسيين المشمولين .
ويرجى كذلك ذكر طرق تأكيد الجودة المتبعة عند استلام المواد أو المركبات أو الخدمات مع الإشارة إلى الاجراء المتخذ بشأن المرفوضات .

القسم 3 — عملية التصنيع

1-3 النظام :

يرجى تفصيل الخطوات (المراحل) المختلفة في عملية التصنيع — إن جدولا للانتاج و/أو ملحقا على شكل مخطط يوضح تلك المراحل قد يكون مفيدا .

2-3 وحدة نظام الصيانة ، ومعداته :

ما هو نظام الصيانة المطبق ؟ .

القسم 4 — ضبط الجودة والاختبار

1-4 النظام :

يرجى اعطاء وصف تفصيلي لنظام ضبط الجودة ، بما في ذلك نظام اخذ العينات المتبع ، مع اشارة خاصة الى الاختبارات الواردة في المواصفة ذات العلاقة .
يستحسن استخدام جدول لضبط الجودة او ملحق يحيل الى المخطط المطلوب في (1-3) .
يرجى ارفاق اي دليل لضبط الجودة او أي تعليمات صدرت للعاملين حول ضبط الجودة .

2-4 معدات / آلات ، ومقاييس وادوات الاختبار :

يرجى تفصيل معدات الاختبار المستخدمة ، وأسماء الصانعين والمراجع ، وبيان نظام التحقق وتكرره وشهادة المطابقة ان وجدت .

القسم 5 — السجلات والتوثيق

1-5 — معلومات :

- 1-1-5 يرجى بيان نموذج المواصفة الأم ، اي : الرسومات ، وجدول المنتج / القطع والعينة المرجعية ... الخ . وبيان التسجيلات العامة الأخرى المتوافرة كذلك .
- 2-1-5 يرجى بيان النظام المستخدم لتتقيح التصميم / المواصفة .

2-5 — المطابقة — المواصفة :

- 1-2-5 يرجى بيان مستوى المعايير التي عثر عليها في الشهور الستة الماضية . وإذا كانت قد أجريت اختبارات طبقا للمواصفة او المواصفات ذات العلاقة ، ترفق نسخ من خلاصة نتائج الاختبار ان وجدت .
- 2-2-5 يرجى بيان مستوى الدعاوي / الشكاوى المعززة بالدليل و/أو بغيره ، واعطاءها كنسبة مئوية من الناتج الاجمالي .
- 3-2-5 هل تم اجراء الاختبارات المستقلة للمنتجات طبقا للمواصفة ؟ من اجراها ؟ يرجى ارفاق نسخ منها ان وجدت .

القسم 6 — استخدام دلالات المطابقة*

1-6 — علامة المطابقة :

يرجى ارفاق رسم توضيحي ان توفر وبيان الطريقة (مثل : بطاقة خاصة ، نقش .. الخ) التي يمكن استخدامها لاطهار علامة المطابقة . ويرجى بيان مرحلة التصنيع التي توضع عندها علامة المطابقة على المنتج .

2 - 6 — شهادة المطابقة :

يرجى ارفاق رسم توضيحي للتصميم المقترح وبيان مرحلة التصنيع او الشحن التي تصدر عندها الشهادة . ان ذيل (2) (للملحق ب) يحتوي على عينة لشهادة مطابقة اوردت على سبيل المثال .

* انظر الملحق رقم 11 المتعلق بدلالات المطابقة ، وقد صدر بعد تأليف هذا الكتاب .

((الترجمة))

ذيل (2) للملحق - ب -

نموذج لشهادة مطابقة

شهادة المطابقة

رقم الشهادة

ان (اسم هيئة شهادة المطابقة) تشهد
بموجبه ان (المسماة فيما بعد بالمؤسسة) قد
تقيدت بالاحكام العامة والخاصة المنشورة رقم فيما يتعلق
بخطه شهادة المطابقة لصنع (اسم المنتج)
الموضحة في الجدول المرفق .

من بين اشتراطات هذه الاحكام ضرورة تقديم عينات من المنتج (المنتجات)
المجدول (المجدولة) لاختضاعها لعمليات الفحص والاختبار التي تجريها هيئة
شهادة المطابقة حسب المواصفات المشار اليها في الجدول علاوة على ذلك فان الخطة
تلتزم المؤسسة بما يلي :

1 السماح لهيئة شهادة المطابقة بتفتيش مصنعها (مصانعها) الكائن
(الكائنة) في بصورة دورية .

ب السماح باختيار عينات لمنتجاتها المجدول ، او منتجاتها المجدولة ، من المصنع
او السوق من اجل اختبارها وفحصها من جهة مستقلة لضمان المحافظة على
استمرارية مطابقتها .

منحت هذه الشهادة بالمطابقة بتفويض من لجنة شهادة المطابقة
. (يذكر اسم هيئة شهادة المطابقة) التي عرف نطاق صلاحيتها في
الوثيقة رقم تاريخ

تتعهد المؤسسة بموجبه لهيئة شهادة المطابقة ان تراعي وان تتقيد في حينه بمتطلبات
المواصفات المجدولة والاحكام العامة والخاصة واية انظمة (لوائح) للخطة يمكن
ان تصدرها هيئة شهادة المطابقة
التوقيع نيابة عن هيئة شهادة المطابقة :

..... المدير 19 تاريخ

..... التوقيع نيابة عن المؤسسة :
..... التاريخ 19

ملاحظة : ان احكام نظام شهادة المطابقة من طرف ثالث قد تتضمن تحديد لمعلومات اخرى يلزم افعالها في
هذه الشهادة .

الملحق (د)

نموذج اتفاقية ترخيص لاستخدام شهادة او علامة مطابقة

ان هيئة لشهادة المطابقة ، التي تقع مكاتبها المسجلة في ، والمشار اليها فيما بعد بهيئة شهادة المطابقة ، والتي يمثلها في هذا الخصوص (الاسم) (الوظيفة) تمنح بموجب (الاسم) ، الذي تقع مكاتبه المسجلة في والمشار اليه فيما بعد بصاحب الرخصة ، رخصة للشهادة بمطابقة المنتجات التي تغطيها الرخصة المرفقة المقررة من هيئة شهادة المطابقة لمثل تلك المنتجات المحددة في العمود الاول من الرخصة السارية المفعول ، والتي اخضعها صاحب الرخصة للمطابقة للمواصفات المشار اليها في العمود الثاني ومع القواعد الخاصة المشار اليها في العمود الثالث من الرخصة السارية المفعول وعلى اساس شروط الاتفاقية العامة التالية :

المادة (1) : الانظمة (اللوائح) الخاصة بشهادة المطابقة والتفتيش :

تنطبق على هذه الاتفاقية نصوص الاحكام العامة لنظام الشهادة بالمطابقة (موضوع البحث) بالاضافة الى المواصفة (المواصفات) والاحكام الخاصة المحددة في الرخصة المرفقة

المادة (2) : الحقوق والالتزامات :

1-2 يقر صاحب الرخصة ان المنتجات المشهود بمطابقتها ، والتي صنعها وورودها وفقا لما هو محدد في الرخصة المرفقة بهذه الاتفاقية والمبنية على اساسها ، تطابق المتطلبات المقررة في المواصفات والاحكام العامة والخاصة المحددة في هذه الرخصة . بناء عليه فان هيئة شهادة المطابقة تفوض صاحب الرخصة بان يشهد بمطابقة المنتجات التي تشملها الرخصة كما هو مقرر في الاحكام الخاصة للخطوة .

2-2 يوافق صاحب الرخصة على دخول ممثلي هيئة المطابقة دون اذن مسبق مباني المصنع المشمول بالرخصة اثناء ساعات العمل العادية في ذلك المصنع .

3-2 يوافق صاحب الرخصة على انتاج المنتجات التي منح من اجلها الرخصة طبقا لمواصفات العينة المحددة التي وجدت هيئة شهادة المطابقة بالاختبار الاولي انها مطابقة للمواصفات .

المادة (3) : المراقبة :

تتولى هيئة شهادة المطابقة القيام بمراقبة مستمرة لتقيد صاحب الرخصة بالتزاماته ، وذلك طبقا للشروط المقررة في الاحكام العامة لنظام شهادة المطابقة والاحكام الخاصة للخطة كما هي محددة في الرخصة .
يتولى مستخدمو هيئة شهادة المطابقة ، او مستخدمو الوكالات التي تنوب عنها ، عملية تنفيذ هذه المراقبة .

المادة (4) : الاشعار بالتعديلات التي تطرأ على الانتاج :

يجب على صاحب الرخصة اشعار هيئة شهادة المطابقة باية تعديلات يفوي ادخالها على عملية التصنيع او على نظام ادارة الجودة .

المادة (5) : الشكاوي :

على صاحب الرخصة ، وبناء على طلب من هيئة شهادة المطابقة ان يحتفظ بسجلات وان يقدم تقريرا الى الهيئة عن اي شكوى تتعلق بالجوانب المشمولة بالرخصة من تلك المنتجات .

المادة (6) : الاعلان :

1-6 يحق لصاحب الرخصة ان ينشر بانه قد فوض بالشهادة بمطابقة المنتجات التي تنطبق عليها الرخصة .

2-6 من بين الطرق التي تعلن فيها هيئة شهادة المطابقة عن تفويض المنتج بالشهادة بالمطابقة الاعلان عن ابرام هذه الاتفاقية مع صاحب الرخصة ، او عن الفائتها حسب مقتضى الحال ، في مجلة العامة .

المادة (7) : السرية :

ان هيئة شهادة المطابقة مسؤولة عن محافظة مستخدميها على سرية جميع المعلومات التي يطلعون عليها نتيجة اتصالاتهم مع صاحب الرخصة .

المادة (8) : دفع التكاليف :

يلتزم صاحب الرخصة بان يدفع لهيئة شهادة المطابقة جميع النفقات المتعلقة باعمال المراقبة متضمنة تكاليف الاختبار والتفتيش والتكاليف الادارية .

المادة (9) : مدة الاتفاقية :

يبدأ العمل بهذه الاتفاقية في وتظل سارية حتى
ما لم تسحب لاسباب مبررة او يلغىها اي من الطرفين بناء على اشعار قانوني
الى الطرف الآخر

المادة (10) : سحب الرخصة او الغاؤها :

في حالة التوصل الى ضرورة سحب الرخصة او الغائها تختلف المهلة التي
يتضمنها الاشعار المسبق بالسحب او الالغاء باختلاف المسببات .
يتبع جدول المواعيد التالي للاشعار وفقا لسبب سحب الرخصة او الغائها :

الموقف الذي يستدعي ارسال اشعار	المهلة (بالايام) التي يحددها الاشعار
يمكن أن يؤدي الى السحب او الالغاء	المسبق بالسحب او الالغاء

- | | | | |
|---|-----------------------------------|---|---------------------------|
| — | رغبة الصانع بالالغاء | — | تحدها هيئة شهادة المطابقة |
| — | عندما تقرر هيئة شهادة المطابقة | — | لا اهمال |
| — | خطورة المنتج | — | |
| — | مخالفة المواصفة القائمة | — | اقصاها 60 يوما |
| — | لاسباب لا تتعلق بالسلامة | — | |
| — | عدم دفع الرسوم والنفقات للهيئة | — | اقصاها 30 يوما |
| — | الاخفاق في مواجهة متطلبات | — | اقصاها 60 يوما |
| — | اخرى واردة في اتفاقية الترخيص . | — | |
| — | المطابقة الالزامية لمتطلبات جديدة | — | قابلة للتفاوض |
| — | تتعلق بمراجعة مواصفة ما | — | |

يجب ارسال الاخطار بالالغاء الى الطرف الاخر في رسالة مسجلة (او بوسيلة
مماثلة) ، وان يتضمن هذا الاخطار الاسباب الموجبة وتاريخ انتهاء الاتفاقية .

المادة (11) : تعديل متطلبات المنتج :

1-11 اذا عدلت متطلبات المنتجات التي تغطيها هذه الاتفاقية وجب على
هيئة شهادة المطابقة اعلام صاحب الرخصة فورا وذلك في رسالة مسجلة
(او بوسيلة مماثلة) تبين فيها تاريخ سريان التعديلات وتخطره باية حاجة الى
اجراء فحص اضافي للمنتجات الخاضعة لهذه الاتفاقية .

2-11 يجب على صاحب الرخصة ، خلال مدة محددة من استلام الاشعار المبين في

2-2-3-1 المواصفة الوصفية Descriptive standard : مواصفة منتج تحدد متطلبات خاصة وصفية أو أكثر .

3-2-3-1 مواصفة ضبط التنوع Variety control standard : مواصفة تهدف الى ضبط التنوع ، وتحتوي غالبا على مجموعة من القيم المختارة أو الصفات المميزة لمنتج ما .

3-3-1 مواصفة الخدمة Service standard : مواصفة تحدد بعض أو كل المتطلبات التي يجب توافرها في خدمة ما لضمان ملائمتها للغرض .

ملاحظة : مواصفات الخدمة يمكن أن توضع في مثل ميادين التنظيف الجاف والغسيل والخدمة الفندقية ، وخدمة السيارات ، والاتصال البريدي والبرقي والهاتفي ، والتأمين ، والاعمال المصرفية والتجارية .

4-3-1 مواصفة السلامة Safety standard : مواصفة تهدف الى تحقيق سلامة الناس والسلع .

ملاحظة : تشتمل مواصفة السلامة عموما على متطلبات تركز على تقويم امثل لعدد من العوامل ومنها عوامل غير تقنية مثل السلوك الانساني ، وتؤدي الى اقصى درجة ممكنة ن السلامة .

5-3-1 مواصفة البينية Interface standard : مواصفة تحدد المتطلبات المتعلقة بتساوق المنتجات والانظمة وفق مواقع اتصالها .

6-3-1 مواصفة بيانات المورد Standard on supplier's data : مواصفة تحتوي على قائمة من الخصائص التي يقرر المورد قيمها او بياناتها الاخرى .

7-3-1 مواصفة المصطلحات Terminology standard : مواصفة معنية كليا بالمصطلحات التي تكون عادة مصحوبة بتعاريفها واحيانا بالملاحظات التوضيحية والرسوم والامثلة الخ .

8-3-1 مواصفة الاختبار Testing standard : مواصفة معنية كليا بطرق الاختبار تلحق بها احيانا بعض الاشتراطات المتعلقة بالاختبار مثل أخذ العينات واستعمال الطرق الاحصائية وترتيب تسلسل الاختبارات .

4-1 الهياكل :

1-4-1 هيئة التقييس Standardizing body هيئة ذات أنشطة معترف بها في حقل التقييس .

الفقرة 1-11 اعلاه ، ان يخطر هيئة شهادة المطابقة في رسالة مسجلة (او بوسيلة مماثلة) بهدى استعداده لقبول التعديلات . واذا قدم صاحب الرخصة اثباتا بقبوله لهذه التعديلات خلال الفترة المحددة وتعهد بان تكون النتيجة لاي فحص اضافي مقبولة ، تصدر له الهيئة رخصة اضافية او تدخل تعديلات اخرى في سجلاتها .

3-11 اذا اخطر صاحب الرخصة هيئة شهادة المطابقة انه غير مستعد لقبول التعديل خلال المدة المحددة في البند 2-11 ، او اغفل التعهد بتنفيذ الشروط المرتبطة بهذا القبول او لم تكن النتيجة لاي فحص اضافي مقبولة ، يجب ان يتوقف سريان مفعول الرخصة التي تغطي المنتج موضوع التعديل اعتبارا من التاريخ الذي تصبح فيه المواصفات المعدلة نافذة المفعول لدى هيئة شهادة المطابقة ، ما لم تقرر الهيئة غير ذلك .

المادة (12) : المسؤولية القانونية :

(تحدد استنادا الى الانظمة التشريعية ذات العلاقة) .

المادة (13) : النزاع / التظلم :

تسوى جميع المنازعات المتعلقة بهذه الاتفاقية طبقا لاجراءات التظلم المقررة في هيئة شهادة المطابقة .

صدرت هذه الاتفاقية في نسختين ووقعها ممثلون مفوضون عن هيئة شهادة المطابقة وعن طالب الرخصة .

عن طالب الرخصة	عن هيئة شهادة المطابقة
التاريخ	التاريخ
التوقيع	التوقيع
الوظيفة	الوظيفة

ذيل (1) للملحق - ج -

عينة من نموذج رخصة استخدام شهادة المطابقة او علامة المطابقة
(يرفق بهذا النموذج ، او يدرج معه رسم توضيحي لشهادة المطابقة او علامة المطابقة)
رخصة رقم للاتفاقية رقم
صادرة عن (هيئة شهادة المطابقة)
الى (صاحب الرخصة)

المنتجات التي منحت من اجلها الرخصة	رقم الفهرس، النوع او المواصفات الاخرى المميزة	المواصفة (المواصفات)	الاحكام الخاصة

تاريخ الاصدار :

التوقيع نيابة عن هيئة شهادة المطابقة

(الوظيفة)

(التوقيع)

الملاحق (6)

دليل ايزو 2 - 1982 *

المصطلحات العامة للقياس وشهادات المطابقة ، وتعريفها

التقييس

-1

المصطلحات العامة General Terms

1-1

1-1-1 التقييس Standardization : نشاط يعطي حولا ذات تطبيق متعدد ، لمشاكل تقع في الغالب في مجالات العلم والتكنولوجيا والاقتصاد ، ويهدف الى تحقيق أكبر درجة من النظام في محيط معين . يتعلق النشاط عادة بعملية اعداد المواصفات واصدارها وتطبيقها .
ملاحظة - من فوائد التقييس الهامة جعل السلع والخدمات أكثر ملاءمة للغايات المقصودة .

2-1-1 الاتفاق Consensus : قبول عام يشير الى غياب المعارضه الشديدة للقضايا الأساسية من أي طرف هام من الاطراف ذات المصلحة .

3-1-1 ضبط التنوع Variety control : اختيار العدد الامثل ، من المقاسات وغيرها من خصائص المنتج أو انواعه ، المطلوب لتلبية الحاجات السائدة .

4-1-1 الملاءمة للغرض Fitness for purpose : مقدرة منتج أو طريقة أو خدمة على تحقيق غرض معين تحت شروط محددة

5-1-1 خاصية الاداء Performance characteristic : خاصية الملاءمة للغرض المتعلقة مباشرة بأداء المنتج لوظيفته أثناء الاستعمال ، دون ذكر التفاصيل المتعلقة بالمصنع .

6-1-1 اختبار الاداء Performance test اختبار لتقييم خاصية الاداء بطريقة مباشرة أو عن طريق محاكاة العوامل المؤثرة الحاصلة أثناء الاستعمال ، وتحت شروط أكثر قسوة أحيانا .

7-1-1 خاصة وصفية Descriptive characteristic : خاصة الملاءمة للغرض التي تبين التفاصيل المتعلقة بصنع المنتج (تصف عادة تفاصيل البنية والابعاد وتركيب المادة) .

* يشمل هذا الدليل المصطلحات الواردة في دليل ايزو 2 لعام 1980 والاضافة رقم 1 لعام 1981 التي الحقنها ايزو بدليل 1980 ، وقد اجريت عليه التعديلات التي تضمنها مشروع الدليل 2 لعام 1982 المقدم الى مجلس ايزو لقراره .

8-1-1 التبادلية **Interchangeability** : صلاحية منتج (أو منتجات) للاستعمال مكان منتج آخر (أو منتجات أخرى) ، لاداء متطلبات مناسبة .

ملاحظة : - يدعى المظهر الوظيفي للتبادلية (التبادلية الوظيفية) ، ويدعى المظهر البعدي (التبادلية البعدية) .

9-1-1 التساق **Compatibility** : صلاحية منتجات أو منظومات للاستعمال معا تحت شروط معينة لاداء متطلبات مناسبة دون احداث تفاعلات غير مقبولة .

10-1-1 التفاوت **Tolerance** : التبدل المسموح به في قيمة كمية ما .
ملاحظات :

1 - يمكن أن يعبر عن (التفاوت) حسب الحاجة بما يلي :

- 1 . الفرق بين القيمتين الدنيا والعليا المسموح بهما .
- ب . الفرق بين القيمة العليا المسموح بها والقيمة الاسمية ، والفرق بين القيمة الدنيا المسموح بها والقيمة الاسمية . (التفاوت الموجب والسالب) .

2 - ان مصطلح (تفاوت) يشير أيضا الى الجزء المسموح به ، في دفعة (لوط) ، لمنتجات غير مطابقة للمتطلبات المناسبة .

11-1-1 الشفرة (الكود) **Code** : شكل رمزي متفق عليه لتمثيل الاشياء ، أو المفاهيم . وهو يتألف عموما من حروف وأرقام أو اشارات أو رموز أو ألوان أو مجموعة من ذلك .

ملاحظة : ان كلمة **Code** الانكليزية تشير أيضا الى مجموعة من الشروط الفنية وغير الفنية ، ويقابل هذا المعنى في العربية كلمة دستور مثل دستور الممارسة **Code of practice** ودستور المرجل **Boiler code** .

12-1-1 الدلالة **Designation** : اسم أو رمز أو شفرة أو مجموعة منها تحدد هوية المنتجات أو مجموعة المنتجات أو غيرها من المواضيع المادية أو المجردة .

13-1-1 وضع السمة **Marking** : وضع اشارات على المنتج أو الغلاف بقصد تحديد هويته أو بعض معالمه .

ملاحظة : يمكن ان تشمل هذه الاشارات علامات المنشأ ، علامات الهوية ، علامات المطابقة ، خصائص المنتج ، الخ . ويمكن وضع السمة على الجهاز المستعمل لنقل المنتج الى المستفيد ، كمضخة البنزين (القازولين) مثلا .

2-1 المواصفات والانتظمة (اللوائح) :

1-2-1 المواصفة التقنية Technical specification : وثيقة ترسم خصائص منتج أو خدمة مثل : مستويات الجودة والاداء والسلامة والابعاد . ويمكن ان تشمل وأن تعالج كليا المصطلحات والرموز وطرق الاختبار ، والتغليف ووضع السمات او بطاقات البيانات .

2-2-1 المواصفة القياسية Standard : مواصفة تقنية او وثيقة متاحة للجميع ومصاغة بالتعاون والاتفاق أو الموافقة العامة من جميع ذوي المصالح المتأثرة بها ، وتستند الى النتائج الثابتة للعلم والتقنية والخبرة ، وتهدف الى تحقيق المصلحة العامة المثلى ، ومقرة من هيئة للتقييس ، كثيرا ما تحذف كلمة القياسية ويكتفى بكلمة المواصفة للدلالة على المواصفة القياسية .

ملاحظة : ان المواصفة التقنية التي لا تحقق جميع الشروط المعطاة في هذا التعريف قد تدعى احيانا بأسماء أخرى ، مثل (توصية) .

1-2-2-1 المواصفات المتوافقة Harmonized standards : مواصفات ذات مجال واحد صادرة عن هيئات تقييس مختلفة ، متماثلة تقنيا أو معتبرة متكافئة عمليا . ملاحظة : يجرى التوافق بين المواصفات في منطقة ما لازالة العوائق التقنية للتجارة .

2-2-2-1 مواصفة الزامية Mandatory standard : مواصفة ذات تطبيق الزامي بحكم القانون .

3-2-2-1 مواصفة وطنية National standard : مواصفة تتبناها هيئة وطنية للمواصفات .

4-2-2-1 مواصفة دولية International standard : مواصفة تتبناها هيئة تقييس دولية .

5-2-2-1 مواصفة اقليمية Regional standard : مواصفة تتبناها هيئة تقييس اقليمية .

3-2-1 دستور ممارسة Code of practice : وثيقة تصف الممارسة الممودة في تصميم أو صنع أو تركيب أو صيانة أو استعمال الاجهزة والمنشآت والابنية والمنتجات .

ملاحظة : ان مصطلح « مواصفة » (Specification) يستخدمه العديد

من هيئات المواصفات الوطنية لنفس معنى مصطلح (مواصفة تقنية) سوى أنه لا يشمل دساتير الممارسة .

4-2-1 النظام (اللائحة) Regulation : وثيقة ملزمة تحوي قواعد قانونية وتنظيمية وإدارية تتبناها وتنشرها السلطة المخولة قانونيا .

5-2-1 نظام تقني (لائحة تقنية) Technical regulation : نظام يحتوي على أو يشير إلى مواصفة أو مواصفة تقنية .

ملاحظة : يمكن إلحاق النظام التقني بدليل تقني يوجز طريقة ما أو بعض الطرق لتنفيذه .

6-2-1 الإشارة إلى المواصفات Reference to standards : طريقة صياغة نظام يشار فيها إلى مواصفة أو أكثر بدلا من ذكر المواصفات التقنية بالتفصيل .

1-6-2-1 الإشارة إلى المواصفات بالتحديد الدقيق : Reference to standards by exact identification

طريقة للإشارة إلى المواصفات بدلالة مواصفة محددة أو أكثر بحيث لا يمكن تطبيق أي تعديل لاحق للمواصفة أو المواصفات إلا بعد تعديل النظام (اللائحة) .
ملاحظة - يشار إلى المواصفة بواسطة عنوانها ورقمها وطبعتها أو تاريخها .

2-6-2-1 الإشارة إلى المواصفات بالتحديد غير المؤرخ Reference to standards by undated identification : طريقة للإشارة إلى المواصفات بدلالة مواصفة معينة أو أكثر بحيث يمكن تطبيق أي تعديل لاحق للمواصفة أو المواصفات دون الحاجة إلى تعديل النظام .

ملاحظة : يشار إلى المواصفة عادة بواسطة عنوانها ورقمها فقط .

3-6-2-1 الإشارة العامة إلى المواصفات General reference to standards

طريقة للإشارة إلى المواصفات في النظام بشكل عام يشمل المواصفات الحالية أو المقبلة .

ملاحظة : إن الإشارة بشكل عام تعني وجود نص عام في النظام المعني بأن جميع المواصفات الحالية والمقبلة في حقل محدد تعتبر محققة لأهداف النظام .

4-6-2-1 الإشارة القصيرة إلى المواصفات Exclusive reference to standards

إشارة إلى المواصفات تنص على أن الطريقة الوحيدة لتلبية النظام الفني (اللائحة الفنية) هي العلاقة هي اتباع المواصفات المشار إليها .

5-6-2-1 Indicative reference to standards الإشارة الدلالية الى المواصفات

إشارة الى المواصفات تنص على أن إحدى طرق تلبية متطلبات النظام الفني (اللائحة الفنية) ذي العلاقة هي اتباع المواصفات المشار إليها .

3-1 أنواع المواصفات :

1-3-1 مواصفة أساسية Basic standard : مواصفة ذات شمول واسع أو تحتوي على الاشتراطات العامة في حقل معين .

ملاحظات :

1- يمكن للمواصفة الأساسية ان تقوم بدور مواصفة للتطبيق المباشر أو كأساس لمواصفات أخرى .

2- يستعمل مصطلح (المواصفة البدئية) أحيانا للتأكيد على الخصائص البدئية للمواصفة الأساسية .

3- يستعمل مصطلح (المواصفة العامة) لتأكيد قابلية التطبيق العام للمواصفة الأساسية .

2-3-1 مواصفة المنتج Product standard : مواصفة تحدد بعضا أو كلاً من المتطلبات التي يجب أن يحققها منتج أو مجموعة من المنتجات حتى تحقق ملاءمتها للفرض .

ملاحظات :

1- بالإضافة للمتطلبات قد تتضمن مواصفة المنتج، مباشرة أو بالإشارة ، جوانب أخرى كالمصطلحات وأخذ العينات والاختبار والتغليف ووضع البطاقات وأحيانا متطلبات التشغيل (المواصفات التي تعالج مواصفات التشغيل فقط يشملها المصطلح دستور الممارسة (Code of practice

2- قد تكون مواصفة المنتج كاملة (Complete product standard) أو غير كاملة وذلك تبعاً لتحديداتها لجميع المتطلبات الضرورية أو بعضها .

1-2-3-1 مواصفة الاداء Performance standard : مواصفة منتج تحدد متطلبات واحدة أو أكثر من خصائص الاداء .

1-1-4-1 الهيئة الدولية للتقييس International standardizing body

هيئة تقييس عضويتها مفتوحة للهيئات ذات العلاقة في جميع الاقطار .

2-1-4-1 الهيئة الاقليمية للتقييس Regional standardizing body

عضويتها مفتوحة للهيئات ذات العلاقة في بعض الاقطار .

2-4-1 هيئة المواصفات standards body

هيئة تقييس معترف بها على المستوى الوطني او الاقليمي او الدولي ، وظيفتها الرئيسية ، بموجب انظمتها الاساسية ، هي اعداد و / او نشر و / او اقرار المواصفات المعدة من قبل هيئات أخرى .

1-2-4-1 الهيئة الوطنية للمواصفات National standards body

هيئة وطنية معترف بها ، وظيفتها الرئيسية على المستوى الوطني ، بموجب انظمتها الاساسية او قانون الدولة ، هي اعداد و / او نشر المواصفات الوطنية و / او نشر و / او اقرار المواصفات المعدة من قبل هيئات أخرى . هذه الهيئة مؤهلة لان تكون العضو الوطني في المنظمات الدولية والاقليمية للتقييس .

2-2-4-1 المنظمة الدولية للمواصفات International standards organization

منظمة حكومية أو غير حكومية ، باب عضويتها مفتوح لجميع بلدان العالم ، وظيفتها الرئيسية ، بموجب انظمتها الاساسية ، هي اعداد و / او نشر المواصفات و / او تحقيق التوافق بين مواصفات أعضائها .

3-2-4-1 المنظمة الاقليمية للمواصفات Regional standards or ganization

منظمة حكومية ، أو غير حكومية ، تقتصر عضويتها على بلدان معينة من منطقة من مناطق العالم ، وظيفتها الرئيسية ، بموجب انظمتها الاساسية ، هي اعداد و / او نشر المواصفات و / او تحقيق التوافق بين مواصفات أعضائها .

2- شهادة المطابقة Certification

1-2 المطابقة Conformity

1-1-2 المطابقة للمواصفات التقنية Conformity with standards or technical specifications .

مطابقة منتج أو خدمة لجميع متطلبات مواصفات قياسية أو مواصفات تقنية معينة .

2-1-2 الاجراءات الادارية لتحديد المطابقة

Administrative procedure for determining conformity

الاجراءات الادارية التي نحتاجها لتحديد ما اذا كان منتج أو خدمة ما مطابقة

لمواصفات قياسية او مواصفات تقنية معينة . ويمكن أن تحتوي على الترتيبات الادارية لضبط تواتر الاختبار وموضعه ، من أجل القيام بالاختبارات والاشراف على مراقبة ضبط الجودة من قبل المنتجين .

3-1-2 شهادة المطابقة (للمنتج) Certificate of conformity : وثيقة تشهد بأن منتجاً أو خدمة ما مطابقة لمواصفات قياسية أو مواصفات تقنية معينة .

4-1-2 علامة المطابقة Mark of conformity : علامة تشهد بأن منتجاً أو خدمة ما مطابقة لمواصفات قياسية أو مواصفات تقنية معينة .

5-1-2 الشهادة بالمطابقة Conformity certification : الشهادة ، بواسطة شهادة للمطابقة ، أو علامة للمطابقة ، بأن منتجاً أو خدمة ما ، مطابقة لمواصفات قياسية أو مواصفات معينة .

6-1-2 تصريح الصانع بالمطابقة Manufacturer declaration of conformity الاجراء الذي يتضمن تصريح صانع ما على مسؤوليته الخاصة ، بواسطة (تصريح بالمطابقة) أن المنتج مطابق للمواصفات المذكورة او المواصفات التقنية الاخرى دون أن يخضع لاجراءات نظام شهادة المطابقة من طرف ثالث .

2-2 الانظمة

1-2-2 نظام الشهادة بالمطابقة

نظام له احكامه في الاجراءات والادارة ، من أجل تنفيذ شهادة المطابقة .

1-1-2-2 نظام وطني لشهادة المطابقة

نظام شهادة مطابقة تنظمها وتديرها هيئة حكومية أو غير حكومية على مستوى وطني .

2-1-2-2 نظام دولي لشهادة المطابقة

نظام شهادة مطابقة تنظمها وتديرها منظمة دولية حكومية أو غير حكومية عضويتها مفتوحة لجميع بلدان العالم .

3-1-2-2 نظام اقليمي لشهادة المطابقة Regional Certification system

نظام شهادة مطابقة تنظمها وتديرها منظمة اقليمية حكومية أو غير حكومية عضويتها تقتصر عادة على بعض بلدان من منطقة من مناطق العالم .

4-1-2-2 نظام شهادة المطابقة من طرف ثالث Third party certification system

نظام شهادة مطابقة تتولاه هيئة شهادة مطابقة أو يتم تحت اشرافها .

5-1-2-2 نظام الزامي لشهادة المطابقة Mandatory certification system

نظام شهادة مطابقة أقر تطبيقه بشكل الزامي بموجب نظام (لائحة) .

2-2-2 خطة شهادة المطابقة Certification scheme : جزء من نظام شهادة مطابقة يتعلق بمنتج معين أو مجموعة من المنتجات تنطبق عليها نفس الاحكام الخاصة (مثل اختبار النوع ، وتقييم الصانع ، والاشراف على المنتج و / أو الانتاج) ونفس الاجراءات .

ملاحظة - المصطلح (برنامج شهادة المطابقة) Certification program (me) يعطي نفس مفهوم (شهادة المطابقة) .

3-2-2 هيئة شهادة المطابقة Certification body : هيئة حيادية حكومية ، أو غير حكومية تمتلك الكفاءة والمهولة اللزمتين لتشغيل نظام لشهادة المطابقة وتمثل فيها مصالح جميع الاطراف المعنية بتأدية النظام لوظيفته .

4-2-2 الاقرار Approval : تصريح هيئة مخولة بالسلطة اللازمة بأن مجموعة من المعايير المعلنة قد تم الالتزام بها .

5-2-2 الاقرار بالنموذج Type approval : اقرار منتج ما أو مجموعة من المنتجات معتبرة من قبل هيئة الاقرار كنموذج للانتاج المستمر .

6-2-2 امكان الوصول الى نظام شهادة مطابقة Access to a certification system امكان الحصول على شهادة بمقتضى احكام نظام شهادة المطابقة .

7-2-2 المشاركة في نظام شهادة مطابقة participation in a certification system حالة هيئة شهادة مطابقة أخذت على عاتقها التزامات وحصلت على حقوق لشهادة بالمطابقة ومتول تلك الشهادة بمقتضى احكام نظام شهادة المطابقة دون المشاركة في ادارته .

8-2-2 العضوية في نظام شهادة مطابقة Membership in a certification system حالة هيئة شهادة مطابقة أخذت على عاتقها التزامات وحصلت على حقوق الشهادة بالمطابقة أو قبول تلك الشهادة بمقتضى احكام النظام ، وتشارك في ادارة النظام .

9-2-2 ترتيب شهادة المطابقة Certification arrangement : ترتيب يحقق الاعتراف المتبادل بأنظمة شهادة المطابقة أو الاجراءات المتعلقة بها وذلك لتسهيل التجارة .

تعريفات المصطلحات الأساسية المستخدمة في اعتماد المختبرات

الملحق 1

يجب ان يضاف البند التالي بندا ثالثا الى دليل ايزو رقم 2 - 1980 .

اعتماد المختبرات Accreditation of testing laboratories -3

ملاحظات :

- 1 - قد يغطي المصطلح العام (اعتماد) الاعتراف بكل من الكفاءة الفنية والنزاهة للمختبر الفاحص او بكفاءته الفنية فقط . ويمنح الاعتماد عادة بعد تقييم ناجح للمختبر ، كما يكون متبوعا برقابة ملائمة .
- 2 - قد ترغب الهيئة المعتمدة في الانابة الجزئية او الكلية لهيئة أخرى قادرة (وكالة تقييم) المختبر . ومع أننا نعترف بأن هذا قد يكون حلا عمليا لتوسيع الاعتراف بالمختبرات ، الا أن من الجوهرى أن يكون هذا التقييم الذي تطبقه الهيئة المعتمدة ، وأن تتحمل تلك الهيئة المسؤولية الكاملة عن هذا الاعتماد الموسع . ولم يعرف المصطلح (وكالة تقييم Assessment agency نظرا للتنوع الكبير في الاتفاقيات التي يتم التوصل اليها .

1-3 المختبر (مختبر الفحص والاختبار) Testing laboratory

مختبر يقيس او يفحص او يختبر او يعاير أو يحدد بطريقة ما خصائص أو أداء المواد أو المنتجات .

2-3 اعتماد المختبر Laboratory accreditation

اقرار رسمي بأن المختبر كفوء للقيام باختبارات محددة أو بانواع محددة منها (انظر الملاحظة 1) .

3-3 نظام اعتماد المختبرات Laboratory accreditation system

نظام له قواعده الخاصة به للاجراءات والادارة ، من أجل القيام باعتماد المختبرات .

4-3 الهيئة المعتمدة Accrediting body

هيئة حكومية او غير حكومية تتولى وتدير نظام اعتماد المختبرات وتمنح

	الاعتمادات .	
5-3	المختبر المعتمد Accredited laboratory المختبر الذي منح اعتمادا .	
6-3	معايير الاعتماد Accreditation criteria مجموعة متطلبات تستخدمها الهيئة المعتمدة ، وعلى المختبر أن يفي بها لكي يعتمد .	
7-3	تقييم المختبر Laboratory assessment تفتيش المختبر من أجل تقييم مدى مطابقتها للمعايير المحددة .	
8-3	مقيم المختبر Laboratory assessor الفرد الذي يقوم ببعض الوظائف المتعلقة بتقييم المختبر أو بها جميعا .	
9-3	طريقة الاختبار test method اجراء فني معين لتحديد واحدة أو أكثر من الخصائص المحددة للمادة أو المنتج	
10-3	سلسلة ضبطة أدوات القياس Traceability of accuracy of measuring instruments سلسلة موثقة لمقارنة ضبطة أداة للقياس بأدوات قياس أخرى أعلى منها ضبطة وبمواصفة أولية في النهاية .	
11-3	المادة المرجعية Reference material (RM) مادة أو عنصر فيه واحدة أو أكثر من خواصه مثبتة جيدا بصورة كافية لكي تستخدم في معايرة جهاز أو في التحقق من طريقة القياس . (التعريف مأخوذ من دليل ايزو رقم 6 ، لكن بدون الملاحظة الواردة هناك) .	
12-3	اختبار المهارة Proficiency testing طرق لتدقيق أداء المختبر من خلال اختبارات متبادلة بين المختبرات .	
13-3	تقرير الاختبار test report وثيقة تعرض نتائج الاختبار والمعلومات الأخرى وثيقة الصلة به .	
14-3	تقرير الاختبار من المختبر المعتمد Accredited laboratory test report تقرير اختبار يتضمن بيانا من المختبر بأن الأخير مجاز للقيام بالاختبار موضوع التقرير وأن أداء الاختبار قد جرى طبقا للشروط التي حددتها الهيئة المعتمدة .	

شخص تعترف به الهيئة المعتمدة للتوقيع على تقارير اختبارات المختبر
المعتمد .

المحق (7)

الجوانب التعاقدية والقانونية لنظام شهادة المطابقة

لقد وجد بعض الشاهدين بالمطابقة ان من المرغوب فيه ، بعد خبرة طويلة فني الاجراءات القانونية (المدنية) المرتبطة بشهادة المطابقة ، تحديد مسؤوليات معينة للمنتج في علاقته التعاقدية مع الوكالة المسؤولة عن استخدام علامة المطابقة وفق شروط نظام هذه الشهادة . وليس لنا أن نفترض بان هذه البنود تغطي كامل المسؤولية لكنها جهد مبكر من اجل تضمين أمور اصبحت واضحة الى درجة ما حتى الان . وقد استخدمت التعبيرات المحددة التالية لهذا الغرض :

1- مسؤولية المنتج عن استخدامه للعلامة :

1-1 يتحمل المنتج مسؤولية تامة كاملة عن استخدامه للعلامة ، ويوافق بان عليه ، من خلال تفتيش ملائم أو غيره ، أن يقرر بان المنتج الذي يحمل العلامة مصنوع طبقا لمتطلبات المواصفات .

2-1 يجب على المنتج أن يضع برنامجا للإنتاج والتفتيش والاختبار وأن يحافظ عليه من اجل تأكيد مطابقة المنتج الذي يحمل العلامة لمتطلبات المواصفة .

3-1 يوافق المنتج على أن نشاط التدقيق (المراجعة) الذي تقوم به الوكالة المسؤولة عن استخدام العلامة وان اي اخذ للعينات أو أية اختبارات تتولاها هذه الوكالة فيما يتعلق بذلك مصمم فقط للتحقق من الوسائل التي يمارسها المنتج لتقرير مطابقة المنتج لمتطلبات المواصفة ، وعلى انه لا يعني نفسه بأي شكل من الاشكال من مسؤوليته عن المنتج .

2- مسؤوليات المنتج والوكالة بشأن تسهيل الوصول الى اماكن العمل والتخزين :

1-2 يجب ان يؤمن لمثل الوكالة في جميع الاوقات خلال ساعات العمل أو عندما يكون المصنع أو تسهيلات التخزين مشغلة ، الوصول الحر وغير المعلن والمباشر الى المصانع والتسهيلات الاخرى حيث يصنع أو يعالج أو يكمل أو يخزن أو يتواجد المنتج أو أي من مركباته حتى يستطيع هذا الممثل اداء وظيفته طبقا للنظام بصورة مناسبة . ولا يجوز ان يكون حق ممثل الوكالة في الحصول على الوصول الجر الى المصنع والتسهيلات الاخرى مشروطا بتنفيذه هو أو الوكالة لاية اتفاقية أو وثيقة تنازل أو تخل يبدو انها تؤثر على حقوقه القانونية أو حقوق الوكالة والتزاماتها .

ان تنفيذ اية وثيقة من هذا النوع يتعارض مع هذا النص ليس له قوة او تأثير .
الا أن الوكالة ستأمر ممثلها باستخدام الحيلة اللازمة للتمشي مع اية انظمة (لوائح)
للسلامة في المصنع قابلة للتطبيق على موظفي مصنع المنتج .

2-2 يجب على المنتج ان يوفر التسهيلات والمعدات الملائمة والكافية، وان يحافظ
على صيانتها بحالة جيدة ، وان يؤمن الوصول الحر والمباشر لممثل الوكالة الى
هذه التسهيلات والمعدات للقيام بالفحوص والاختبارات التي تتطلبها المواصفة ،
ويوافق على ان يعدل هذه التسهيلات والمعدات او ان يضيف اليها فوراً اذا استدعت
التغيرات في المنتج او حجم او متطلبات المواصفة ذلك . ويجب على المنتج ان يقدم
جميع الامتيازات والمساعدات الضرورية الى ممثل الوكالة حتى يستطيع هذا الممثل
اداء وظيفته طبقا للنظام بصورة ملائمة ، وان يجعل العلامات ووسائل تطبيقها
متاحة خلال جميع الاوقات المعقولة لكي يدققها ممثل الوكالة .

3- المطابقة مع المواصفة :

1-3 اذا كشفت الفحوص واختبارات التدقيق عن ملامح لانتطابق ، حسب رأي ممثل
الوكالة ، مع متطلبات المواصفة ، فعلى المنتج اما ان يصحح هذه المواد او ان
يزيل العلامة عن المنتجات التي حددها ممثل الوكالة . وفي حالة عدم الاتفاق بين
المنتج وممثل الوكالة حول اهلية المنتج لاستخدام العلامة ، يجوز للمنتج ان يحتفظ
بالمنتج في المصنع الى ان يقدم تظلماً الى مدير النظام ويصدر قرار الاخير بشأنه .

2-3 يوافق الصانع على ان تصنع اي منتج او بيعه او تسليمه او شحنة او
توزيعه مستخدماً العلامة قد يضل مستخدم المنتج اذا لم يكن هذا المنتج مطابقاً
لمتطلبات المواصفة . ويوافق المنتج على أنه في حالة خرق اي من نصوص هذه الاتفاقية
او شروطها يجوز اصدار اذار قانوني مؤقت حال منع الوكالة للمنتج من استمرار
استخدام العلامة او من استمرار عرض المنتج المقصود الذي يحمل العلامة أو أي بديل
حسب ما هو ملائم للبيع او التسليم أو التوزيع الا انه لا يجوز لهذا الانذار القانوني
المؤقت أن يمنع بيع وتسليم المنتجات التي سبق أن عملت العلامة بعد أن وجدت
مطابقة لمتطلبات المواصفة عند تطبيق العلامة على
المنتج . ان منح او اصدار هذا الانذار القانوني المؤقت لا يؤثر على حق الوكالة
في التعويض الكفائي القصاصي بسبب اساءة استخدام العلامة والذي يكون اضافة الى
وليس بديلاً عن اية حقوق او مطالبات اخرى تنص عليها هذه الاتفاقية . ويوافق
المنتج على ان يعتبر الوكالة غير مؤذية وان يدافع عنها ويعوضها عن أية خسارة
او نفقات او مسؤولية قانونية أو ضرر بما في ذلك رسوم المحامي المعقولة الناتجة
عن اية اساءة استخدام للعلامة من طرف المنتج أو عن أي خرق من المنتج لنصوص
هذه الاتفاقية وشروطها .

1-4 يوافق المنتج على أن الوكالة في ادائها لوظيفتها طبقا للنظام لا تتولى أو تتعهد بالتخلي عن أية مسؤولية للمنتج أو لأي طرف أطراف آخرين . ويقر المنتج بأن إراء الوكالة ونتائجها تمثل حكمها هي والذي اتخذته مع الاعتبار الملائم للحدود الضرورية للتشغيل العملي وطبقا للنظام ، ويوافق على أن الوكالة لا تتعهد أو تتكفل بصحة آرائها .

-5- مخاطر الاختبار :

1-5 يقر المنتج بأن اختبارات كثيرة محددة في متطلبات المواصفة خطيرة في ذاتها ، ويوافق على أن الوكالة لا تتحمل أو تتقبل أية مسؤولية عن أية إصابة أو ضرر قد يلحق بممتلكات المنتج أو موظفيه أثناء الاختبارات أو نتيجة لها ، وإنما يتم ادائها سواء جرى ذلك كليا أو جزئيا من قبل المنتج أو الوكالة . وسواء جرى توفير أية معدات أو تسهيلات أو موظفين للاختبار أو فيما يخصه من قبل المنتج أو الوكالة ، إلا عندما تكون هذه الإصابة أو الضرر نتيجة للاهمال فقط من طرف موظفي الوكالة .

فئات العيوب التي قد تكون موضوع شكوى

افترض هنا بصورة عامة ان شهادة المطابقة قد منحت طبقا لمعايير موثقة .
لكن لابد من الاعتراف بان الامر ليس كذلك دائما (1-1-1) وبان المعايير ، عندما تكون
موثقة ، لا تكون منشورة او متاحة دائما (2-1-1) . انظر ايضا البند 4 .

1- المواصفة :

1-1 الافتقار الى مواصفة :

1-1-1 لم تكن المواصفة موجودة .

2-1-1 كانت موجودة ، لكن ليست :

1-2-1-1 منشورة

2-2-1-1 متاحة

2-1 تصميم المنتج وحمايته :

1-2-1 لم تغط بعض خصائص الاداء المطلوبة للمنتج .

2-2-1 المستوى المحدد للجودة غير صحيح .

3-2-1 ادت الى منتج غير مأمون .

4-2-1 لا تتمشى مع المتطلبات القانونية للمنتج .

5-2-1 لا تتمشى مع المعايير المتفق عليها وطنيا او دوليا .

6-2-1 ادت الى عجز في التحملية .

7-2-1 ادت الى عجز في المعولية .

8-2-1 اخفقت في تحديد سبل الحماية للمنتج بين المصنع والمشتري .

3-1 اخفقت في وصف ، أو الإشارة الى ، أمور معينة تعتبر اساسية في تركيب

المنتج أو استخدامه أو ادائه أو العناية اللاحقة به ، بصورة مأمونة ومناسبة

مثل :

1-3-1 الملازمة وعدم الملازمة للاستخدام .

2-3-1 طريقة التركيب .

3-3-1 متطلبات الاستخدام والصيانة .

4-3-1 مخاطر محددة .

4-1 الافتتار الى الدقة وامكانية القياس :

1-4-1 ليست واضحة ودقيقة .

2-4-1 ليست قابلة للقياس .

3-4-1 تشمل معايير غير موضوعية .

4-4-1 طريقة الاختبار غير موفرة .

5-4-1 طريقة الاختبار غير عملية من الناحية الاقتصادية .

6-4-1 طريقة الاختبار غير قابلة للتكرار .

7-4-1 طريقة الاختبار غير قابلة للاعادة .

5-1 ضبط جودة الانتاج :

1-5-1 لم توفر نظاما لضبط الجودة الملائم .

2-5-1 توفر نظاما غير واف لضبط الجودة .

3-5-1 توفر نظاما غير مناسب لضبط الجودة .

6-1 شهادة المطابقة من طرف ثالث :

1-6-1 لم توص بشهادة مطابقة من طرف ثالث .

2-6-1 اوصت بشكل غير واف او غير مناسب من ايشكال شهادة المطابقة

من طرف ثالث .

2- مطابقة الانتاج :

1-2 هناك مادة محددة لم تطابق المواصفة .

2-2 غالبية الانتاج غير مطابقة للمواصفة .

3-2 عدد غير مقبول من المواد غير المطابقة يحمل العلامة .

في كل من الحالات (1-2 , 2-2 , 3-2) قد يحدث هذا حيث :

4-2 المواصفة

1-4-2 تقوم ، او

2-4-2 لا تقوم

بتعريف العدد المسموح به من المواد غير المطابقة في اي جزء او دفعة

او مقدار او شحنة محددة .

3-2 قد توجد أو لا توجد شهادة ما للمطابقة سواء أكانت ضمنية أم محددة من طرف الصانع ، أو شهادة مطابقة من طرف ثالث بواسطة إحدى الطرق المشروحة في الفصل الثاني .

3- عيوب ما بعد الإنتاج :

قد يكون عدم المطابقة عيب إنتاج « انظر البند الثاني » ، وقد يحدث بعد الإنتاج ، أثناء النقل أو التخزين مثلا .

1-3 أثناء النقل بين الصانع والبائع :

1-1-3 تغطي بعض المواصفات الحماية ، كالحماية بالتغليف والدهان والصقل . .
السخ .

2-1-3 وبعضها لا تفعل ذلك .

2-3 التلف أثناء النقل أو أثناء التخزين عند الخازن أو بائع الجملة أو بائع التجزئة
أو المستخدم النهائي :

1-2-3 كذلك تشترط بعض المواصفات ختم التاريخ وبيانات « استخدام قبل » .

2-2-3 بعضها لا تفعل ذلك .

4- المعلومات الإضافية :

1-4 قد تنبع الشكاوى من الافتقار إلى المعلومات التي كان باستطاعة هيئات شهادة المطابقة الإصرار على توفيرها ، ولكنها لم تفعل ذلك رغم عدم إدراج هذا المتطلب في المتطلبات الفنية للمنتج .

2-4 كذلك ، قد تكون المعلومات التي قدمتها هيئة شهادة المطابقة خاطئة .

3-4 في الحالتين 1-4 ، 2-4 قد تكون المعلومات معنية بـ :

1-3-4 ملائمة أو عدم ملائمة الاستخدام .

2-3-4 طريقة التركيب .

3-3-4 متطلبات الاستخدام والصيانة .

4-3-4 مخاطر محددة .

5-3-4 معلومات أخرى .

1- الموصفة :

1-1 الانتقال الى موصفة :

مع انه يفترض وجود موصفة دائما ، بمعنى ان هناك وثيقة تصف المنتج :
خصائصه ، ومتطلباته الفنية ، ووسائل قياس تحقيق تلك المتطلبات ، الا ان الامر ليس كذلك دائما . قد يقال ان مبدأ انت تشتري على مسؤوليتك ينطبق حينها لا توجد مثل هذه الموصفة . وهنا يكون المشتري وحيدا دون مساعدة ، وهو مضطر للحكم بنفسه مستعينا بخبرته و « طرق الاختبار » الاخرى التي تحت تصرفه ، ليقرر مدى ملائمة المنتج للاستخدام المطلوب . وقد يكون مظلوما بسبب افتقاره الى أي شكل من الاعلان عن المنتج (مثل ابعاده ، وطبيعته ، والاستخدام المحدد له ، والمواد المستخدمة ، ودرجته ، ومخاطرة ، وتركيبه ، الخ .) . ويكون المشتري في الموقف نفسه عندما تكون الموصفة المكتوبة موجودة ، لكنها غير متاحة له .

2-1 تصميم المنتج وحمايته :

1-2-1 عيوب الاغفال ، مثل الاخفاق في تضمين معايير التحملية لغطاء الارضية ،

او معايير التسبب لحزام الامان ، او القوة لانبوب او المقاومة للتآكل الخ .

2-2-1 مثلا ، تحديد قيمة او جودة خاطئة للغرض ، او تحديد تفاوتات تصنيع

واسعة جدا لخاصية محددة . وفي كلتا الحالتين قد لا يعتبر المنتج ملائما للغرض .

3-2-1 اوردت السلامة لاهميتها فقط ، اذ يفترض ان تشتمل موصفة الاداء الملائمة

متطلبات السلامة ، ولا نود ان يفهم بان الملائمة للغرض تستثني متطلبات سلامة الاستخدام .

4-2-1 قد تكون الشكوى هنا من انه كان على الموصفة ان تتمشى مع الحدود

القانونية الدنيا على الاقل .

5-2-1 تختلف عما ذكر في 4-2-1 ، اذ ليس لها اية قوة قانونية ، ولكن وراءها

موصفة وطنية او دولية متفق عليها . ومن المحتمل جدا ان تنطبق على موصفة اعدتها مؤسسة تقييس وطنية او دولية وفق ترتيبات الاتفاق الاجماعي ، او قد تكون اعدتها وكالات اخرى .

6-2-1 / 7-2-1 كان بالامكان جعلها فئة متفرعة من البند 1-2-1 .

وانواع العيوب التي يمكن تصورها هنا هي التالية :

6-2-1 لم تخدم طويلا ، اي ، قد تكون مطابقة للمواصفة ، لكن هذه المواصفة لم تحدد له ضمان تحمليه معقولة ، اي ، ان تكون مقاومة للبلى والتلف عند الاستخدام العادي .

7-2-1 تتضمن التحمليه لكنها اكثر علاقة باستقرار مستوى الجودة . فقد تؤدي مواصفة غير دقيقة تمنح تفاوتات واسعة جدا في التصنيع ، الى عجز في المعولية بنفس الطريقة التي تنطبق على ضبط جودة غير ملائم اثناء التصنيع .

8-2-1 ان الصانع والمشتري على حد سواء معنيان بضمان وصول المنتج ، الذي يغادر خط الانتاج مطابقا للمواصفة ، الى المشتري في تلك الحالة . وليس من الضروري في غالبية الاحوال ان توضح ، سواء بعبارات عامة او محددة ، كيفية حماية المنتج من اجل تخفيف مخاطر التلف اثناء النقل او الفساد . لكن قد يرى ضروريا ومساعد في بعض الحالات ان تكون هذه المتطلبات جزءا من مواصفة المنتج . ويستطيع المرء التفكير في امثلة منها حماية السطح الصقيل الرقيق مثل سطح الالومنيوم المعالج انوديا ، او حماية المنتجات الحديدية والفولاذية من التآكل ، او تعقيم المنتجات الجراحية ، او الوقاية من الحرارة او البرد او الضوء ، او حماية المواد الهشة ، او الوقاية من التسرب وهكذا وقد تكون الحماية المناسبة من التلف مهمة جدا لكل من المنتج والمشتري بحيث تقرض الخبرة تضمين مواصفة المنتج متطلبا عن كيفية تغليفه . ويجب ان تدرس كل حالة حسب ظروفها كما في **3-3-1** . ان تضمين هذه المتطلبات يساعد الشاهد بالمطابقة كثيرا ، اذ انها بينما توسع المعايير التي يشهد بمطابقتها فهي تخفف او تقلص الشكاوي من عدم المطابقة ، التي قد لا تكون ناتجة عن التصميم الاساسي للمنتج او عن المنتج نفسه او عن ضبط الجودة لدى المصنع ، بل عن التلف بعد الانتاج الذي قد يكون مسؤولية الصانع او الخازن او المشتري او الناقل حسب الظروف . وتساعد المعايير المتفق عليها لحماية المنتج بين المصنع والمستخدم النهائي على تحديد موقع المسؤولية القانونية .

3-1 الافاق في التحديد او الاشارة الى امور معينة تعتبر اساسية في تركيب المنتج او استخدامه او ادائه او العناية اللاحقة به ، بصورة مأمونة ومناسبة :

1-3-1 / 2-3-1 قد تحدد مواصفة المنتج او لا تحدد ملامحه للاستخدام ناذا تعددت مجالات المنتج واستخداماته النهائية وتنوعت فليس بالامكان ادراج جميع الاستخدامات الملائمة وغير الملائمة . من جهة ثانية قد يكون من السهل والمفيد تعريف الدرجات المختلفة للمنتج وملاءمته للتطبيقات المختلفة ، مثل الدرجات المختلفة للطلي بالنيكل والكروم ابتداء من تلك المقتصرة على الاستخدام الزخرفي الى

تلك المستخدمة في بيئة مسببة بشدة للتآكل والتحات ، او الاستخدامات المختلفة للكروسي ابتداء من الاستخدام العارض او الخفيف الى الاستخدام بصورة مستمرة وخشنة . وتنطبق متطلبات التصميم المختلفة على الادوات الكهربائية المستخدمة في الاجواء سريعة الاشتعال اعتمادا على ظروف الاستخدام . كما تتفاوت مواصفات الزجاج وفقا للاستخدام ، فحيثما كانت السلامة معنية تدعو الضرورة الى مواصفات مختلفة لابواب الامران ، ولكوى السفن « الفتحات الجانبية » ، للسيارات ، ولحماية امين الصندوق في البنك — نوردها مجرد امثلة قليلة . وتوضح المواصفة في بعض الحالات الاستخدام الملائم بدقة ، بينما يكون ذلك مستحيلا او غير ملائم في حالات اخرى ، لكن يحدث ان يخفق وصف المنتج في المواصفة احيانا في تحديد القصور ، او يكون مضللا بحيث يؤدي الى استخدام منتج لغير ما صمم له .

3-3-1 لا تنص مواصفة المنتج بالضرورة ، في الوقت نفسه ، على كيفية تركيبه للاستخدام ، كما لا تحيل الى وثيقة مستقلة قد تورد ارشادات او اجراءات للتركيب . هناك اسباب مقنعة لفصل متطلبات المنتج عن متطلبات التركيب الملائم له . الا انه من المعقول اشتغال مواصفة لمنتجات معينة على متطلبات التركيب المناسب لها . فمثلا لا يمكن ان تكون مواصفة لحقيبة من مجموعة « اعملها بنفسك » دون متطلب ينص على تضمين ارشادات واضحة للتركيب . كما تدعو الضرورة في ظروف معينة الى ان ترفق بكل قابسة (مأخذ) كهربائية بثلاثة مسامير ، ارشادات حول تسليكها . ان لكل حالة اعتبارها المستقل . فموقف توقع المعرفة من المشتري قد لا يكون مبررا دائما ، بل قد يؤدي الى نفس النوع من انشاء الاستخدام او الاستخدام الخاطئ الذي صممت المواصفة اصلا من اجل تجنبه .

4-3-1 ربما تكون السيارة اشهر مثال لاشتراط توفير ارشادات الاستخدام والصيانة مع المنتج . ولذلك ، تجدر الإشارة بان هذا ليس نتيجة للتشريع او ، بقدر ما هو معروف ، نتيجة لاجراءات اختيارية متفق عليها دوليا ، لكنه نتيجة للأهتمام الذاتي الواعي : وهو مثال جيد جرت فيه تلبية حاجات السوق بصورة ملائمة دون فرض ضغط خارجي . وبينما يصح في غالبية الاحيان ان يكون البائع معنيا في الحصول على الزبائن والمحافظة على رضاهم ، وبالتالي يكون معنيا بملاءمة التركيب والاستخدام (3-3-1 ، 2-3-1) والصيانة لمنتجاته ، الا ان هناك حالات تتطلب فيها مواصفة المنتج من الصانع ان يبلغ المشتري بطريقة مناسبة للعناية اللاحقة بالمنتج . فمثلا هناك متطلب قانوني في اقطار قليلة فقط بالاصرار على ان يضع صانع الملابس بطاقة على منتجه تتضمن متطلبات غسل الملابس وكيفية ، وهناك دلائل واضحة على ضغط كبير

من السوق بضرورة القيام بذلك . كما ان طريقة غسل الحرام الكهربائي وكيه مهمة جدا لسلامته عند الاستخدام . وكذلك لا يجوز ان تملأ المدخنة الحامضية الرصاصية حتى تفيض — ولا شعيب (سفون) ماء الصودا القابل لاعادة التعبئة في المنزل .

5-3-1 قد يكون المنتج خطرا في حد ذاته بطريقة ما ، وفي مثل هذه الظروف قد تحدد مواصفة المنتج بضرورة وجود تحذير عليه حول هذا الخطر . وفي حالات اخرى يبدو الخطر واضحا ومعروفا بحيث لا تكون هناك ضرورة للتحذير على المنتج او على ما يتعلق به . ويتم التحذير عن الاخطار البينة بعبارات مثل (سريع الاشتعال) و (سام) و (قابل للتآكل) و (قابل للانفجار) و « قابل للاشعاع » . وجميع المنتجات المعنية باستخدام كهرباء خطوط الاسلاك الرئيسية محتملة الخطورة بسبب تلك الكهرباء المستخدمة . وقد انتجت مؤسسات التقييس ولا تزال تنتج اعمال تقييس كثيرة (لتقليص الاخطار) الصدمة او الاحتراق ، مثلا ، اثناء الاعداد للمطلوبات الفنية لتأمين السلامة عند استخدام هذه المنتجات . وقلما تتطلب مثل هذه المواصفات ذكر الخطر بالتحديد — وهذا يوضح وجهة النظر القائلة بانه حيثما يفترض وجود معرفة بالخطر لاتشتمل المواصفة على بند يتطلب ان يكون الخطر موضوع تحذير محدد .

في حين ان خطر الثقاب قد يكون معروفا جيدا فان التعرف على المواد المسببة للتآكل او المواد الخطرة ، وادراكها ، اقل احتمالا . والخطر من استخدام مسدسات وبنادق الرياضة مسلح به ، لكن استخدام الادوات التي تعمل بالخرطوش وهي منتج جديد نسبيا — قد يبرر متطلباً في المواصفة بان يجلب الانتباه المباشر للمستخدم بطريقة ما للاخطار الملزمة لاستخدامها .

على واضح المواصفة ، بعد ان يقرر ضرورة اىصال تحذير بالخطر الى المستخدم ، ان يتخذ قرارا آخر — وهو كيف يوصل ذلك التحذير . وتتخذ مسائل امكانية التنفيذ والحاجة في الاعتبار . فقد لا يكون وضع السمة او الاشارة الى الخطر ممكنا على كل مادة على حدة (مثل حبة الدواء السامة) ، حيث يكون التحذير على الحاوية هو الطريقة العملية الوحيدة (وفي السوائل مثلا) . وعلى واضح المواصفة ان يحكم فيما اذا كان تحذير واحد يوضع على الغلاف او معه هو كل ما هو مطلوب او ممكن ، مع تذكر الخطر من الاستخدام اللاحق للمنتج من قبل اشخاص لم يستفيدوا من التحذير بعد ازالة الغلاف عند الاستخدام الاول .

4-1 الامتثال الى الدقة وقابلية القياس :

1-4-1 السى **7-4-1** تحدد ارشادات للعمل الفني لايزو — الجزء الثالث : عرض

المواصفات الدولية متطلبات كتابة المواصفات . ومن الواضح انه اذا اريد توفير شهادة مطابقة ذات مغزى ، فيجب ان تكون بالنسبة لعوامل قابلة للقياس (ومن هنا كانت البنود من 1-4 الى 1 - 4 - 3) ويعني هذا بدوره وجوب كون طريقة القياس محددة (1-4-4) وممكنة التنفيذ (1-4-5) وان تكون المختبرات او وكالات التفتيش المختلفة قادرة على تطبيقها بالطريقة نفسها ومع توقع نتائج ثابتة وقابلة للمقارنة (1-4-6 , 1-4-7) . . من الضروري هنا ان نتوسع في التفصيل عـ

البند 1-5-4 . .

ان وظيفة المواصفة هي تعريف المنتج ، ووضع المعيار الذي يجب ان يطابقه الانتاج . وقد لا تدعو الضرورة الى درجة عالية من الدقة بالنسبة لمنتجات معينة ، وتكون طريقة القياس او الاختبار غير عالية الكلفة : رخيصة الكلفة بالنسبة للمنتج بحيث يستطيع الصانع اجراء هذه الاختبارات بنفسه اثناء الانتاج كلما استمر فيه — وعلى الشاهد بالمطابقة من طرف ثالث مشاهدتها اثناء الاجراء او اجراءها مستقلا . وفي حالات اخرى قد تكون القياسات الدقيقة جدا مطلوبة ، وطريقة الاختبار معقدة وعالية الكلفة ، فقد تكون طريقة دقيقة ومستنفذة للوقت وعالية الكلفة مطلوبة ، مثل اختبار النوع قبل البدء بالانتاج المنتظم ، أو العمل بين المختبرات ، أو في حالة المنازعات ومن المؤكد عموما أن يجد الصانع ان استخدام طريقة الاختبار في هذه الظروف غير اقتصادي كاداة لضبط جودة الانتاج لمواد منتجة على مراحل او على نطاق واسع . انه بحاجة الى طرق اخرى يطبقها على اساس منتظم . يؤمل أن تكون هذه الطرق محددة في المواصفة لكي يستخدمها الصانع او المشتري او الطرف الثالث الشاهد بالمطابقة .

5-1 ضبط جودة الانتاج :

هناك جدل حول ضرورة توفير مواصفة المنتج لوسائل ضبط جودته اثناء الانتاج ، او بوسائل شهادة مطابقته من طرف ثالث . ومن السهل ان نرى انه اذا كانت المواصفة ذاتها تهمل هذا الجزء من عملها ، عند وصف متطلبات لما يزعم انه ضبط جودة ملائم ، فان الشكوى من المنتج ، والناجمة عن قصور ضبط الجودة ، قد توجه ضد مواصفة المنتج التي تشتمل على تحديد غير واف لضبط الجودة ، وليس ضد الصانع — أو الشاهد بالمطابقة من طرف ثالث — الذي يعمل بصورة صحيحة بموجب ذلك التحديد .

تتفاوت الممارسات المتبعة في مؤسسات التقييس التي تعد المواصفات القياسية

بالاتفاق الاجماعي . فقد يجد بعض معدي المواصفات ، المعنيين باهدافهم الخاصة ، انه من الملائم تماما دمج تعريف المنتج مع التحديد المطلوب لضبط جودته ، بينما يرى آخرون فائدة في فصل الاثنين . لذا فالبديل هي أن تكون المواصفة :

- أ . صامته حيال طريقة ضبط الجودة التي يمارسها الصانع .
- ب . مشيرة الى وثيقة اخرى تشتمل على طريق مفضلة او موصى بها لضبط الجودة .
- ج . مشيرة الى بعض جوانب ضبط الجودة دون غيرها .
- د . زاعمة بانها توفر تحديدا وافيا كاملا لضبط الجودة .

6-1 شهادة المطابقة من طرف ثالث :

تكون المواصفة احيانا مكتوبة بحيث تكون متضمنة لترتيبات شهادة المطابقة من طرف ثالث ، وبحيث لا يمكن الادعاء بالمطابقة لها الا عند تطبيق هذه الترتيبات فقط . ولا تتبنى مؤسسات التقييس الوطنية هذا الاسلوب لكتابة المواصفة دائما ، حيث تخشى ان تبدو حينذاك وكأنها تحول دون انتاج الصانع او ادعائه بانتاج منتجات (بشهادة ذاتية) مطابقة لمتطلبات فنية للمنتج من طرف واحد . وتبدو المواصفات التي لم تعدها مؤسسات التقييس وفق ترتيبات الاتفاق الاجماعي — مثل تلك التي يعدةا الصانع او المشتري او مجموعة منهما — اقل عرقلة واكثر ملاءمة لتحديد جميع ترتيبات ضبط الجودة في نفس الوثيقة التي تصف المنتج نفسه . وعلى القاريء ان يذكر نفسه بأنه عند الحديث عن تحديد لشهادة مطابقة من طرف ثالث لا يشار الى توفير طرق الاختبار ، حيث تعتبر هذه جزءا متكاملًا من مواصفة المنتج : خصائص المنتج وطرق قياسها . الا أن تحديد شهادة المطابقة من طرف ثالث يذهب الى ابعاد من ذلك كثيرا — الى النظام الذي يستخدمه الصانع ، والشاهد بالمطابقة من طرف ثالث الذي يدقق ضبط الجودة ، من اجل مطابقة المنتج المستمرة للمواصفة . وسيستخدم كل من الصانع والمحقق — الشاهد بالمطابقة من طرف ثالث — طرق الاختبار (4-1 الى 7-4) ، كما ستستخدم بالاضافة الى ذلك أدوات أخرى لضبط الجودة في احيان كثيرة . ولذا فالمواصفة قد :

- أ . تحدد النظام الكامل لشهادة المطابقة من طرف ثالث .
- ب . لا تحدد اي نظام لشهادة المطابقة من طرف ثالث ، لكنها قد توصي لاستخدام نظام محدد وربما هيئة شهادة مطابقة محددة .
- ج . تبقى صامته حيال مسألة شهادة المطابقة من طرف ثالث .

ومهما كانت الطريقة التي يتبناها واضح المواصفة ، فانه قد يتعرض لكثير من الشكاوي التالية او لها جميعا ، مثل :

ا . كان المنتج مما يجب الشهادة بمطابقته من طرف ثالث ، لكن المواصفة لم :

— تتطلبها ، أو

— توصى بها .

ب . كان النظام الموصى به لشهادة المطابقة من طرف ثالث اختياراً سيئاً ، أو

ج . كان الاختيار لهيئة شهادة المطابقة اختياراً سيئاً .

2 - مطابقة الانتاج :

قد يكون صدور هذه الشكاوى من عدم المطابقة عن المشتري او المستهلك المحترف اكثر منه من المشتري او المستهلك المنزلي أو غير المحترف . ويتوقع القانون في بعض الاقطار ان كل مادة تحمل علامة مطابقة او تدعي المطابقة للمواصفة تكون كذلك على الاقل بدرجة اساسية ليس من السهل دائما الوصول اليها في طرق الانتاج بالجملة . حيث يسهل على المنتج الشاذ المرور عبر شبكة ضبط الجودة . وعند الشهادة بمطابقته من طرف ثالث يميل الشاهد بالمطابقة الى الاختصار على الدعوى المترتبة على ذلك ، وقد لا يكون قادرا على التوصل بسهولة من جميع المسؤولين القانونية .

تستطيع هيئة شهادة المطابقة ، ان تفيد من ذلك في توضيح اهمية شهادة المطابقة التي توفرها لكي تتحاشى تهمة التحريف .

3 - عيوب ما بعد الانتاج :

تبدو المسؤولية القانونية المحتملة للشاهد بالمطابقة بعيدة في هذه الفئة ، والسبب الوحيد الممكن للشكاوى هو أن هذا الشاهد ، رغم علمه بعدم وجود شرط للتغليف الملائم للمنتج في المواصفة ، قد وافق على الشهادة بمطابقته بطريقة لم تضمن وصوله الى يد المستخدم في تلك الحالة ، قدر الامكان .

4 - المعلومات الاضافية :

قد تنبع الشكاوى من أمور تعتبر مكملية للمواصفة الاصلية التي تصف وتعرف المنتج والطريقة التي تقاس بها مطابقته للمواصفة . فقد تنبع هذه الشكاوى من معلومات غير

وافية او غير صحيحة : وقد يؤدي هذا الى شكاوي نابعة من التركيب الخاطيء ، والاستخدام غير الملائم ، وعدم الاهتمام بالخطر ، ومشاكل الصيانة ، وسلب الحقوق القانونية ، واساءة الوصف ، وقد عولجت بعض هذه الامور في ادناه حيث يجب ان تقرأ مع الفقرات الفرعية في 1-3 اعلاه .

تختلف الممارسة عند اعداد المواصفات حول تضمين هذا النوع من المعلومات الاضافية المشار اليها اعلاه في المواصفة . فتعالج بعض المواصفات ، وبصورة ملائمة على ما يبدو ، التركيب والاستخدام الملائم ومخاطر الاستخدام والصيانة .

وقد تصر المواصفة على وضع تحذير على المنتج نفسه عندما يكون الخطر هاماً (مثل ميكانيكية دوران المجفف محوري الدوران او قوة الاداة العاملة بالخرطوش) وبكبدل ، قد تتطلب المواصفة وضع نوع من البطاقات ، او الاشارة الى المعلومات التي نحن بصدها المسجلة في نشرة او دليل مرفق . وتبقى بعض المواصفات صامتة حيال هذه النقاط او تتضمن تزويد المعلومات الموصى بها مع المنتج في ملحق للاستخدام المحتمل .

من الجلي انه من مصلحة الصانع الا تبرز شكاوى من المستخدم فيما يتعلق بمنتجه ، ولذلك تكون الممارسة العادية باعطاء الارشاد المناسب عند الضرورة حول التركيب والاستخدام والصيانة . ويتكفل القانون عادة بمسألة اساءة الوصف .

ان جميع هذه الامور ذات اهمية هامشية لدى هيئة شهادة المطابقة المعنية بان تكون للمنتج المشهود بمطابقته سمعة طيبة وان لا تكون شهادة المطابقة مقترنة بمنتجات غير مرضية او بشكاوي المستخدمين . الا ان هذه الهيئة معنية بصورة اساسية بالشهادة بالمطابقة لما هو مطلوب في مواصفة مكتوبة ، اذ لا يسهل عليها فرض وجهات نظرها ، مهما كانت صحيحة ومبررة ، بالاصرار على متطلبات اخرى لا تغطيها تلك المواصفة . وتسلك بعض الهيئات خطأ متشدداً في هذا الشأن ، وتحصر اهتمامها بهذه الامور فقط ، وتحلل نفسها بحزم بعملها هذا من اية بيانات اخرى قد يعدها الصانع — او يغفل اعدادها — فيما يتعلق بمنتجه . وتعتقد هذه الهيئات بأنها باخذ امور اخرى في الاعتبار ، توسع صلاحياتها كثيراً وتخلق سابقة قد تجد من الصعب تطبيقها عبر الميدان الكلي لنشاطها في شهادة المطابقة .

ومهما كان الموقف المتخذ بهذا الشأن ، فمن المحتمل ان يظهر في توثيق الخطة وبصورة خاصة في انظمتها (لوائحها) . وسنورد ثلاثة امثلة لتوضيح هذه النقطة . تصر احدى مؤسسات التقييس على ان يقترن الاسم التجاري للمنتج المشهود بمطابقته كلياً مع ذلك المنتج لتجنب امكانية (التقديم الزائف) لمنتج غير مشهود بمطابقته —

وربما لمواصفة مختلفة — وكأنه مشهود بمطابقته ومصنوع طبقا لمواصفة معينة .
ولدى بعض مؤسسات التقييس شرط في انظمتها (لوائحها) يسمح لها بالاصرار على
ان يقدم الصانع المعلومات عن المنتج او عن اهمية شهادة المطابقة . وقد يصاغ
هذا الشرط بعبارات تحد من صياغة المعلومات التي يصر على صياغتها بعبارات
عامة . وفي الحالة الثانية (من المعلومات المطلوبة) تمارس الهيئة الحذر الشديد —
وتناقش مع المرخصين المستقبليين تفاصيل خططهم لشهادة المطابقة . وليس لدينا الا
معلومات قليلة عن المدى الذي تمتد اليه مثل هذه السلطة ، واقل من ذلك عن الطرق
المفصلة التي تمارس فيها .

ويرتبط المثال الثالث بمتطلب المستهلك الذي انعكس مؤخرا في قوانين بعض الدول
بان على الصانع الا يسلب المشتري حقوقه القانونية العامة في شروط الكفالة التي
يتيحها للمشتري — ويشجعه او يرغمه على توقيعها . ولا تمنح شهادة المطابقة
في قطر واحد على الاقل حيث هيئة شهادة المطابقة هي وزارة الخارجية ، الا اذا قبلت
الكفالة المقدمة من الصانع .

ان الاستنتاجات التي نستطيع استقائها من الوضع القائم هي كما يلي :

ا . ان الممارسة ، عند اعداد المواصفات ، فيما يتعلق بالمعلومات الاضافية
متفاوتة .

ب . يحتمل ان تكون المعلومات الهامة عن المخاطر موضوع متطلب في المواصفة
(المتطلبات الفنية) اكثر من الامور الاخرى ، خاصة اذا كانت هذه
المتطلبات الفنية مواصفات قياسية بالاتفاق الجماعي .

ج . قد لا تجعل وثيقة المواصفة (مثل المواصفة بالاتفاق الجماعي) من التزويد
بالمعلومات مطلوبا ، لكنها قد توفر ارشادات عن الممارسة الموصى بها في ملحق
مثلا .

د . قد يضيف الصانع ، كممارسة تجارية جيدة او لمنفعة ذاتية ، معلومات مفيدة
عن منتجه ، بشكل ملائم .

هـ . حتى اذا لم تتطلب المواصفة ، التي تلزم لها الشهادة بالمطابقة ، او توصي
بتوفير معلومات معينة ، قد تكون هناك حالات تعتبر فيها هيئة شهادة المطابقة
الاصرار على اضافة المرخصين لمعلومات معينة ضرورة للمصلحة العامة
وللمحافظة على سمعة خدماتها لشهادة المطابقة . وحينئذ تسعى للحصول

على سلطات خاصة لتحقيق ذلك ، الامر الذي ينظر اليه بانه فوق قدرة الانظمة (اللوائح) التي تعمل بموجبها هذه الهيئة . وعلى اية حال ، لا بد من أن تناقش الهيئة تفاصيل اي متطلب مع الصانع على اساس كل خطوة على حدة .

يمكننا في سياق المسؤولية القانونية ان نتوقع وضعاً تنبع فيه الشكوى من الاخفاق في تزويده بالمعلومات التي تعتبر اساسية للاستخدام المأمون او الملائم للمنتج . وقد تبدو مثل هذه الدعوى اقل احتمالاً من الشكوى عند تقديم معلومات خاطئة . وقد تحصر هيئة شهادة المطابقة نفسها في شروط مواصفات منشورة بصورة عامة ، أو في شروط مواصفة منشورة محددة ، الا أن المستخدم قد يدعي بانه لم يكن واعياً لذلك وانه لا يعقل توقع وعيه لها ،وبدلاً من ذلك ، قد يدعي بانه كان على الهيئة الا تشهد بمطابقة منتج دون الاصرار على تقديم بعض المعلومات الهامة معه .

متطلبات المواصفات المناسبة لشهادة مطابقة المنتج

1 - المقدمة :

يعتبر المنتج مطابقاً للمواصفة اذا كان يفي بجميع المتطلبات المعروفة فيها . يجب ان تكون جميع الاطراف التي تستخدم المواصفة لاغراض شهادة المطابقة او اعلان المطابقة مثل مؤسسات التقييس ، وهيئات الاختبار والتفتيش التي تستخدمها هيئات شهادة المطابقة ، والصانع ، ومستخدم المنتج المعني ، قادرة على ان تشتق من محتويات المواصفة تفهماً مشتركاً لمعناها وغرضها . ويجب ان تكتب المواصفة بحيث تكون واضحة ودقيقة وتؤدي الى تفسير صحيح ومتماثل .

يهدف هذا الدليل الى مساعدة اللجان الفنية في اعداد مشاريع المواصفات بطريقة تناسب اغراض شهادة المطابقة . ولا بد لنا من أن ندرك بان مثل هذه المواصفات قد تستخدم ايضاً لاغراض غير شهادة المطابقة ، مثل استخدامها في الوثائق التعاقدية بين المشتري والبائع وما شابه ذلك .

اذا اريد للمواصفة ان تستخدم لشهادة المطابقة او كانت امكانية ذلك واضحة فعلى اللجنة الفنية ان تضم في عضويتها افراداً ذوي خبرة بشهادة المطابقة اضافة الى ممثلين عن جميع المصالح المعنية .

2 - تعريفات :

تنطبق هنا التعريفات الواردة في دليل ايزو رقم 2 المصطلحات العامة وتعريفاتها المتعلقة بالتقييس وشهادة المطابقة .

2 عموميات :

لا بد من تأكيد عدد من الجوانب التي يجب ان تتمشى المواصفات معها لاغراض شهادة المطابقة (مثل تلك التي تغطيها تعليمات العمل الفني لايزو ، الجزء 2 « المنهجية » وملحقاتها) . ويرتبط ذلك بتضمين مواد محددة او استثناءها في المواصفة من اجل ضمان ملاءمتها لاغراض هذه الشهادة .

* هذا الملحق غير وارد في الكتاب اصلاً ، ولكن المنظمة ارتأت اضافته استكمالاً للفائدة لما له من أهمية من حيث علاقته بموضوع الكتاب .

يجب ان تعد المواصفة بأسلوب يجعل من السهل الاشارة اليها او استخدامها .

4 - المتطلبات :

1-4 كل مواصفة تعتبرها اللجنة الفنية المناسبة ملائمة لأغراض شهادة المطابقة ومتمشية مع هذا الدليل ، يجب ان تشتمل على بيان واضح بذلك في الفقرة الخاصة بمجالها .

2-4 يجب ان تعد المواصفات دائما بطريقة تسهل تطور التكنولوجيا ولا تعيقه . ويتحقق ذلك عادة بتحديد متطلبات اداء المنتج بدلا من متطلبات تصميمه .

3-4 يجب ان تحدد المواصفات جميع الخصائص والمتطلبات اللازمة فقط لتعريف خواص المنتج وادائه ، لكي تحقق هدف المواصفة او غرضها واذا لم يكن تضمين جميع الخصائص والمتطلبات في مواصفة واحدة ممكنا ، نستطيع الاشارة الى مواصفات اخرى وثيقة الصلة . ويجب تحديد هذه المتطلبات مع القيم الحدية والتفاوتات المطلوبة اينما كان ذلك قابلا للتطبيق ومع طرق الاختبار اللازمة لقياس الخصائص المحددة .

4-4 لا تدخل في المواصفة بصورة عامة الا تلك الخصائص التي يمكن التحقق منها موضوعيا .

5-4 يجب ان تبين الخصائص والمتطلبات بوضوح ، وان تكون دقيقة وصحيحة ومحددة . كما يجب ان تخلو من العناصر غير الموضوعية وان تتجنب استخدام عبارات مثل (قوية بصورة كافية لكي) او (ذات قوة مناسبة) ، الخ .

6-4 كثيرا ما تدعو الضرورة الى السماح بادخال أكثر من فئة او نوع او درجة من المنتج ضمن المواصفة الواحدة (او في مواصفات منفصلة عند الضرورة) . فما أكثر ما يحتاج المصمم والمستخدم والمستهلك الى مثل هذه الاشكال المختلفة لأغراض محددة او لأسباب اقتصادية . لذلك يجب ان تعد المواصفة بطريقة تمكن من مواجهة هذه الاحتياجات .

من المهم في مثل هذه الحالات ان تكون هذه الاشكال المختلفة معرفة بوضوح بحيث يمكن وضع تحديد واضح لهوية اي منها يختار لشهادة المطابقة اما كجزء من العلامة او على البطاقة المرفقة بالمنتج .

لا بد لنا ان ندرك عند بحث مسألة الاشكال المختلفة بان هذا الأسلوب قد لا يكون مناسباً للمواصفات التي تغطي السلامة او الصحة او البيئة .

7-4 يجب: الا تضمن متطلبات عمليات التصنيع في المواصفات الا اذا استحال تحديد المنتج على نحو كاف بدون ذلك .

ملاحظة :

عندما تدعو الضرورة في خطة شهادة المطابقة من طرف ثالث الى تحديد ضوابط عمليات التصنيع ، يجب ان تضمن هذه المتطلبات في القواعد المحددة لخطة الشهادة المبينة على المواصفة .

5 - طرق الاختبار :

1-5 يجب ان تكون طرق الاختبار متناسقة مع غرض المواصفة ، وموضوعية ، وموجزة ، ودقيقة ، وان تؤدي الى نتائج ثابتة قابلة للاعادة بدرجة عالية ، ويجب ان تكون محددة بوضوح ، ويفضل ان ترد في اقسام مستقلة من المواصفة .

يجب ان تكون الطريقة المستخدمة ، بالحد الممكن والتمشي مع غرض الاختبار ، مبنية على استخدام المعدات المتاحة بسهولة وعلى اجراء الاختبار خلال فترات زمنية قصيرة نسبيا ، وبالتالي تتحاشى باقصى قدر ممكن المطالبة بمعدات عالية التخصص او اجراء الاختبارات الطويلة والكلفة دون ما حاجة .

واذا حددت المواصفة اختبارات مكلفة ومستنفذة للوقت ، فقد تقرر هيئة شهادة المطابقة ، بعد اختبار اولي ناجح ، اجراء اختبارات تحديد بسيطة لاغراض الرقابة الاضافية لضمان استمرار مماثلة المنتجات المصنعة للمنتج المقرر اصلا .
يمكن ادراج اختبارات التحديد في مثل هذه الحالات في المواصفة ، لكن اقرارها يبقى خاضعا للاحكام المحددة في خطة شهادة المطابقة .

2-5 مثاليا ، يجب ان توصف طريقة الاختبار المحددة في المواصفة بتفصيل كاف يستطيع معه اي موظف مؤهل في اي مختبر ، الحصول على نفس النتائج ، بقدر ما هو ممكن فنيا ، عند استخدام المعدات وتطبيق طرق الاختبار المحددة في المواصفة .

3-5 يجب ان تتضمن كل طريقة اختبار ، اذا اعتبر ذلك لازما فنيا ، بيانا حول حدودها او امكانية اعادتها او تكريرتها .

4-5 قد تذكر القيم الحدية للمتطلبات المقترنة بكل طريقة باسلوب يحدد التفاوت المسموح به ، أو القيمة المتوسطة بنهاية كبرى او صغرى حسب المقتضى ، أو القيمة القصوى او الدنيا حسب المقتضى .

5-5 يجب ان تُحدد المواصفة تتابع الاختبارات ، اذا كان لهذا التتابع تأثير على النتائج .

6-5 عند اختيار طرق الاختبار يجب أن تؤخذ في الحسبان مواصفات طرق الاختبار العامة والاختبارات ذات العلاقة للخصائص المشابهة في المواصفات الأخرى .

7-5 يجب ان تكون المعدات والتسهيلات المطلوبة لطرق الاختبار متاحة بسهولة . وعندما لا تكون مثل هذه المعدات متوافرة تجاريا ، حيث لا بد من أن تصنع منفردة ، يجب ان تتضمن المواصفة القياسية مواصفات للمعدات من أجل ضمان إمكانية إجراء جميع الأطراف المعنية لاختبارات مشابهة .

8-5 يجب تفضيل طرق لاختبار غير المتلفة ، كلما امكن ان تحل محل الطرق المتلفة ضمن مستوى الثقة ذاته .

9-5 اذا وردت طريقتان او أكثر للاختبار الواحد ، فيجب ان تسمى إحدى هذه الطرق الطريقة الحكم .

10-5 عندما لا تشير المواصفة الى معايير الاداء ضمن حدود معينة ، يجب ان تحدد المواصفة طريقة الاختبار الواجب استخدامها وكيفية الافصاح عن قيم نتائج الاختبار .

11-5 عندما يتطلب اختبار النوع اختبار عدد من المواد من أجل تقرار المطابقة مع فقرات محددة من المواصفة ، يجب ان يحدد عدد المواد في المواصفة .

6 - ضبط الجودة اثناء الانتاج :

يجب الا تعرف طريقة ممارسة الصانع لضبط الجودة اثناء الانتاج ، او وسيلة تحقق هيئة شهادة المطابقة من ذلك الضبط بصورة مستقلة ، في المواصفة .

ملاحظة :

ان القواعد المتعلقة بهذا الضبط في نظام شهادة المطابقة من طرف ثالث هي مسؤولية هيئة شهادة المطابقة ، ويجب ان تضمن في وثيقة مستقلة .

7 - متطلبات التغليف ووضع السمة والبطاقة :

1-7 التغليف :

يجب ان تحدد المواصفة ، كلما كان ذلك ملائما ، متطلبات تغليف المنتج سواء لحماية او لمنع المخاطر او الفساد او التلوث الناجمة عن التغليف غير المناسب .

يجب ان تتضمن المواصفة المتطلبات التي تحدد المعلومات الواجب ذكرها على المنتج او على البطاقة المرافقة له ، مثل :

- 1 . اسم الصانع وعنوانه او سمة تدل عليه ، وتاريخ التصنيع او شفرة بديلة عنه ، والحجم او الصنف او السعة عندما تصف المواصفة المتطلبات على هذا الاساس .
- ب . يجب ان توضع السمة على المنتج او غلافه ، وان ترفق به بطاقة عند الضرورة طبقا للمتطلبات اللازمة لضمان الاستخدام الصحيح للمنتج ، ولتجنب اساءة استخدامه او استخدام وسائل حمايته ، و لنقل المعلومات عن المنتج الى المستخدم او المشتري او الهيئة التشريعية مثل التحذيرات حول المخاطر المحتملة، والتخزين ، والصيانة ، والتسليم ، والنقل ، وتاريخ انتهاء الصلاحية ، الخ .
- ج . عندما تدعو الحاجة الى وضع سمة محددة مثل التحذيرات حول المخاطر (مثال : الرموز التي تدل على « احفظه بعيدا عن اللهب ») يفضل استخدام السمات المتعارف عليها عالميا ، ويفضل استخدام الرموز ، منع امكانية اضافة كلمات اليها .
- د . يجب ان توضع السمة او تثبت البطاقة بصورة مثينة على كل مادة من المنتج . او على غلافها اذا لم يكن ذلك ممكنا ، وان تتضمن دلالة ترتبط بها شهادة المطابقة .
- هـ . عندما تدعو الضرورة الى تركيب او تجميع صحيح للمنتج حتى يؤدي خدمة مرضية فيما بعد ، يجب ان تتضمن المواصفة مطلوبا بان ترفق هذه الارشادات بالمنتج .
- و . يجب ان تكون السمة المحددة مقروءة بوضوح ومثينة لتحتمل تعرض المنتج لظروف المحيط وغيره .
- ز . ان وضع السمة الذي يقتصر على مماثلة لشفرة او تصنيف او درجة قسود يضمن في المواصفة .

3-7 الحدود :

1-3-7 دلالات المطابقة :

يجب الا تضمن الامور المتعلقة بعلامات المطابقة او شهادات المطابقة او اعلان الصانع عن المطابقة في المواصفة .

يجب الا تتضمن المواصفة تواريخ نفاذ المفعول او توزيع المسؤوليات بين الاطراف المختلفة المستفيدة من المواصفة .

ملاحظة :

ان تحديد تواريخ نفاذ مفعول المواصفات هو مسؤولية هيئات شهادة المطابقة ووكلائها الذين يعملون وفق خطة شهادة مطابقة معينة .

8 - تقييم المطابقة :

يمكن لمتطلبات اخذ العينات المتعلقة بتقييم المطابقة ان تظهر في وثيقة مستقلة في حالات معينة . فجدول اخذ العينات مثلا ، وهو لا يكون الا على شكل دليل في ملحق ، قد يشتمل ، من اجل اختيار عينات للتفتيش والاختبار قبل قبول الدفعات الانفرادية او رفضها ، على جدول محدد لاخذ العينات ومطابقتها محسوب باسلوب احصائي يبين عدد العينات التي يجب ان تؤخذ ، وعدد المعينات المسموح بها ، والمستوى المقبول للجودة (AQL) الذي يتقرر من خلال الاختبار والذي تقبل به الاطراف المعنية . وقد يستخدم هذا الجدول مستقلا عن الصانع ، اذ انه طريقة لتقييم مطابقة المنتج مع المواصفة في الحالات التي لا تتوافر فيها معلومات عن تنفيذ ضبط الجودة اثناء الانتاج او الاختبار اثناء التصنيع ، او قد يتطلبه المستخدم / الزبون . تدعو الحاجة الى دراسة دقيقة للتأثيرات العكسية الممكنة لاستخدام التقنيات الاحصائية . وبصورة خاصة لا بد من ان نتذكر ، عندما يكون الامر مرتبطا بشهادة المطابقة من طرف ثالث ، ان هيئة شهادة المطابقة لا يمكن ان تسمح قصدا بوضع علامتها على منتجات غير مطابقة .

ملاحظة :

هناك في الوقت الحاضر حالات محددة ، بالنسبة لشهادة المطابقة البنينة على طرق احصائية ، لا ينطبق عليها التقييد المذكور اعلاه ، حيث تتضمن المواصفة نفسها كلا من جدول اخذ العينات ومتطلبات المنتج .

دستور مبادئ ايزو / آييسي الخاص بالإشارة الى المواصفات

اصبحت الوكالات الحكومية في وقتنا الحاضر تعرف تماما مزايا مبدأ « الإشارة الى المواصفات » في القوانين والانظمة (اللوائح) . فالوثيقة التي صاغها خبراء اللجنة الاقتصادية لاوروبا (الامم المتحدة) في آيار (مايو) 1973 ، مثلا ، تنص بوضوح على انه اذا عبر عن المتطلبات التقنية بالمواصفات فانه :

- أ . يسهل العمل التشريعي وتزداد سرعة انجازه .
- ب . تسهل عملية ازالة عوائق التجارة .
- ج . يمكن أخذ نتائج اعمال منظمات التقييس (المواصفات) الدولية بسهولة اكبر .
- د . يمكن بسهولة اكبر تبديل الانظمة (اللوائح التقنية لمراعاة التقدم التكنولوجي) .
- هـ . تراعى المتطلبات التقنية على نحو افضل نتيجة لاستخدام الموظفين للمواصفات اكثر من استخدامهم للقوانين في اعمالهم اليومية .
- و . يمكن ترتيب جميع الانظمة (اللوائح) في مجموعة موحدة المنهج اذا طبقت الطريقة بشكل منسق .

ز . يضمن تنفيذ الانظمة (اللوائح) التقنية الوطنية بصورة افضل ، ويتم تجنب الاختلافات بين المواصفات الوطنية للاقطار المختلفة اذا ساهم جميع المهتمين بالمواصفات في عملية اعدادها .

تضع ايزو وآييسي واعضاؤهما الاجراءات التي تتبعها في اعداد المواصفات تحت تصرف المنظمات بين الحكومات والوكالات الحكومية الوطنية الراغبة في استخدام مبدأ الإشارة الى المواصفات . ومن منطلق تطلعهما الى توجيه عملهما وعمـل اعضائهما نحو مواصفات يمكن ان يشار اليها في القوانين او الانظمة (اللوائح) ، فقد تبنى مجلسا المنظمين المبادئ 1 الى 5 التالية :

1 - تعطي (ايزو) و (آييسي) اهتماما خاصا للعمل الذي تطلبه المنظمات بين الحكومات التي تعترف التوصية بسن قوانين وطنية وانظمة تتضمن الإشارة الى المواصفات ، وتحددان تواريخ اتمام مثل هذا العمل عند الطلب ، ويراعي اعضاؤهما التمشي على مبادئ مماثلة في علاقاتهم بالسلطات الحكومية الوطنية .

2 - يجب ان تكون اللجان الوطنية ومندوبوها المشاركون في العمل التقييسي

المتعلق بهذا الموضوع ممثلة تمثيلا كاملا لوجهات نظر جميع الاطراف المعنية ، من حكومة ، وسلطات عامة ، ومنتجين ، وموزعين ومستخدمين (مستهلكين) الخ .

3 - لضمان قبول حكومي واسع النطاق لمواصفات (ايزو) او (آييسي) التي يشار اليها على اعتبار انها جزء من القوانين والانظمة (اللوائح) ، فإن اللجان الفنية في المنظمين مستعدة لاعارة اهتمام خاص باعداد مواصفات دولية تحظى بالدعم على اوسع نطاق جغرافي ممكن .

4 - يجب على اعضاء (ايزو) و (آييسي) ، ضمن مناطقهم ، أن يعملوا على تطبيق المواصفة الدولية المناسبة ، في اقرب وقت والى ابعد مدى ممكن ، أما عن طريق السعي لضمان تحقيق ادق تطابق ممكن بين المواصفة الوطنية ذات العلاقة وتلك المواصفة الدولية ، او عن طريق ايجاد الوضع المناسب لتطبيق الاخيرة مباشرة . واذا كانت الانحرافات عن المواصفة الدولية ضرورية ، فإنه يجب تعيين تلك الانحرافات في المواصفة الوطنية ذات العلاقة عند اول تنقيح تال لها .

5 - اذا طلبت هيئة اقليمية بين الحكومات من منظمة مواصفات اقليمية اعداد مواصفات اقليمية يمكن ان تشير الحكومات الوطنية اليها في انظمتها (لوائحها) ، فإن على اعضاء (ايزو) و (آييسي) التابعين لتلك المنظمة اقليمية ان يضمنوا اخذ مواصفات (ايزو) و (آييسي) ذات العلاقة في الاعتبار اثناء تطوير اي مواصفة اقليمية ، ويفضل التبنى المباشر لمواصفة (ايزو) او (آييسي) كمواصفة اقليمية .

ولما كان التطبيق الناجح لبدأ (الاشارة الى المواصفات) يتطلب المشاركة الفعالة من الحكومات وهيئات المواصفات فان مجلسا (ايزو) و (آييسي) قد وضعوا ايضا المبادئ 6 الى 10 التالية متضمنة بعض التطلعات الرامية الى تحقيق هذا التعاون . أن اعضاء (ايزو) او (آييسي) مكلفون كل فيما يخصه بلفت نظر السلطات الحكومية ذات العلاقة في بلدانهم لهذه المبادئ وترغيبها في قبولها .

6 - عندما تقوم السلطات الوطنية او المنظمات بين الحكومات ، الرأغبة في الاشارة الى المواصفات الدولية في اعمالها التنظيمية ، بتقديم طلبات الى (ايزو) او (آييسي) او من خلال الهيئات الاعضاء فيهما ، للحصول على مثل هذه المواصفات ، فإنه يجب التوصل من البداية الى فهم مجال العمل

7 - في مثل هذه الحالات يجب على السلطات الوطنية والمنظمات بين الحكومات التي يهملها الامر ، ان تدرس امكان الموافقة على الامتناع ، خلال فترة معينة ، عن ممارسة الاجراءات التنظيمية التي قد تعرقل عمل وضع المواصفة .

8 - يجب ان تكون السلطات الوطنية المهتمة على استعداد لتقديم المساعدة الملائمة للعمل التقييسي المنوي تنفيذه بهذا الخصوص ، ان خبراءها مدعوون للمساهمة في هذا العمل مع المندوبين الاخرين ، وعليهم ان يكونوا مستعدين لمواجهة ادخال اي تعديلات ملائمة على قوانينهم وانظمتهم الوطنية في ذلك الميدان .

9 - يجب على السلطات الوطنية والمنظمات بين الحكومات ان تشير في نصوصها التنظيمية الى المواصفات الدولية حيثما وجدت ، اما بشكل مباشر او من خلال المواصفات الوطنية المتوافقة .

10 - تراجع المواصفات الوطنية والدولية وتنقح في ضوء الخبرة والتقدم التقني . ويستحسن عند اختيار احدى طرق الاشارة الى المواصفات ان تتبنى السلطات الحكومية الطريقة التي تسمح بالاستفادة من هذه المراجعة والتنقيح باسرع وقت ممكن .

49-52 , on quality assurance , November 1977 , P. 56-57 , on quality assurance) .

Quality, EOQC, Bern, Switzerland, (for example, February 1978 , P. 5, on psychological aspects) .

Quality control development, Lennart Sandholm, POB 28, S-18251 Djutsholm, Sweden (vol. 1, No. 1, Autumn 1978 on UNIDO/SID training programme).

Quality progress, ASQC, Wisconsin, U. S. A. , (for example , September 1976, P. 30-35 , on quality specifications, December 1976 , P. 12-13 , on process control , January 1977 , P. 16-18 , on product liability, May 1977, P. 30-33, on quality control) .

4 - 2 Other periodicals containing useful articles on these Subjects :

American statistician ;

Appliance ;

IEEE spectrum ;

Iron Age ;

Journal of quality technology ;

Machine design ;

Oil and gas journal ;

plant management and engineering ;

Quality assurance ;

SAA monthly information sheet ;

UL lab . data .

LEEMING, J. E. , The increasing emphasis on quality assurance in CSA certification programs , Rexdale, CSA, 1977 , 6 P.

MEDDIS, R. , A statistical handbook for non-statisticians , McGraw-Hill, New York, 232 P.

NATIONAL BUREAU OF STANDARDS, Consideration in the use of sampling plans for effecting compliance with mandatory safety standards, Washington, Washington, D. C. , 1975, 54 P.

NDT CENTRE, HARWELL, Quality technology handbook, International Publishing Corporation, 550 P.

NIXON, F . , Managing to achieve quality and reliability, McGraw-Hill , New York, 290 P.

ONTARIO HYDRO - ELECTRIC POWER COMMISSON, The new Canadian Standards Association quality program standards as applied to procurement quality assurance , Toronto, 1975, 12 P.

OTT, E. R. , Process quality control , McGraw-Hill, New York , 416 P.

SHARPE, R. S. , Quality technology handbook, Guildford, England , IPC Science and Technology Press, 1975, 515 P.

SIMMONS, D. A. Practical quality control, Reading Mass. , Addison - Wesley , 1970 , 240 P.

SMITH, D. J. , Statistics workshop , Dr. J. Smith .

VOLK, W. , Applied statistics for engineers, MsGraw-Hill , New York 370 P.

4 - PERIODICALS :

4 - 1 Periodicals regularly publishing articles concerning certification , product liability of quality assurance :

ASTM Standardization News , Philadelphia , U. S. A. , (for example , December 1975 , P. 14-17 , on product assessment, March 1976 , P. 8-30 , on laboratory accreditation, July 1977, P. 14-17 and 18-12, on responsibility and certification respectively, October 1977, P. 8-9 , on sampling) .

Industrial research, New York, U. S. A. , (for example, August 1977 , P.

terms used in quality control, 4th edition, Berne, Switzerland , 1976, 1 vol .

FEIGENBAUM, A. V. , Total quality control engineering and managemnt, McGraw-Hill, New York, 610 P.

GRANT, E. L. , LEAVENWORTH, R. S. , Statistical quality control , McGraw-Hill, New York, 624 P.

HALPIN, J. , Zero defects; a new dimension in quality assurance , New York, McGraw-Hill, 1966, 228 P.

HANSEN, B. L. , Quality control : theory and applications, Englewood Cliffs, N. J. , Prentice-Hall, 1963, 498 P.

Hill, J. D. , An introduction to sampling inspection, Institute of Quality Assurance, London .

INSTITUTE OF QUALITY ASSURANCE, LONDON - INSTITUTION OF PRODUCTION ENGINEERS, A guide to process capability studies.

INSTITUTE OF QUALITY ASSURANCE, LONDON - INSTITUTION OF PRODUCTION ENGINEERS, A guide to the reliability of deliveries and supplier quality assurance .

IRESON. W. G. , Reliability handbook, New York, McGraw-Hill, 1966, 1 vol .

JACOBSON , E. , COHEN, A. , Quality control in a developing economy - a case study of Israel, Institute of Quality Assurance, London, 311 P.

JAPANESE STANDARDS ASSOCIATION , Researches and studies applied to standardization and quality control , Tokyo, 1973 , 48 P.

JURAN, J.M., Managerial breakthrough, McGraw-Hill, New York, 406 P.

JURAN, J. M., GRZYNA, F. M. , BINGHAM, R.S., Quality control handbook, McGraw-Hill , New York, 1780 P.

JURAN, J. M. , GRZYNA, F. M. , Quality planning and analysis , McGraw - Hill , New York, 576 P.

KNOWLES, R., Automatic testing systems and applications , McGraw-Hill, New York, 256 P.

product safety vs. product liability discussed at a seminar in New York, Risk Management , August 1977, P. 78 .

RESEARCH GROUP, INC., Product liability : legal study, Springfield, Va. , NTIS, 1977, 3 vol .

ROCKWELL, W. H., Standards, certification, quality assurance and the products liability problem , New York , American National Standards Institute, 1976, 10 P.

U. S. INTER AGENCY TASK FORCE ON PRODUCT LIABILITY, Briefing report, Washington , D.C., Dept . of Commerce, 1977, 40 P.

3 - 3 Quality assurance (including reliability and quality control) :

AMERICAN INSTITUTE OF STEEL CONSTRUCTION. Quality criteria and inspection standards, New York, 1971, 47 P.

AMERICAN SOCIETY FOR QUALITY CONTROL, Glossary and tables for statistical quality control, Milwaukee, 1973, 100 P.

AMERICAN SOCIETY FOR QUALITY CONTROL , Matrix of nuclear quality assurance program requirements, Milwaukee , 1976 , 38 P.

AMERICAN SOCIETY FOR QUALITY CONTROL , Quality control training manual , Iowa City, Iowa, 1965 141 P.

AMERICAN SOCIETY FOR QUALITY CONTROL, Technical conference transactions, Milwaukee, 1977, 618 P. (31st annual conference held in Philadelphia, May 16-18, 1977) .

CARROLL, P. , How to chart data , McGraw - Hill , New York, 260 P.

CARTER, A. D. S. , Mechanical reliability, New York, John Wiley, 1972 , 146 P.

COVINO, C. P. , Quality assurance manual ; Procedures and forms for the establishment of a plant-wide quality assurance system , New York , Industrial Press, 1967 , 74 P.

DAVIS , H . E . , TROXELL, G . E . , WISKOCIL, C. T. , The testing and inspection of engineering materials , McGraw-Hill, New York, 491 P.

EUROPEAN ORGANIZATION FOR QUALITY CONTROL , Glossary of

BSI in honour of the 25th anniversary of the BSI / CSA Agency , Rexdale, CSA, 1975 , 17 P.

KEAN, J.E. , Standards, certification and trading relationships , Rexdale , CSA, 1978 , 16 P .

LEEMING, J. E. , An impression of CERTICO activities , Rexdale , CSA , 1975, 4 P .

LOWRANCE W.W. , of acceptable risk, science and the determination of safety , LOS Altos Wm. Kaufmann, 1976, 180 P.

NATIONAL BUREAU OF STANDARDS . INSTITUTE FOR APPLIED TECHNOLOGY , Tabulation of voluntary standards and certification programs for consumer products, Washington, D.C. , U. S. Government printing Office, 1977, 180 P ,

NATIONAL BUSINESS COUNCIL FOR CONSUMER AFFAIRS. SUB - COUNCIL ON PERFORMANCE AND SERVICE, Product performance and servicing ;an examination of consumer problems and business responses, Washington, D. C. , 1973, 46 P.

NATIONAL CONFERENCE OF STANDARDS LABORATORIES, A directory of standards laboratories, Washington, D. C. 1977, 1 vol .

ROCKWELL, W. H. , Certification and laboratory qualification , Gaithers - burg , Md, National Bureau of Standards, 1970 , 12 P.

UNION INTERNATIONALE DES LABORATOIRES INDEPENDANTS , Register of members, London, England , 1975, 1 vol .

U. S. DEPT. OF LABOR. WORKPLACE STANDARDS ADMINISTRATION, Inspection survey guide; a handbook of guides and references to safety and health standards for federal contracts programs , Washington, D. C. , 1970 , 1 vol .

3 - 2 product liability :

AMERICAN NATIONAL STANDARDS INSTITUTE, Products liability of members of standards writing committees, New York, ANSI, 1975 16 P.

JACOBS , R.M. , The liability responsibility and risk minimization , Livingston, N.J., Consultant Services Institute, Inc., Inc 1976, 7 P.

Canada :

CSA z299.1 - 1978 , Quality assurance program requirements

CSA pz299.2 - 1975 , Quality control program requirements

CSA pz299.3 - 1975 , Quality verification program requirements :

CSA pz299.4 - 1975 , Inspection program requirements

CSA Special publication QAI - 1978 , Background paper concerning the selection and implementation of the CSA Quality Program Standards .

SCC CAN - P - 3 - 1977 , National standards system : Criteria and procedures for accreditation of certification programs .

SCC CAN - P - 504 - 1975 , Accreditation of certification organizations .

SCC CAN - P - 505 - 1975 , Accreditation of testing organizations .

SCC CAN - P - 506 - 1975 , Quality assurance .

France :

NF X50 - 110 , Quality management system organization

United Kingdom :

BS 4891 - 1972 , A guide to quality assurance .

BS 5179 - 1974 , Guide to the operation and evaluation of quality assurance systems .

United States :

ANSI Z34 , 1 - 1947 (rev . 1975) . Practice for certification procedures .

ANSI Z34 . 2 - 1969 , Practice for certification by producer or supplier .

ANSI / ASME N45 . 2 - 1977 , Quality assurance program requirements for nuclear facilities .

ANSI / ASME OCS - 1 - 1977 , Quality assurance and certification of safety and pollution prevention equipment used in offshore oil and gas operations .

ANSI / ASQC AL - 1971 , Definitions , symbols, formulas and tables for control charts .

ANSI / ASQC B1 - 1958 , Guide for quality control .

ANSI / ASQC C1 - 1968 , General requirements for a quality program .

ANSI / ASTM E122 - 1972 , Practice for choice of sample size to estimate the average quality of a lot or process .

ANSI / ASTM E543 - 1976, Determining the qualification of nondestructive testing agencies .

3 - BOOKS AND OCCASIONAL PUBLICATIONS :

3 - 1 Certification (including product safety , testing , inspection , laboratories , etc .)

AMERICAN COUNCIL OF INDEPENDENT LABORATORIES , INC . ,
Directory , Washington , D.C. , 1974 , 1 vol .

AMERICAN NATIONAL STANDARDS INSTITUTE . CONSUMER
COUNCIL , Guidelines for organizing a product safety program , New
York, American National Standards Institute , 1972 , 12 P .

AMERICAN NATIONAL STANDARDS INSTITUTE, Policy and procedures
and manual of operations for accreditation of certification programs ,
New york, 1976 , 27 P .

AMERICAN SOCIETY FOR TESTING AND MATERIALS, Directory of
testing laboratories , commercial - institutional , Philadelphia, 1975 ,
59 P .

AMERICAN SOCIETY FOR TESTING AND MATERILS , Relation of
testing and service performance , Philadelphia , 1967 , 95 P .

CANADIAN STANDARDS ASSOCIATION , Certification , testing and
inspection policy manual , Rexdale, Ontario, 1975, 12 P.

INTERNATIONAL ORGANIZATION OF CONSUMER UNIONS. TESTING
COMMITTEE, Guidelines for consumer organizations : joint testing ,The
Hague , 1974 , 19 P .

KEAN, J. E. , Certification in Canada . For presentation at the seminar of

ببليوغرافيا BIBLIOGRAPHY

مختارات ببليوغرافية ((باللغة الانجليزية)) تتعلق بمختلف أوجه الشهادة بالمطابقة .

1 - INTERNATIONAL STANDARDS AND GUIDES :

ISO Guide 2 - 1978 , General terms and their definitions concerning standardization and certification .

ISO Guide 12 - 1978 , Comparative testing of consumer products .

ISO/IEC Guide 16 - 1978 , Code of principles on third party certification systems and related standards .

ISO 2602 - 1973 , Statistical interpretation of test results - Estimation of the mean - Confidence interval .

ISO 2854 - 1976 , Statistical interpretation of data - Techniques of estimation and tests relating to means and variances .

ISO 2859 - 1974 / Add. 1-1977 , Sampling procedures and tables for inspection by attributes .

ISO 3207 - 1975 , Statistical interpretation of data - Determination of a statistical tolerance interval .

ISO 3301 - 1975 Statistical interpretation of data - Comparison of two means in the case of paired observations .

ISO 3494 - 1976 , Statistical interpretation of data - Power of tests relating to means and variances .

ISO 3534 - 1977 , Statistics - Vocabulary and symbols . Bilingual edition .

2 - NATIONAL STANDARDS :

Australia :

SAA 1821 - 1823 - 1975 , Suppliers quality control system .

